حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح

خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

سلسلة قضايا الإصلاح (١٨)

حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح

خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي

إيهاب الزلاقي دميترو بوتيخن دوسان أندروسك د. رضوان زيادة

سلام الكواكبي سيف نصراوي د. شريف يونس د. عمرو حمزاوي

عمرو عبد الرحمن مارينا أوتواي د. محمد السيد سعيد محمد القومانى

تقديم وتحرير

سامح فوزي

المحتويات

تقديـــم: **البحث عن بديل ديمقراطي عربي/** سامح فوزي ٧

كلمة للإصلاحيين: **"هل آن أوان النقد الذاتي؟" /** بهي الدين حسن ١٥

الفصل الأول: خبرات في التغيير الديمقراطي من أوروبا الشرقية ١٩

١) أساليب و استراتيجيات الاحتجاج: النموذج السلوفاكي/دوسان أندروسك ٢١

٢) الدروس المستفادة من التحول الديمقراطي في **أوروبا الشرقية:**
رؤية من أوكرانيا/ دميترو بوتيخن ٤٥

الفصل الثاني: قراءة في حركات التغيير في العالم العربي ٥٥

١) حدود الديمقراطية القومية.. قراءة في **حركة "كفاية"/**
سيف نصراوي- د. شريف يونس ٥٧

٢) إعلان دمشق والتغيير الديمقراطي في **سورية/** د. رضوان زيادة ٧١

٣) تقييم ائتلاف إعلان دمشق/ ياسين الحاج صالح ٨١

٤) نجح الإضراب وتعثرت الحركة!/ محمد القوماني ٩٧

الفصل الثالث: المجتمع المدني والتغيير السياسي ١٢٧

١) انتفاضة القضاة المصريين / د. محمد السيد سعيد ١٢٩

٢) الأحزاب العلمانية في **العالم العربي: الصراع على جبهتين/**
مارينا أوتواى - د. عمرو حمزاوي ١٤٣

الفصل الرابع: الأجيال الجديدة والاحتجاج المدني **١٧٥**

١) الشباب وحركات التغيير: مابين طبيعة المشاركة الفعلية والتوظيف الرمزي/
عمرو عبد الرحمن **١٧٧**

٢) إعلان دمشق بين الشباب و الإعلام/ سلام الكواكبي **١٩٧**

٣) المدونات المصرية والاحتجاج الاجتماعي-السياسي/ إيهاب الزلاقي **٢١٩**

الفصل الخامس: قراءة ختامية للمشهد **٢٣٣**

أى مستقبل لحركات التغيير الديموقراطي في العالم العربي؟ **٢٣٥**

الفصل السادس: الملاحق **٢٥٩**

١- جدول أعمال ورشة العمل **٢٦١**

٢- قائمة المشاركين **٢٦٧**

تقديم

البحث عن بديل ديمقراطي عربي

شهد العالم العربي في السنوات الأخيرة نشوء العديد من الحركات السياسية المطالبـة بالتغيير السياسي والديمقراطية. أبرزها الحركة المصرية من أجل التغيير، الـشهيرة باسـم "كفاية"، التي نشأت عام ٢٠٠٤م، و"ائتلاف دمشق" الذي ظهر إلى الوجود في ١٦ أكتـوبر عام ٢٠٠٥م، تلاه بيومين إضراب عن الطعام نفذه رموز من المعارضة التونسية، بالتحديد في ١٨ أكتوبر عام ٢٠٠٥م، تمخض في نهاية المطاف عن نشوء "هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات". هذه الحركات ظهرت في ظرف استثنائي دولي يدفع في اتجاه دمقرطة المنطقة العربية، ووجود عوامل داخلية مهيأة في كل قطر عربي على حدة. في خـضم الاحتجـاج والتفاؤل بقرب حدوث تغيير سياسي درامي في المنطقة العربية جرى استعادة خبرة حركات الاحتجاج المدني الديمقراطي في أوربا الشرقية، ومثالها الأشـهر الثـورة البرتغاليـة فـي

أوكرانيا عام ٢٠٠٤م، والتي سبقتها ثورتان ديمقراطيتان سلميتان في صربيا عام ٢٠٠٠م، وفي جورجيا عام ٢٠٠٣م. ولكن ما لبثت أن مرت الشهور، وخفت بريق حركات التغيير السياسي العربية، إذ حاصرتها الأنظمة السياسية من ناحية، واشتعلت الخلافات وتعمقت مشاعر الارتياب بين الشخصيات والقوى السياسية المكونة لها من ناحية أخري. وكانت النتيجة، والتي ربما توقعها البعض منذ البداية، هي أفول نجم هذه الحركات، وتراجعها وتحولها إلى خبرة سلبية جديدة تضاف إلى مخزون الخبرات السلبية في العالم العربي في النضال من أجل الحرية والديمقراطية. كان من الطبيعي أن يبرز سؤال منطقي هو: لماذا فشلنا نحن (العرب)؟ ولماذا نجح هؤلاء (الأوروبيون الشرقيون)؟. تُشكل الإجابة عن السؤال المزدوج محور هذا الكتاب، والذي يحوي بين دفتيه الأوراق التي قدمت في ورشة عمل عقدها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بعنوان "أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟" يومي ١٩ و٢٠ مايو ٢٠٠٧م، إلى جانب قراءة تحليلية للنقاشات التي أثارتها المساهمات البحثية التي قدمت، ورؤى استراتيجية يمكن استخلاصها من ثنايا الجدل في مسألة مستقبل عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية. وفي هذه المقدمة سنتوقف أمام عدد من المحاور الأساسية في مسألة التغيير والديمقراطية، ما بين أوروبا الشرقية والعالم العربي.

١) التحول الديمقراطي للنظم المهجنة سياسيا

الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي في العالم، والتي انشغل بها باحثون مرموقون مثل لاري دايموند، ومايكل ماكفول، اجتاحت دولا تعرف أنظمة سياسية مهجنة Hybrid Regimes تجمع بعض سمات الأنظمة التسلطية والديمقراطية في آن واحد. فقد عرفت هذه النظم حكومات استبدادية، وأجهزة أمن قمعية، وسيطرة على وسائل الإعلام. لكنها في الوقت ذاته، ولأسباب معقدة، عرفت معارضة سياسية، ومؤسسة قضائية مستقلة في أحيان كثيرة، وإعلاما مستقلا عن قبضة الدولة. وبعضها كان لديه بعض من تقاليد ديمقراطية تسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ومن خلال مخاض الجدل، والحراك، وأحيانا الصدام بين المعارضة والحكم حدثت ثغرات في جدار الاستبداد، اتسعت بمرور الوقت، بحيث بدا ثوب الحكم التسلطي متهرئا، وتمتعت المعارضة بمساحة من العمل مكنتها من التعبئة الجماهيرية، والتنافس السياسي، واقتناص الحكم من الأنظمة المستبدة القائمة سلميا دون إراقة دماء. وعلى الرغم من تشابه الأنظمة المهجنة السياسية- أو ما يطلق عليه أحيانا

الأنظمة التسلطية التنافسية في الشكل والمضمون- فإن الخبرة السياسية دلت على حـدوث أشكال مختلفة للتحول الديمقراطي لهذه الأنظمة. في حالتي سلوفاكيا عام ١٩٩٨م وكرواتيا عام ٢٠٠٠م أدت الانتخابات إلى فوز المعارضة، وهزيمة الحكومات القائمة، وهو تحـول ديمقراطي ثوري ولكنه جرى بأياد غير ثورية حيث قبل المتنافـسون نتيجـة الانتخابـات، ورضخوا لما آلت إليه. في حالات صربيا عام ٢٠٠٠م، وجورجيا عام ٢٠٠٣م، وأوكرانيا عام ٢٠٠٤م لم تقبل الحكومات القائمة وقتئذ بهزيمتها على يد المعارضة؛ إذ رفضت فـي البداية، ولجأت إلى آلة القمع التي تستند إليها لسحق الجماهير الهادرة التـي خرجـت فـي مظاهرات واعتصامات سلمية لحماية صوتها الانتخابي من السرقة، ولما تعـذر اسـتخدام العنف النظامي في مواجهة المواطنين العزل، ظهر النظام الاستبدادي عاريا من آخر أوراق التوت، وكان لابد أن يرحل غير مأسوف عليه.

خبرة التحول الديمقراطي في دول أوربا الشرقية، أيا كان المسار الذي اتخذته في كل دولة على حدة، قدمت عددا من الدروس المستفادة أبرزها: ضرورة بناء تحالفات بين قوي سياسية حول أهداف واضحة، تعبئة قطاعات واسعة من الشباب، والإفادة مما تتيحه قواعـد اللعبة السياسية، ومن ذلك تعبئة الجماهير خلف مرشحي المعارضة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وبذل الجهود على أرض الواقع، وتنسيق المبادرات، والإفادة مـن الإمكانـات المتاحة مجتمعة من أجل ضمان انتخابات حرة ونزيهة. هذا إلى جانب العمل لسنوات وسط الجماهير بهدف تطوير نظرتهم السياسية، وإيجاد عوامل ارتباط بين تطوير نوعية الحيـاة للمواطن العادي وبين التغيير على قمة النظام السياسي، وتبني حملات مناصـرة وتوعيـة مبتكرة في أساليبها، بعيدة الأثر في مفعولها.

٢) ماذا جري في العالم العربي؟

لم تقم حركات التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية من أجل تقديم نموذج سياسـي بديل للحكم القائم، لكنها قامت من أجل التعبير عن ضجر عام من استمرار حالة الاسـتبداد والتكلس السياسي، ونقل أشواق قطاع من النخبة السياسية للديمقراطية. تبنت هذه الحركات خطابات متفائلة، وأهدافا عريضة، ولم تبذل الجهد الكافي من أجل تحقيق الاتفاق بين الفرقاء السياسيين المنخرطين في عضويتها حول القضايا الأساسية، وتفرعاتها، وارتباطها بمستقبل المجتمع. كانت النتيجة الطبيعية هي ازدياد مساحة الارتياب، وحدوث خلافات داخل هـذه

الحركات، فضلا عن بقاء الخلاف التقليدي العلماني- الإسلامي في خلفية الحركة، عـاملا معوقا لها، وباعثا على الشقاق بداخلها، خاصة في ضوء تزايد الرغبة أو انعدام القدرة على الولوج إلى القضايا الشائكة مثل العلاقة بين الـدين والدولـة، والموقـف مـن التيـارات الإسلامية....إلخ.

جاءت حركات التغيير في المحيط العربي نخبوية تعاني من شيخوخة واضـحة، لـم تجتذب الشباب إلا في أضيق نطاق، ولم تتمكن من تحقيـق تواصـل حقيقـي مـع قلـب المجتمعات العربية، وبخاصة المواطن العربي البسيط الذي يريد أن يرى خطابا متماسـكا يجمع بين كرامة العيش وديمقراطية الحكم. لم يكن صعبا على الأنظمة العربيـة الالتفـاف على هذه الحركات، خاصة مع تراجع حدة الـضغط الـدولي المطالـب بالديمقراطيـة، إذ حاصرتها من خلال تشجيع قطاع من المعارضة على نقدها، وتشويه صورتها في الإعـلام الحكومي، وشاعت تهم جاهزة مثل العمالة للغرب، والعمل لـصالح الإسـلاميين... إلـخ. الملفت أنه في الوقت الذي كانت فيه حركات التغيير الديمقراطي في الشارع العربي تطالب بالديمقراطية استنادا إلى قواعد سياسية واجتماعية وثقافية محدودة، استطاعت النخب الحاكمة أن توسع من أرجاء التحالف الذي ترتكز إليه، وتضم فئات من التكنوقراط والمثقفين ورجال الأعمال والمؤسسة الدينية على نحو أدى ليس فقط إلى تمديد بقائها، ولكن أيضا إلى حصار المطالبين بالديمقراطية، وإغلاق نوافذ الحراك السياسي.

٣) صناعة البديل الديمقراطي العربي

خبرة حركات التغيير الديمقراطي في أوربا الشرقية تختلف عن مثيلاتها في الخبـرة العربية؛ ذلك أن التحالفات السياسية التي قادت التحولات الديمقراطية اتـسمت بعـدد مـن السمات أهمها: قدرتها على التغلغل في باطن المجتمع، بتشكيلاته وتفاعلاته ومؤسساته، كما كان لها قاعدتها السياسية المؤثرة، وإعلامها، وحركات الشباب التـي تحتـضنها، وتـضخ الحيوية في شرايين المجتمع، واستمالت تأييد أو -علـى الأقـل- تعـاطف شـرائح مـن البيروقراطية الإدارية والأمنية. كان البديل السياسي متبلورا بوضوح عشية التحولات فـي صربيا عام ٢٠٠٠م، وجورجيا عـام ٢٠٠٣م، وأوكرانيـا عـام ٢٠٠٤م. وأدى الـزخم الجماهيري المصاحب للتحولات السياسية إلى تحييد الآلة الأمنية التي عرفت بشراستها في

هذه المجتمعات، في ظل أنظمة حكم كان القمع إحدى الأدوات المصاحبة لها في التعامل مع الحركات السياسية.

في صربيا وأوكرانيا امتنع كبار القادة الأمنيين عن تنفيذ الأوامر الصادرة لهم بـسحق المتظاهرين بالآلاف الذين اعترضوا على سرقة العملية الانتخابية. ولم يكن ممكنا استخدام آلة القمع في شوارع كييف عاصمة أوكرانيا- بعد أن سلم عمدتها مفاتيحهـا للمتظـاهرين السلميين- وبعد أن وجد كبار القادة الأمنيين زوجاتهم وبناتهم يتصدرن الـصفوف الأولـى للجماهير الهادرة المطالبة بالديمقراطية والحرية.

كان وراء الحركات السياسية التي قادت التغيير الديمقراطي في هذه البلدان تحالفـات شتى بين السياسة والمال، العمل الحزبي ومنظمات المجتمع المدني، الشباب في الجامعات، والمسئولين على المستويات المحلية، وبعض عناصر البيروقراطية التي آمنت بأن التغييـر يجب أن يحدث. أسهم ذلك في خلق قاعدة عريضة من التأييد للتحولات السياسية الديمقراطية في هذه المجتمعات، تخطت الحواضر إلى المناطق الريفية، وانتقلت من النخب المثقفة إلـى القواعد الشعبية؛ بحيث أدت إلى انقسام حقيقي في المجتمع في المصالح، ولـيس انقـساما مصطنعا لا يظهر فقط إلا في الصحف والقنوات الفضائية دون أي مردود على أرض الواقع كما هو الحال في الخبرة العربية.

كل هذا لا يعني أن تجارب التحولات الديمقراطية يمكن استيرادها من بيئـات ثقافيـة أخرى لها بالطبع خصوصيتها، ولكن هذا لا يمنع أيضا من النظر إلى الدروس المستفادة في هذه التجارب. أحد أهم هذه الدروس هو فكرة صناعة البديل السياسي المستند إلى تحالفـات واسعة بين مختلف شرائح المجتمع. وإذا لم يتحقق ذلك فلن يكون التغيير ممكنا أو التحـول السياسي قائما.

ومن الواضح أن حركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي لم تتعلم الدرس بعـد. ولا تزال تعتقد أن الجبهات السياسية وحدها قادرة على صنع التحولات الديمقراطية. هـذا وهم كبير. لأن الخصم ليس طرفا سياسيا فقط، ولكنه حقيقة سوسيو سياسية، قائمة بـذاتها، ولذاتها، تجد مساندة -عبر شبكات معقدة من المصالح- من فئات عديدة، بعضها يقبع فـي بنيتها مثل المؤسسات البيروقراطية والأمنية، وبعضها ينشط فـي محيطهـا مثـل الطبقـة الرأسمالية والكيانات المؤسسية وغير المؤسسية المنتجـة للخطابـات الدينيـة، وشـرائح

التكنوقراط، وقطاع عريض من المثقفين أو أصحاب الأقلام. وإذا لم تجرد الصيغ الحاكمة من هذه القوى المساندة، فلن تؤدي إلى تغيير حقيقي.

تحتاج حركات التغيير الديمقراطي العربية إلى أن تفكر وتتحرك بشكل مختلف.

البداية تكون بالتربية السياسية بعيدة المدى والتي تقوم على نشر ثقافة المواطنة والمشاركة، يليها التعبئة السياسية لقطاعات مهمشة أو خارج نطاق العملية السياسية، يتزامن ذلك مع طرح بديل ديمقراطي يجتذب قطاعات من الطبقة الرأسمالية، والإعلام، والبيروقراطية، والمؤسسة الدينية. هذه هي العناصر التي أدى تحالفها إلى تهميش المواطن العربي، وغلق منافذ التحول الديمقراطي أمامه، ودون استمالتها للبديل الديمقراطي فإن الأمل يبدو باهتا، أو على أسوأ التقديرات مستحيلا.

٤) هندسة جديدة للتغيير الديمقراطي

يحتاج التحول الديمقراطي في المنطقة العربية إلى هندسة جديدة، تستند إلى صناعة بديل ديمقراطي للأنظمة الحاكمة، ليس من خلال بناء جبهات سياسية، ولكن عن طريق بلورة بديل ديمقراطي يجد مساندة من الحركات السياسية، والرأسمالية، والخطابات الدينية، والبيروقراطية بشقيها المدني والأمني. وحتى يكون لهذا البديل موطئ قدم في الحياة السياسية، ينبغي أولا أن تتوحد القوى السياسية المتنوعة بروافدها الليبرالية واليسارية والقومية والإسلامية حول برنامج للتغيير الديمقراطي، يطرح إجابات حاسمة للتساؤلات الإشكالية في الخطاب السياسي العربي، وبخاصة الاتفاق على العلاقة بين الدين والدولة. يخوض هذا البديل الديمقراطي -ثانيا- الانتخابات باختلاف صورها، ويسعى للحصول على نصيب من المواقع التمثيلية في المجتمع في ضوء الترتيبات السياسية والدستورية القائمة.

وفي ضوء ما يحصل عليه هذا الائتلاف الديمقراطي من دعم ليس فقط من التكوينات السياسية، ولكن أيضا من رجال الأعمال ومنتجي الخطابات الدينية، وشرائح من البيروقراطية، والمثقفين، والإعلام المستقل يمكن أن يحدث ثغرات في جدار الاستبداد السياسي، بحيث يعظم من حضوره وتأثيره، وهو الأمر الذي سيجعله -ثالثا- منافسا قويا للنخب الحاكمة، يستند -ولو بدرجة أقل- إلى مصادر التأييد والشرعية ذاتها.

نحو إذن إزاء عملية سياسية ممتدة، تشمل التربية الـسياسية، والتعبئـة الجماهيريـة، وخطابات سياسية متطورة، ومعركة مستمرة لتطوير شروط الحياة السياسية. في هذه الحالة فقط يمكن أن تدخل المجتمعات العربية في حالة مخاض سياسي "حقيقي" وليس نخبويا يؤتي في نهاية المطاف ثمارا ديمقراطية. إذا تبلور هذا البديل الديمقراطي، واشتد عوده، وقويـت شوكته سوف تراجع مراكز التأثير الكوني موقفها الداعم للأنظمة العربية، وربما تجد أنه من الأفضل أن تساير رغبة الشعوب العربية في الحرية والديمقراطية.

في هذه الحالة يمكن للتيارات والقوى السياسية أن تعود إلى انقسامها، أو أن تواصـل اتحادها، ولكن بعد أن تكون الألوان السياسية واضحة ظاهرة، والوعي الجمـاهيري مـن النضوج بحيث لا يخشى عليه من "الديمقراطية"*. وكما تشابهت وضعية الأنظمة المهجنـة سياسيا في أوربا الشرقية، واختلفت أنماط تحولها ديمقراطيا، فإن الأنظمة السياسية في العالم العربي تتشارك في السمات الاستبدادية العامة، وتختلف في مساحة تغول النظام الحاكم في شئون الدولة والمجتمع؛ من هنا فإن التغيير الديمقراطي في العالم العربي لن يكون له صورة واحدة، رغم أن خبرة التأثير والتأثر السياسي بين أقطاره مرتفعة، على الأقل فـي ضـوء خبرة انتشار الأنظمة الاستبدادية الشعبوية في فترة زمنية متقاربة من المحيط إلى الخليج.

٥) الشباب والهوية المدنية الجديدة

في قلب مخاض الهندسة السياسية الجديدة للتحول الديمقراطي يأتي دور الشباب فـي ضخ دماء جديدة في الشرايين السياسية المغلقة، التي تكلست من جراء دهون الاستبداد، ولم يعدْ في مقدورها تحقيق تدفق متسارع للحيوية السياسية. الشباب العربي حتى يقـوم بهـذا الدور يحتاج إلى من يزرع في أعماقه "هوية مدنية" جديدة. ولن يتسنى ذلك إلا من خـلال منظمات مدنية فاعلة، تعبر عن رأس مال اجتماعي يقوم على الثقة والمشاركة والاحتـرام المتبادل. فالشباب بحاجة إلى هذه الهوية، وهذه المنظمات المدنية. ويكتسب الشباب الهويـة المدنية من برامج التعليم المدني والتنشئة السياسية التي تؤثر في تكوين شخصيته، وتجعلـه قادرا على الفعل الاجتماعي، والسياسي، والإنساني المسئول. والبداية تكمن فـي مراجعـة الجهود والممارسات السابقة التي أدت إلى حالة "البلادة السياسية" و"العدمية الإنسانية" التـي

* سامح فوزي، ألوان الحرية. الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي في العالم. رؤية لمصر، القاهرة:الـشروق الدولية، ٢٠٠٧م، ص ١٤٠ وما بعدها.

تفشت في صفوف قطاع عريض من الشباب. التنشئة التي يحتاج إليها هؤلاء الشباب هـي "الشعور بالذنب" إذا ما اقترفوا خرقا لمبدأ أخلاقي، أو قيمة اجتماعية مستقرة، أو ممارسـة سياسية انتهازية ضيقة تنال من مفهوم الصالح العام بمعناه الواسع**.

هذه هي البذور الجنينية لأية ممارسة سياسية لاحقة تهدف إلى التغيير، وهو ما سـعت حركات التغيير الديمقراطي في أوربا الشرقية إلى استنباته فـي عقـول وقلـوب جمـوع المواطنين، وحولت "سرقة الصوت الانتخابي" إلى جريمة اجتماعية وإنسانية بمعنى الكلمة، يلاحق من يرتكبها في الضمير المجتمعي شعور قاس بالذنب، ثم العار في مواجهة مجتمـع تحولت النزاهة السياسية فيه إلى قيمة يحرص عليها. هذه ليست مهمة سهلة، بل هي عملية ممتدة طويلة الأمد، تتعلق بتغيير الذهنية، والوجدان، والخيال المستور، والاتجاهات الحاكمة لنظرة الشخص لذاته، وتصوره لدوره في المجتمع. وبمقدار ما يفلـح دعـاة الديمقراطيـة العرب في تحقيقها، بقدر ما سوف يجنون تأييدا شعبيا في صف الديمقراطية والحرية.

المشكلة الحقيقية أن الرغبة في التغيير الديمقراطي ملحة على مستوى النخبـة دون أن تكون حاضرة على مستوى الجماهير، التي قد تنزع إلى ترجيح الاستبداد بدلا من الحريـة السياسية. خبرة حركات التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية بائسة في هذا الخـصوص، فعلت الكثير على مستوى الخطابات الفكرية، والظهور الإعلامي، لكنهـا تقاعـست أو لـم تسعفها إمكاناتها على أداء المهمة الصعبة، وأعني التربية السياسية. هذا- فـي تقـديري- الدرس الرئيس المستفاد من خبرة التغيير الديمقراطي في أوربا الشرقية مقارنة بانتكاس حلم الديمقراطية في العالم العربي. من هنا فالطريق نحو الديمقراطية أكثر طولا ممـا توقعتـه قيادات حركات التغيير العربية عامي ٢٠٠٤م و٢٠٠٥م، حيث كانت تعيش وهم قرب سقوط الأنظمة الحاكمة من دمشق إلى تونس مرورا بالقاهرة. ظلت الأنظمة قائمة، وربمـا أكثـر رسوخا عن ذي قبل، وتهاوت حركات التغيير الديمقراطي العربي، ربما بشكل أكثر درامية مما توقعه البعض.

سامح فـوزي

القاهرة في أغسطس ٢٠٠٧م

رئيس مجلس أمناء "مواطنون من أجل التنمية"

**William Damon, To Not Fade Away: Restoring Civil Identity Among the Young; in Diane Ravitch &Joseph P. Viteritti (eds.), New York, Yale University, 2001, p.128.

كلمة للإصلاحيين

هل آن أوان النقد الذاتي؟

يسعدني أن أرحب بكم في القاهرة، وأخص بالذكر السيدات والسادة الذين تكبدوا مشقة السفر؛ لمشاركتنا محاولة الإجابة عن السؤال الكبير: "**أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي**"؟.

لقد سبق أن عقدنا -وعقد غيرنا- عشرات الندوات والمؤتمرات، التي تتناول بالتحليل المواقف المعادية للديمقراطية وحقوق الإنسان، سواء من جانب النظم العربية الاستبدادية أو الحكومات الأجنبية المساندة لها، وتأثيرات ذلك على إعاقة أو منع التحول لنظم ديمقراطية. غير أن سؤال هذه الورشة مختلف، إنه عن "أنفسنا"، عن النخب غير الحاكمة، وكيف تعاملت وتتفاعل مع تحديات التحول الديمقراطي، مع التسليم بأن هناك شروطا أخرى حاسمة خارج إرادة هذه النخب، إما في أيادي النظم المستبدة أو حلفائها في الخارج، أو في أيادي

كليهما. ولكننا في هذه الورشة لا نود أن نصرف جهودنا إلـى أي مـن هـذين العـاملين الحاسمين المعوقين.

إننا نريد أن نعرف، هل النخب غير الحاكمة ممثلة بحركات التغيير الديمقراطي، التي انبعثت بدرجات متفاوتة من النضج والديناميكية في عدة بلدان عربية، مؤهلة لهذه المهمـة التاريخية؟ وإذا لم يكن الحال كذلك، فلماذا؟.

إلى أي حد أدركت هذه النخب تلك المهمة التاريخية؟ وكيف حاولت أن تـستفيد مـن لحظة انفراجة عابرة في الواقع العربي (٢٠٠٤-٢٠٠٥م)، نتيجة للتغير المؤقت في سلوك المجتمع الدولي، وموقفه من قضية الإصلاح الديمقراطي في العالم العربـي، والمراجعـة المؤقتة لتقييمه للنظم العربية الحاكمة ؟ ومدى نضج البـرامج التـي طرحتهـا، وطبيعـة التحالفات المحلية التي سعت لتشكيلها؟ وطبيعة الشعارات المحركة التي رفعتها؟ وموقفها من أحزاب المعارضة وجماعات الإسلام السياسي ومنظمات حقوق الإنسان؟ هل ما زال لهـذه الحركات وجود على الأرض؟ أم أنها تبخرت مع عودة المجتمع الدولي إلى سـابق موقفـه ومساندته للنظم الحاكمة؟ هل ساعدت على ميلاد جيل جديد من السياسيين، أم أنها اكتفـت بإعادة توليف الأجيال السابقة منهم؟ وأية دروس –سلبا وإيجابـا- يمكـن أن نستخلـصها للمستقبل؟.

إلى أي حد تفاعلت هذه الحركات مع جدول الأعمال الحقوقي لأوطانها؟ وهل نظـرت لبعض الحقوق الأساسية باعتبارها حقوقا مؤجلة، أو تؤثر علـى اكتـساب "الـشعبية"، أو التحالف مع الإسلاميين (كحقوق المرأة والأقليات وحرية الفكر والاعتقاد والدين والإبـداع الأدبي والفني)؟.

أم أنها أدارت الظهر منذ البداية لفكرة التحالف المبدئي مع الإسلاميين؟ ولماذا؟ وما هو منظور هذه الحركات للتحالفات الأوسع على النطاق العربي والعالمي؟ هل نظرت لحركات التغيير الديمقراطي في الدول العربية الأخرى كحليف وامتـداد؟ أم أنهـا سـاندت بعـض الحكومات الاستبدادية في مواجهة شقيقاتها في تلك الدول؟ هل نظرت للشعوب ومنظمـات المجتمع المدني في الغرب باعتبارها حليفا؟ أم أنها تعاملت بالتبسيط الذي يعتبر أن الغـرب كله شر، شعوبا وحكومات؟ أم تعاملت معها كامتداد لتحالف عالمي عريض من أجل الحرية والديمقراطية والمصالح العليا للإنسانية؟.

وهل الجماعات الشابة الجديدة التي تنشط من أجل التغيير الـديمقراطي فـي العـالم العربي، حملت معها أفكارا جديدة ومنطقا جديدا تتجاوز به أمراض الأجيال القديمة؟ أم أنها توارثت الأمراض السياسية الشائعة ذاتها في العالم العربي، وأعادت إنتاجها في طبعة شابة جديدة؟

ربما كل هذه الأسئلة تقودنا إلى طرح السؤال الأكبر، الذي لا يوضع بقدر كافٍ تحت الضوء، وهو: هل تشكل الأحزاب السياسية المعارضة وجماعات التغيير الجديدة بديلا حقيقيا للتحالفات الحاكمة في العالم العربي الآن؟ أم أنها تحمل في طياتها جراثيم الأمراض المزمنة في هياكل النخب الحاكمة؟.

حول هذه الأسئلة وغيرها تدور مداولات ورشة العمل، مع التركيز بشكل خاص على حركات التغيير الديمقراطي في سورية وتونس ومصر، كنماذج ربما تساعد على بلورة فهم إشكاليات التغيير الديمقراطي في العالم العربي، واستخلاص دروس تفيد دعاة الديمقراطيـة واحترام حقوق الإنسان في منطقتنا، لذلك أشركنا في هذه الورشـة عـددا مـن الخبـراء المهمومين بالقضية ذاتها في مناطق أخرى، بما يساعد على التوصل إلى استنتاجات ملموسة للمستقبل، وتبادل خبرات النجاح والفشل.

أرجو أن تتوج مداولات الورشة بالتوفيق.

بهي الدين حسن

مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

الفصل الأول

خبرات في التغيير الديمقراطي
من أوروبا الشرقية

أساليب واستراتيجيات الاحتجاج
(النموذج السلوفاكي)

دوسان أندروسك*

إطلالة أولية

تطرح عملية التحول التي تشهدها الدول الشيوعية سابقا في أوربا الوسطي والشرقية منذ عام ١٩٨٩م فهما جديدا لديناميات الصراع الاجتماعي، والدور الذي تلعبه المنظمات المدنية في إدارة عملية التغيير. في هذه الورقة تتبع لديناميات الصراع، والدروس المستفادة من عملية التحول التي ينتقل بموجبها المجتمع من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي القائم على المشاركة. وتخلق عملية التحول ذاتها "صراعا أساسيا" أو صداما بين سيكولوجية إدارة النظم السلطوية للصراع والاستراتيجيات والعمليات والمؤسسات المعنية من ناحية، والمطالب المتأصلة في أي منهجية وسيكولوجية ديمقراطية، وكذا أي هيكل مؤسسي

* مدير مبادرة الشركاء- سلوفاكيا.

ديمقراطي يعمل على حل الخلافات من ناحية أخري. وينطلق هذا الطرح من منظورين: أولهما أمثلة وصفية للمجتمع الفعال للمنظمات غير الحكومية الذي يتكيف مع الأساليب السلطوية الحكومية في إدارة الأزمات، وثانيهما المبادئ الائتلافية التي ساعدت منظمات القطاع الثالث على القيام بدورها في شن الحملات بشكل فعال.

في حالة قيام الحكومة باتباع أساليب واستراتيجيات مرتبطة بالنظام القديم، فإن الكثير من المواطنين يظهرون احتجاجهم بعدة طرق. وأدي تطبيق استراتيجيات النظام القديم التي تهدف إلى إدارة مجتمع المنظمات غير الحكومية، والتحكم في الصراع إلى زيادة فعالية واستجابة المنظمات غير الحكومية، وكذلك زيادة وعي المواطنين بمواطن الخطر.

في الجزء القادم شرح للمبادئ الائتلافية التي تحددها المنظمات غير الحكومية في الحملات الاحتجاجية، كما يتناول دراسة حالة حول حملة ما قبل الانتخابات عام ١٩٩٨م التي تعرف بـ "OK 98".

في المجتمعات الديمقراطية، يصبح الصراع بين الحكومة وأحزاب المعارضة ظاهرة مشروعة لا تعرض وظائف المجتمع للخطر إذا ما توافر للظروف المجتمعية الإطار الصحي. وعلى الرغم من تلك الصراعات، فإن استقرار المجتمع تكفله القواعد المشتركة التي يضعها أطراف الصراع حول السلطة السياسية. لذلك، فإن الحل المثالي للصراع، وفقا لما يرى الفيلسوف التشيكي بيلوهرادسكي (١٩٩٢م)، يفترض أن الأطراف المتنازعة تسعي إلى التوصل إلى تفاهم حول كيفية قيام المجتمعات النامية بمواجهة العقبات، كما أنها تفضل النهج الديمقراطي للقضاء على الاختلافات.

يظهر الصدام أو مجموعة الصراعات عندما تختلف الأطراف المتنازعة بشأن النهج المتبع لحل الصراع. ويعتمد الشكل المثالي لإدارة الصراع- من ناحية أولي- على الفهم المشترك بين الطرفين، ومناقشة المصالح الخاصة بكل منهما. ومن ناحية أخري، تتبع الحكومة غير الناضجة الأسلوب السلطوي- "غطرسة السلطة"- الذي يقوم على الإيمان بأنه لا يجب الالتفات لمصالح الطرف الآخر لكونه أقل سلطة. وتبدأ المواجهة بين الطرفين بمفاهيم مختلفة للصراع في حد ذاته، والذي يخلق ديناميكية خاصة، ويقدم في بعض الأحيان حلولا غير متوقعة خاصة في المجتمعات التي تخضع لعملية تحول.

إن الدول الشيوعية سابقا بدأت عملية إرساء الديمقراطية، وتعمل على تطوير مجتمع مفتوح يقوم على أساس القواعد الدستورية واقتصاد السوق، ولذلك تنأي بنفسها عن المبادئ والممارسات السلطوية الخاصة بالنظم السابقة. ومن الملاحظ أن هناك صعوبة في ترسيخ المبادئ الديمقراطية في السياسات المحلية، والإدارة المحلية، والحياة اليومية للمواطنين. وعلى الرغم من أن الدول التي هجرت الشيوعية لم تعد تعرف أنظمة سياسية ديكتاتورية مثلما كان الحال في السابق، فإنه من السابق لأوانه الحديث عن وجود ديمقراطية فعالة في هذه المجتمعات، حيث تعاني المؤسسات الديمقراطية في الوقت الحالي من ضعف شديد، كما أن الفرص المتاحة للمبادرات الاجتماعية محدودة للغاية. أبلغ تعبير يمكن أن يستخدم لوصف الفترة الحالية التي تشهدها أغلب دول ما بعد الشيوعية هو "الديمقراتورية" (أودونيل وآخرون، ١٩٨٦م) حيث يستخدم هذا التعبير الأمريكي-اللاتيني في الوصف المقارن للمجتمعات التي تمر بمرحلة التحول. فبينما تمثل الديمقراطية عملية تكيف مستمرة، وتطبيقا للعمليات التي تحظي برضاء الجميع، فإن مفهوم "الديمقراتورية" يشبه صورة ثلاثية الأبعاد، نجد فيها عالمين متوازيين نادرا ما يلتقيان: أحدهما يطبق أساليب ديموقرطية "جديدة" لحل المشاكل، بينما يعتمد الآخر على الأساليب السلطوية "القديمة" في تفسير الواقع، وتسوية الخلافات. وتؤدي المواجهة بين هذين المبدأين إلى خلق نوع قائم بذاته من الاختلاف، يدور حول كيفية تفسير الصراع وتسويته. علاوة على ذلك، يؤدي التفاعل بين المبادئ "القديمة" و"الحديثة" في إدارة الصراع إلى ظهور نوع خاص من "الصراع الأساسي" داخل المجتمع المتحول. وفي بعض الأحيان تُسند مسئولية جوانب محددة من هذا "الصراع الأساسي" إلى أفراد أو جماعات أو مؤسسات.

تعد سلوفاكيا خير مثال على هذا التنازع داخل عملية التحول بين الأساليب الديمقراطية والسلطوية في إدارة الصراع، وتقدم مثالا نموذجيا للدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية، على غير المتوقع، لمساعدة المجتمع المتحول على تنمية منهجيته الديمقراطية وضمان توازن السلطة. وإذا عدنا إلى الخلف قليلا؛ فإننا نجد أنه بحلول عام ١٩٩٣م كان كبار السن من مواطني هذه الدولة الواقعة في وسط أوربا، والذين تصل أعمارهم إلى ثمانين عاما في المتوسط، شهدوا سبعة تشكيلات حكومية وثمانية دساتير، وذلك دون أن يقوموا بتغيير محل إقامتهم. ومن بين النظم الخمسة التي شهدتها تلك الفترة، لم يكن هناك سوي نظامين ديمقراطيين. وعند تحليل نموذج سلوفاكيا في مرحلة ما بعد الشيوعية نجد صورة غنية وغامضة في الوقت نفسه. فمن ناحية، نتعرف على دولة تمتلك تقاليد ثقافية عريقة،

وشعبا على درجة كبيرة من التعليم والثقافة. ومن ناحية أخري تتعرض تلك الدولة لمحاولات سياسية تهدف إلى محو تراثها الحضاري، كما تعاني من غطرسة السلطة المستمرة التي لا تثير ردود أفعال نقدية من غالبية المواطنين. بالإضافة إلى ذلك، فإن جمهور الناخبين سلبي، ومحدود المعرفة، يعيش في ظل ضعف سيادة القانون، ويتعامل بصفة يومية مع قطاع ثالث -منظمات غير حكومية- ويمتاز بالنشاط والثقة بالذات والتطور على نحو يدعو إلى الدهشة.

خلال الفترة الانتقالية، يوجد توازن مستمر للسلطة بين الأطراف المشتركة في الصراع الاجتماعي، حيث يسمح هذا التوازن، على الرغم من صعوبته، بانتقال المجتمع إلى التقدم نحو تعزيز ممارسة الديمقراطية وتطويرها. ومن المفارقات الغريبة أن فعالية أحد الأطراف في تحقيق أهدافه تدفع الطرف الآخر، أو الأطراف الأخرى، إلى زيادة فعاليتها. ليس هذا فحسب، بل زيادة فعالية العملية الديمقراطية بأكملها. وتساعد عملية الديمقراطية على إبراز وتوضيح المصالح؛ مما يسمح بإجراء المفاوضات التي تقوم على المصالح.

وإذا أردنا مثالا لهذه العملية الديمقراطية التي ترتبط أيضا بتباين ردود الأفعال المشار إليها آنفا، يمكن أن ننظر إلى الجهود التي تبذلها الحكومة السلوفاكية الحالية خلال السنوات الأخيرة لإدارة المنظمات غير الحكومية ومصالح القطاع المستقل الذي تتبعه. ففي نهاية عام ١٩٩٥م، على سبيل المثال، قامت ثلاثة أحزاب مدعومة من الحكومة في سلوفاكيا، في أعقاب الحملة الإعلامية المكثفة التي شنتها الحكومة، بطرح مشروع قانون يقيد من عمل المنظمات غير الحكومية كرد فعل لزيادة استقلال المنظمات غير الحكومية، وارتفاع نبرة صوت المواطنين العاديين في المجتمع. كانت للحكومة أهداف محددة من بينها: إخضاع القطاع الثالث لسيطرتها، وإعادة نموذج "شبه القطاع الثالث" الذي كان سائدا في ظل الحكم الشيوعي، والحد من نشاطات المجتمع المدني حديث العهد. في مواجهة ذلك قامت المنظمات غير الحكومية بشن حملة استمرت ستة أشهر تحت شعار "أنقذوا القطاع الثالث". أدار الحملة، التي ساندتها مئات المنظمات غير الحكومية، جماعة جريميوم Gremium الدفاعية التي تضم ممثلين منتخبين عن القطاع الثالث. وتمثلت أهدافها في: المشاركة في السجال القانوني حول التشريع المقترح، وبدء نقاش عام حول وجود ووظيفة القطاع الثالث في سلوفاكيا. وبعد صراع طويل استمر ستة أشهر بين الحكومة وجماعة جريميوم، تمت الموافقة على التشريع بصورة اعتبرتها المنظمات غير الحكومية مقبولة وليست مثالية.

ويختلف التشريع الذي أقر في نهاية المطاف عن مشروع القانون الذي طرح في البداية في كونه لم يلغ القطاع الثالث في سلوفاكيا أو يضع قيودا عليه. ونتيجة لحملة "أنقذوا القطاع الثالث"، أصبح الشعب أكثر إلماما بمهمة القطاع الثالث وأهدافه ونشاطاته في المجتمع الحر، وأكثر وعيا بأهمية المواطنين ومبادراتهم في أي دولة ديمقراطية.

أتاحت هذه الحملة للمواطنين السلوفاك فهما أفضل لدور ووظيفة قطاع المنظمات غير الحكومية؛ ونتج عن ذلك شعور المواطنين بأنهم أكثر قوة (وأقل شعورا بالضعف، أو بأنهم ضحايا) وكذلك أكثر نشاطا وتحملا للمسئولية من خلال ممارستهم لحقوقهم المدنية. تقدم هذه الحالة عدة أمثلة على الظاهرة النموذجية التي تنجم عن الصدام بين الأساليب "القديمة" (السلطوية) و"الحديثة" (الأكثر ديمقراطية) تجاه إدارة الصراع. ويعمل الصدام على الكشف عن "أساطير" التفسير السلطوي للصراع في ظل الظروف الديمقراطية، كما أنه يجعل ردود أفعال الجماعات، والجماعات الفرعية في الصراع أكثر شفافية.

١- أسطورة " السمكة تتعفن من الرأس":

هذه المقولة المتوارثة في سلوفاكيا التي تشير إلى أن السمكة تتعفن من الرأس أولا؛ تدل على أن من يرد أن يصلح خللا، فعليه أن يبدأ بالقمة أو بالرؤساء. وإبان فترة الحكم الشيوعي، عندما كانت النظم والمؤسسات الاجتماعية تخضع لتدرج مستويات السلطة، كانت عملية صناعة القرار تجري على مستوي القمة نزولا إلى القاعدة، حيث كان يتعين على كل من يريد أن يصنع قرارا أن يمتلك نفوذا على أصحاب السلطات التي كانت تتبوأ قمة الهياكل القوية.

وخلال حملة "أنقذوا القطاع الثالث"، سعي مسئولو الحكومة -الذين يطبقون الفكر السلطوي القديم- إلى "اكتشاف" من يعتلي "قمة" المنظمات غير الحكومية، ومن الذي، أو ما هي الجماعة التي تمتلك سلطة أوفر، وأخيرا من الذي يتعين عليهم أن يقوموا بتخوينه أو تقييده أو إظهار عدم مصداقيته. خلال الحكم الشيوعي، تعقبت الحكومة غير المرغوب فيهم من قادة المنظمات أو القرى أو المصانع، وأنزلت بهم العقاب بغية تخويف تابعيهم. وقد فشل رد الفعل النمطي للحكومة السلوفاكية ضد المنظمات غير الحكومية، لأن القطاع الثالث لم

يتم تنظيمه وفقا للمبادئ الهيراركية، غير أن تخويف القادة والجماعات الظاهرة لم يكبح جماح حملة الإنقاذ على عكس ما توقعت الحكومة.

٢- أسطورة "لعنة الإعلام":

سعت النظم الشيوعية في سلوفاكيا التي تطبق أساليب ستالين إلى قمع الفكر المستقل من خلال استغلال وسائل الإعلام التي تقع تحت سيطرة الحكومة. وقد كانت الدولة تروج لمجموعة من المقالات في الصحف أو على شاشة التلفزيون تتهم مجموعة من الأشخاص أو الأفكار بمعاداة مصالح الدولة وتعتبرهم "أعداء"؛ مما ساعد على تمهيد المجال "للإعدام الاجتماعي بلا محاكمة"، والتقديم للمحاكمة، والفصل من العمل، إلخ.

وفي الوقت الذي كانت فيه وسائل الإعلام تعتمد اعتمادا كاملا على الحكومة وتخضع لسيطرتها، وإذ لم يكن هناك سوي ثقافة سياسية مستقلة ضعيفة، كان هذا التحكم أداة فاعلة لإدارة الصراع من خلال قمع الأفكار والأفعال. بيد أن هذا الضرب من الاستغلال لا يصلح إلا في مجتمع تخضع فيه وسائل الإعلام للسيطرة التامة. لذلك من أجل تصعيد الصراع، تستخدم الطرق الأولية التي تقضي باتهام أحد الأطراف ووصفه بأنه العدو (س. كاربينتر ١٩٩٥م). خلال حملة "أنقذوا القطاع الثالث"، استغلت الحكومة، التي تطبق النظام السلطوي، وسائل الإعلام مرارا وتكرارا لتتهم الحملة بأنها عدو. وقام أعضاء البرلمان الذين يدينون للحكومة بالولاء بنشر مقالات شديدة العدائية ضد القطاع غير الحكومي. وكان من المفترض أن تلعب تلك المقالات دور "لعنة الإعلام" من أجل اتهام الحملة بأنها العدو، وكذا لتمهيد الطريق لموافقة الشعب على مشروع القانون المطروح الذي يقيد من حركة المنظمات غير الحكومية.

وعلي الرغم من أن الإعلام المرئي في ذلك الوقت لم يكن مستقلا، فإن الإعلام المكتوب كان يتميز بكثرة مطبوعاته التي سمحت للقطاع الثالث بالتعبير عن قضيته وإبرازها. فقد قامت الصحافة، خلال حملة "أنقذوا القطاع الثالث" التي استمرت ستة أشهر، بنشر ما يزيد على ٥٠٠ مقال، تم فيها تناول مشروع القانون من وجهة نظر المنظمات غير الحكومية، كما تم نشر أكثر من ٤٠٠٠ مقال تحدثت بإيجابية عن نشاطات المنظمات غير الحكومية، والدور المهم الذي تلعبه. وأكدت الأبحاث التي أجريت في منتصف عام ١٩٩٦م

أن المجتمع أصبح أكثر إلماما بأهداف المنظمات التي لا تسعي للربح، وأن الشعب أظهر رد فعل إيجابيا تجاه الدور المهم الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية (بوتورا وآخرون، ١٩٩٦م). وجاءت "لعنة الإعلام"، التي أثبتت فعاليتها في ظل النظام السابق، بنتائج عكسية في المجتمعات التي تشهد تطورا ديمقراطيا، حيث قدمت وسائل الإعلام تعريفا جديدا للسلطة، وأدت إلى خلق توازن للقوي، الأمر الذي كان له أثر بالغ الأهمية.

٣- أسطورة "الخبراء فقط":

تشير أسطورة "الخبراء فقط" (س كاربينتر، وو. ج. د. كينيدي،١٩٨٨) إلى الأسلوب غير المجدي الذي يتم تطبيقه لإدارة الصراع من خلال إحلال الخبراء محل العمليات القائمة على المشاركة، بحجة أن هناك حاجة إلى اتخاذ قرار سريع، أو أنه من الأفضل الاعتماد على خبير. وبشكل عام، يؤدي هذا الأسلوب إلى تصاعد الصراع بدلا من إنهائه.

فقد أبرزت التغييرات الديمقراطية ضرورة مشاركة الشعب في عملية صنع القرار، غير أن بعض المسئولين في هياكل السلطة لم يقتنعوا بالمزايا الاجتماعية والسياسية التي تنجم عن مشاركة المواطنين. لذلك، يُلاحظ وجود نزعة قوية داخل النظم الديمقراطية الانتقالية لتصديق أسطورة الخبراء.

وبينما يحتاج الشعب ذو التوجهات الديمقراطية إلى توافر المعلومات حتى يتمكن من تقويم خيارات وسبل المشاركة في عملية صنع القرار، فإن النخبة المسئولة عن السلطة عادة ما تفضل إسناد عملية صنع القرار إلى الخبراء الذين يعتمدون على سلطتهم ونفوذهم. وقد رفضت الحكومة السلوفاكية لفترة طويلة، خلال إعداد التشريع الخاص بالمنظمات غير الحكومية، أن تنشر نص الاقتراح، كما رفضت أن تأخذ بعين الاعتبار الاقتراح المقدم من الممثلين القانونيين عن القطاع الثالث؛ بل إنها رفضت أن تلتقي بهؤلاء الممثلين؛ بحجة أن هذا العمل يجب أن يترك لخبراء الحكومة.

وقد أثبت هذا الأسلوب فشله على الرغم من فعاليته في ظل النظم السلطوية القديمة حيث أدي إلى تصاعد الصراع واختلال ميزان القوي بسبب اعتماد مجتمع المنظمات غير الحكومية على الخبراء الأجانب، والهيئات الدبلوماسية الأجنبية فيما يتعلق بتشريع المنظمات غير الحكومية.

وقد قامت جماعة جريميوم، في محاولة منها لخلق توازن مع اعتماد الحكومة على الخبراء، بتقديم خبراء من مؤسسات رفيعة المستوي، من بينها المركز الدولي للقانون الذي لا يهدف إلى الربح، ومركز المؤسسة الأوروبية، ومؤسسة معونة الجمعيات الخيرية البريطانية إلخ...، وقام هؤلاء الخبراء والدبلوماسيون الأجانب بانتقاد مشروع القانون الذي اقترحته الحكومة بشأن المنظمات غير الحكومية وكذا التدابير التي اتخذتها الحكومة لمنع تدخل الشعب وتجاهل رأيه تجاه المشروع المقترح. وقد اتضحت خطط النظام القديم التي اتبعتها الحكومة حيث سعت إلى تطبيق أساليب غير ديمقراطية لحل الصراع الأساسي الناجم عن العملية الانتقالية في حد ذاتها.

٤- أسطورة "الوحدة الإجبارية":

في المجتمعات الديمقراطية، عادة ما تتم تلبية المصالح المختلفة للمجتمع عن طريق الحوار الاجتماعي المستمر بين ذوي الآراء المتصارعة. وفي تلك الحالة، يكون تكامل المصالح وتعدد الخيارات بمثابة أفضل نتيجة يمكن أن يحصل عليها كل الأطراف. وفي حالة التشريع السلوفاكي المتعلق بالمنظمات غير الحكومية، كان على الحكومة أن تتوصل إلى نموذج لا يقوم على التقابل أو المواجهة، يكمل فيه القطاع الحكومي وغير الحكومي بعضهما بعضا، أو يواجه فيه القطاعان الحكومي وغير الحكومي بعضهما بعضا بوصفهما أعداء. وبينما كانت تصريحات الحكومة تدعو إلى التعاون، فإن أفعالها، على النقيض، كانت تعكس نموذجا " لوحدة إجبارية" تُخضع من خلالها المنظمات غير الحكومية للهيئات التابعة للدولة. وقد كان من المفترض أن يؤدي التشريع الحكومي المقترح إلى إنشاء منظمات غير حكومية تخضع لتنظيم الحكومة.

وعندما هددت الحكومة بعدم تقديم دعم مادي للمنظمات المشتركة في الحملة، كانت تتوقع أن الموقف سوف يهدأ، وأنها ستشجع المنظمات غير الحكومية على قبول نموذج للتعاون بين المنظمات يخضع لسيطرة الدولة. وفي حين نجح هذا الأسلوب في ظل نظم الحكم الشيوعية، فإن هذا الإجراء الذي اتخذته الحكومة جاء بنتيجة عكسية لأنه دفع المنظمات غير الحكومية إلى زيادة أنشطة الضغط ضد الحكومة.

وقد تم إرسال مئات من الشكاوي الخطية إلى وزارة العدل، كما انطلق الكثير من المظاهرات والاحتجاجات، الأمر الذي كان له بالغ الأثر على الرأي العام. ووفقا للبحث الذي أجريناه في ذلك الوقت (د. أوندروسيك وآخرون، ١٩٩٦م)، فإن معظم المنظمات غير الحكومية في سلوفاكيا التي كانت تؤمن في الماضي بأن دورها يقتصر على الخدمات التعليمية والاجتماعية والطبية قد اقتنعت بالدور الذي حددته الحملة للمنظمات غير الحكومية بوصفها منظمات تروج لقيم المجتمع المدني. وخلص البحث إلى أن قادة المنظمات غير الحكومية بدأوا يدركون أهمية الدفاعية وممارسة الضغط والتدخل لحماية عملهم القانوني والسياسي، وهو الشيء الذي جاء مخالفا لتوقعات الحكومة.

توصيات بشأن دور ائتلافات المنظمات غير الحكومية

تعلمت المنظمات غير الحكومية، من خلال حملة "أنقذوا القطاع الثالث" وغيرها من حملات الاحتجاج الضخمة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، أن تزيد من فعاليتها من خلال إنشاء ائتلافات على نطاق واسع. وقد تم وضع بعض القواعد والمبادئ لضمان استمرارية وتطوير هذه الائتلافات التي توصف دائما بأنها تحالف مؤقت للأحزاب أو الفصائل أو غيرها، يتم إنشاؤه لغرض محدد.

في بعض الأحيان، تنشأ هذه التحالفات للقيام بدور فعلي بسيط. في تلك الحالة يكون "الائتلاف المشكل خصيصا" أفضل حل. في أحيان أخري، تكون تلك الائتلافات بمثابة نقطة الالتقاء لتنسيق الجهود المعنية بالالتماسات، وهي ما نطلق عليها الائتلافات Letterhead ومن الممكن أيضا أن تتخذ تلك التحالفات أشكالا تنظيمية أخري أكثر تعقيدا واستقرارا.

ويسعي الائتلاف إلى تعزيز نفوذه من خلال تعبئة الأفراد والجماعات بهدف تحقيق النتيجة المرجوة منه. ومن الممكن أن تتكون الائتلافات من مجموعة متشابهة من المنظمات غير الحكومية (التي تركز على الشباب أو القضايا الاجتماعية أو البيئية على سبيل المثال) أو مجموعة من المنظمات مختلفة التوجهات.

وقد تعلمت المنظمات غير الحكومية بعض الدروس بشأن الائتلافات في السنوات التالية للحركات الاحتجاجية.

عند إنشاء أي ائتلاف، ينبغي أن نتفهم ونؤكد باستمرار على سبب تكوين هذا الائتلاف. فهناك، في الأساس، ثلاثة أسباب رئيسية لوجود هذه الائتلافات:

١- قوة الائتلاف الناجمة عن القوة العددية؛ فكلما زادت الجهات المشتركة في الدفاعية وممارسة الضغط بشأن القضايا العامة، زاد نفوذ الائتلاف. ولا يوجد في تلك الحالة مجال للنزاعات التافهة؛ فالمرء يدمر ذاته إذا شعر بالإهانة عند وقوع الخلافات، واندفع قائلا" حسناً، سأتولى الأمر بنفسي دون الحاجة لأي مساعدة".

٢- قوة الائتلاف الناجمة عن تنوع الأعضاء. فالأشكال المختلفة من المنظمات تمتلك مجموعات طبيعية متنوعة من المؤيدين، وبالتالي أكثر من قاعدة للدعم السياسي والشعبي. ويصبح الائتلاف أكثر قوة إذا ما كونه اتحاد بين جماعات لا ينظر إليهم باعتبارهم شركاء.

٣- تسمح قوة الائتلاف بتنوع الصلاحيات والقدرات والخبرات. فالجماعات المختلفة تمتلك معلومات وإمكانات ومواهب مختلفة، يمكن أن تقدمها للمشروعات المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، تساعد المهارات والخبرات والاتصالات التي يملكها كل عضو من أعضاء الائتلاف (فيما يتعلق بعلاقات العمل مع وسائل الإعلام، القدرة على التنظيم، التوصل إلى خطط واستراتيجيات) على إثراء التحالف ككل.

وقد توصل زي. ميللر (١٩٨٣م) إلى ما يعرف بآداب الائتلاف (اتيكيت الائتلاف) منذ ما يقرب من ثلاثة وعشرين عاما،بيد أن الخبرات الأخيرة في مجال تنمية القطاع الثالث في دول أوربا الوسطي والشرقية والجنوبية قد أكدت صحة هذه الأفكار. واتضحت أهمية هذه المبادئ في سلوفاكيا، على سبيل المثال، من خلال حملة "OK 98" التي شنت على مستوي الدولة. وبالمثل، ظهرت تلك المبادئ في كرواتيا خلال حملة جلاس ٩٩، وفي صربيا خلال حملة إيزلاز ٢٠٠٠م وكذلك خلال أحداث الحركة المدنية في أوكرانيا عام ٢٠٠٤م. ويمكن أن يقسم اتيكيت الائتلاف وفقا لثلاثة أقسام أساسية:

القسم الأول يرتبط بالخلفية النفسية، وأهمية التفاهم المشترك وتنمية العلاقات:

١. ينبغي أن يدرك كل عضو من أعضاء الائتلاف الطريقة التي يتخذ بها الأعضاء الآخرون القرارات داخل المنظمات التي ينتمون لها، والأهم من ذلك تأثير تلك القرارات على إجراءات وعمل الائتلاف. علاوة على ذلك، يجب أن يتم توضيح الأدوار- متى

يعرض هؤلاء الأعضاء آراءهم بصفتهم الشخصية (أو بوصفهم ممثلين للمنظمات التي ينتمون لها ومتى يتحدثون علنا باسم الائتلاف).

٢. منذ بداية التحرك لبذل الجهود المشتركة، يجب أن يوضح أعضاء الائتلاف المجالات التي يقتسمون فيها مصالح مشتركة؛ أي بعبارة أخري المجالات التي يمكنهم تحقيق تعاون فيها أو يرغبون في ذلك، هذا إلى جانب المجالات التي لا يتفقون بشأنها أو لهم فيها مصالح متضاربة.

٣. يجب أن يسعى أعضاء الائتلاف إلى اكتشاف السمات الإيجابية للأعضاء الآخرين وألا يفترضوا فيهم سوء النوايا. ففي كثير من الأحيان تكون التصرفات غير اللائقة ناتجة عن سوء الفهم لا النوايا السيئة. لذلك عليهم أن يحسنوا الظن لضمان النجاح. ويجب أيضا أن يحصل الأفراد، وكذا المؤسسات على الثناء الكافي إذا ما عملوا بجد واجتهاد. فالإفراط في الثناء على الأشخاص أفضل من عدم الثناء عليهم بشكل كاف.

يؤكد القسم الثاني على قواعد التواصل المشترك والسبل السلمية لحل النزاعات الداخلية:

٤- قبل تناول إحدى القضايا الحساسة المتنازع عليها، عليك أن تجمع المعلومات اللازمة وتتحقق من صحتها. يجب ألا تعتمد على مصدر واحد للمعلومات- استمع إلى جميع وجهات النظر قبل أن تتخذ قراراتك.

٥- تعلم أن تبدي اعتراضك بشكل مهذب. إذا كان عليك أن تشارك في عمل جماعي، ينبغي أن تتعلم أن تبدي اعتراضك بشكل يترك الفرصة متاحة للتعاون المستقبلي. وفي أسوأ الحالات، يمكن أن تلجأ إلى الوسيط الخارجي المحايد الذي يدرك الغرض الأساسي من جهود هذا التحالف.

٦- لا تستغل وسائل الإعلام لتعبر عن اختلافك مع التحالف. إذا كنت تختلف معه، عليك أن تسعي لحل المشكلة داخل الائتلاف نفسه.

يرتبط القسم الثالث بالتدابير الخاصة بصنع القرار داخل الائتلاف:

٧- عليك أن تحدد منذ البداية طريقة صنع القرار داخل الائتلاف، وإن أمكن، حاول أن تعتمد على الأساليب المرضية للجميع أكثر من اعتمادك على أسلوب تصويت الأغلبية.

ويجب أن يكون كل عضو على دراية بعملية صنع القرار، التي ينبغي أن تكون واضحة ومقبولة من الجميع ومطبقة بشكل كامل.

٨- يجب أن تحدد أسلوب إدارة اجتماعات لجنة إدارة الائتلاف (المهام، مدة الاجتماع، انتظام الاجتماعات، القواعد الأساسية، الحد الأدنى للمشاركين، إلخ...). ومن الممكن أن تؤدي القضايا الإجرائية من هذا النوع إلى صراعات شديدة على الرغم من النوايا الحسنة لجميع الأعضاء. لذلك فمن الأفضل تجنب هذه النزاعات من خلال القواعد الواضحة والمتفق عليها.

٩- يجب أن توضح توضيحا مسبقا مجالات ومستوي حرية صنع القرار المخولة للجانب التنفيذي في الائتلاف. قم بتحديد الأدوار المكلف بها كل من الجانب التنفيذي والتخطيطي، وقم كذلك بتقسيم القرارات إلى مجالات تكون فيها اللجنة الإدارية هي المسئولة عن البت في القرارات، وأخرى يسمح فيها للجانب التنفيذي بإبداء رأيه (خاصة فيما يتعلق بالقرارات المالية).

١٠- يجب أن تتوصل إلى اتفاق بشأن الظروف التي تسمح بفتح باب النقاش مرة أخري في القرارات التي تمت الموافقة عليها سلفا. ويرجع ذلك إلى أن عملية صنع القرار الفعالة تعد أمرا بالغ الأهمية لتفعيل أداء الائتلاف. وتتوقف فعالية صنع القرار على تحديد متى يكون الوقت مناسبا للرجوع إلى قرار تمت الموافقة عليه من قبل، ومتى لا يكون مناسبا.

ولذلك تحرص الائتلافات الناضجة ذات الإعداد الجيد على مناقشة المبادئ التي وضعها ميللر قبل تكوين الائتلاف. بينما نجد أن الائتلافات الأقل خبرة تقلل من قيمة هذه المبادئ، وعادة ما تعيد اكتشافها في ظروف مؤلمة، وغاية في الصعوبة في أثناء بذل الجهود الفعالة للائتلاف.

نموذج لدراسة حالة: حملة المنظمات غير الحكومية لإقامة انتخابات حرة ونزيهة في سلوفاكيا *ok 98

تعرض السطور التالية أنجح حملات المنظمات غير الحكومية السلوفاكية خلال الخمسة عشر عاما الماضية، وذلك لتأكيد التأثير العملي للمبادئ المذكورة أعلاه.

تدهور الموقف السياسي في سلوفاكيا تدهورا بالغا خلال الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٨م وذلك في أعقاب تعيين فلاديمير ميسيار (MDS) رئيسا للوزراء. وأظهرت استطلاعات الرأي، في فترة ما قبل الانتخابات، أن ٦٨% من المواطنين لم يثقوا في حكومة ميسيار، و٧٣ % لم يكن لديهم ثقة في البرلمان، و٦١% لم يكن لديهم ثقة في النظام القضائي، و٦٤% لم يكن لديهم ثقة في الشرطة، وأخيرا ٣٤% لم يكن لديهم ثقة في الجيش. هذه النسب التي لا تبعث على التفاؤل تعكس رسالة واضحة مفادها أن الشعب السلوفاكي كان يتوق إلى التغيير.

وفي الوقت نفسه أظهرت استطلاعات الرأي العام أن الشعب كان يتسم باللامبالاة لشعوره بأنه لا حول له ولا قوة، مجرد من أي نفوذ، ولخوفه من أن يتم التلاعب في الانتخابات. الجدير بالذكر أن المواطنين، وخاصة الذين يدلون بأصواتهم لأول مرة، لم يتم إمدادهم بمعلومات كافية عن قانون الانتخاب، وعن الاختلافات بين الحكومة والبرلمان، وكذلك الوضع السياسي في سلوفاكيا بشكل عام.

وبينما كان الجيل القديم وجيل الوسط يعتبران المشاركة في الانتخابات أحد واجباتهم، فإن الجيل الجديد لم يجدد مبررا للاختيار بين أحزاب سياسية متصارعة. وكان على سلوفاكيا أن تواجه هذا الموقف في الفترة الانتقالية التي تلت الحرب الباردة. وقد بدأ المواطنون في ذلك الوقت إبداء اهتمام أكبر بقضية الديمقراطية، وتجلت الرغبة في التغيير في القطاع الثالث؛ وهو المصطلح الذي يطلق على المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. بلغ عدد المنظمات غير الحكومية في سلوفاكيا في منتصف تسعينيات القرن الماضي ما يقرب من ١١-١٤ ألف منظمة في جميع أنحاء البلاد. وتم إدراج كل هذه المجموعات تحت مظلة جريميوم التابع للقطاع الثالث.

---

* نود أن نتقدم بالشكر لجانيت منصور من مؤسسة PDC لقيامها بتوضيح القصة الأساسية التي تقوم عليها دراسة الحالة هذه.

قامت مجموعة مؤلفة من ١١ممثلا عن المنظمات غير الحكومية داخل القطاع الثالث السلوفاكي، وأغلبهم من العاملين في القضايا المرتبطة بالديمقراطية، بمواصلة النقاش حول دور المنظمات غير الحكومية في الانتخابات. وفي يناير ١٩٩٨م، وافقت تلك المجموعة من المنظمات بالإجماع على أن تتسم نشاطاتها بالطابع السياسي العام لا الطابع الحزبي، وقاموا بتنظيم حملة غير حزبية أطلق عليها OK'98 اختصارا لـ (Obcianska Kampan '98) وذلك لدفع القطاع الثالث إلى دعم نزاهة وحرية الانتخابات، ورفع معدلات التصويت. وفي الثالث من مارس ١٩٩٨م، التقي خمسون قائدا من القادة المدنيين في مدينة زفولين، وأصدروا أول بيان بشأن الحملة. وفي النهاية، أسفرت جهودهم عن نتيجة مذهلة حيث بلغت المشاركة الانتخابية ٨٤%، وأطيح بميسيار وحزبه. وقد كان من المستحيل إلغاء تلك الانتخابات التي أجريت في سبتمبر١٩٩٨م، وهذا يعني أن الحملة استمرت سبعة أشهر.

إلي جانب التأكيد على نزاهة وحرية الانتخابات، كان منظمو حملة OK'98 يسعون لتحقيق أربعة أهداف محددة:

- زيادة وعي الناخبين بالمعلومات الخاصة بالانتخابات البرلمانية والبلدية في عام ١٩٩٨م.
- زيادة الإقبال على الانتخابات.
- زيادة تأثير المواطنين على إعداد القوانين الانتخابية.
- ضمان إشراف المواطنين على نزاهة الانتخابات.

جاءت حملة OK'98 لتقضي على حالة اللامبالاة والسلبية التي كانت تتسم بها سياسات الحزب التقليدي، ولهذا حظيت بثقة الشعب. وترجع أهمية تلك الحملة إلى أنها ساعدت المواطنين على التغلب على خوفهم من المشاركة السياسية والنشاط المدني. واستطاعت تلك الحملة، من خلال تشجيع المشاركة الشعبية واسعة النطاق في الحياة السياسية، أن تعيد إلى الأذهان فترة أكثر إشراقا وبالتحديد عام ١٩٨٩م، وقتما انهار النظام الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا ليبرز مطلبا أساسيا، ألا وهو أن الشعب السلوفاكي يريد تحقيق الديمقراطية.

لم تكن انتخابات ١٩٩٨م، مجرد جنوح نحو اليمين أو اليسار في المجال السياسي، ولكنها كانت خيارا بين اتجاهين: استمرار النظام غير الديمقراطي، أو المجتمع المفتوح القائم

على سيادة القانون. وبذلك، فإن انتخابات ١٩٩٨م ساعدت على تعزيز الثورة المخملية. ولو لم يتم تنفيذ تلك المبادرة من مبادرات الدفاعية وفقا لأنماط الانتخابات السابقة، لكان "فوز" الحزب الحكم مؤكدا، ولظلت مشاركة الناخبين على ما كانت عليه أو أسوأ.

ويعد الإسهام الذي قدمته حملة OK'98 للنظرية السياسية دليلا دامغا على أن وجود مجتمع مدني نشط يمكن أن يؤثر تأثيرا بالغا على العملية السياسية في المجتمعات التي يقوم حكامها بممارسات سلطوية. وعلى الرغم من أن تلك الحملة قد تحولت إلى موجة عارمة من الشعور الوطني المرتبط ارتباطا وثيقا بحضارة وتاريخ سلوفاكيا، فإنها قد اعتمدت أيضا على الكثير من الأساليب التي يمكن نقلها للخارج. فقد قامت على سبيل المثال، بتدريب المراقبين المدنيين، وتنظيم وإدارة منتديات المرشحين، بالإضافة إلى مراقبة وسائل الإعلام وتنظيم الأنشطة التي تشجع المواطنين على التصويت وخاصة الشباب. وبذلك، تؤكد تلك المبادرة على الطابع العالمي للمشاركة الشعبية الفعالة، كما تؤكد أهمية الأساليب التي تثمر التعاون، والبعد عن العنف وكذلك بناء علاقات ما بين القطاعات.

وقد شاركت مؤسسة "شركاء سلوفاكيا" مشاركة فعالة في كل جوانب حملة OK'98، بوصفها ميسرا ووسيطا ومدربا داخليا محايدا؛ حيث قامت في إطار الجهود التعليمية والمساعدات التي تقدمها، بتدريب محاضرين من نقابة طلاب كليات الحقوق الأوربيين على أهمية قيام شباب الناخبين بالإدلاء بأصواتهم في الانتخابات، كما ساعدت على تيسير أعمال اجتماعات المائدة المستديرة للديمقراطية، وتدريب أعضاء بعض المنظمات غير الحكومية الأخرى على تنظيم وإدارة "اجتماعات المائدة المستديرة السابقة على الانتخابات" الموجهة للمواطنين والتي عقدت في جميع أنحاء البلاد. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت مؤسسة شركاء سلوفاكيا على عقد مجموعة من الحلقات الدراسية لصالح شبكة أزمات الانتخابات- وهي شبكة من المنظمات غير الحكومية قامت بإيفاد مراقبين للانتخابات لمنع التلاعب في العملية الانتخابية التي استمرت على مدى يومين.

وأخيرا، على الرغم أن "شركاء سلوفاكيا" لم تتسم بالحيادية فيما يتعلق بأهداف الحملة، فإنها قامت بدورها كوسيط وميسر بشكل حيادي، وذلك خلال اجتماعات منظمي OK'98. واستطاعت المؤسسة أن تحافظ على موقفها الحيادي حيث سعت إلى تأكيد الاتفاق عن طريق أساليب حل المشاكل القائمة على المصالح. وتجلت أهمية دور الميسر/الوسيط في

ظل الظروف غير المواتية التي أحاطت بالحملة حيث سعت الحكومة ووسائل الإعلام سعيا حثيثا للقضاء على مصداقية الحملة.

جدير بالذكر أن منظمي حملة OK'98 لم يسيروا على نهج نموذج سابق للدفاعية، بل تعد تلك الحملة التي اتسمت بالتلقائية الشديدة الأولي من نوعها في سلوفاكيا. وكان لبعض العناصر الفاعلة في القطاع الثالث خبرة سابقة من حملات أقل حجما، ولكن أيا منهم لم يكن له خبرة مسبقة في شن حملة دفاعية بهذا الحجم. علاوة على ذلك، لم يكن لدى قادة الحملة أدني فكرة عن التحديات الداخلية أو الخارجية التي ستواجهها الحملة، ولم يتوقع أحد العقبات التي ظهرت على طريق تحقيق التواصل بين جميع الجهات المعنية، أو التعقيدات المرتبطة بتنسيق الأنشطة مع الشركاء الآخرين، أو حجم المعارضة القادمة من القوات الخارجية. وبالتالي، اعتمدت عملية صنع القرار بصورة أساسية على الارتجال والحدس، كما اعتمدت إدارة الحملة بشكل كبير على العمل التطوعي والجماعي، وأظهرت تفضيلا للنظم غير الرسمية التي تنتهج "اتفاقات الشرف" على النظم الرسمية التي تقوم على التعاقد؛ وفي ظل هذا النظام، لم يكن هناك مناصب رسمية أو تحديد لتوصيف الوظائف، كما أن الحدود الفاصلة للسلطة لم تكن واضحة ولم يتم إرساؤها منذ البداية. ونجحت الحملة بفضل الحماس والجهد الشخصي لكل المشاركين إلى جانب إحساسهم بالخطر الذي يهدد نظام الحكم الديمقراطي الذي يتبعونه. بيد أن هذه النظم غير الرسمية تحمل في طياتها مخاطرة بظهور مشاكل ترتبط بسوء الاتصال، وعدم وضوح الحدود الفاصلة للسلطة.

وبعد مرحلة اعتمادهم على الحدس في البداية، قام المنظمون بوضع مبادئ أساسية للحملة. ولكن نتيجة لاقتراب الموعد النهائي فرض الواقع على المنظمين تقليل الأهداف الأصلية التي اتسمت بالطموح الزائد، وإحلال مبادرات أكثر واقعية محلها. غير أن الفلسفة الرائدة الناتجة عن الأبحاث التي أجريت في البداية ساعدت على تهيئة المناخ، وتحقيق التناغم بين الأعضاء من مختلف التوجهات، ووضعهم على مسار واحد. وتتمثل المبادئ الأساسية في:

- النهج الإيجابي في التعامل مع المواطنين المؤيدين وحتى المعارضين، فقد حرص المنظمون منذ البداية على إدارة الحملة بشكل إيجابي، والاستجابة لجميع الانتقادات بإيجابية، حتى المآخذ السلبية.

- الاستفادة من خبرات المحترفين في الحملة: فقد قام مجموعة من المحترفين مثل الصحفيين والخبراء في مجال استراتيجيات العلاقات العامة بإرساء المفاهيم الأساسية للحملة.

- تقديم حملة OK'98 باعتبارها حملة سياسية وليست حزبية: وقد كان تقديم الحملة في هذه الصورة (و خاصة من قبل وسائل الإعلام) عنصرا بالغ الأهمية، حتى تحصل الحملة على تفهم ودعم المواطنين.

- إعداد ستين مشروعا في إطار هذه الحملة، من بينها:
- نشر المعلومات.
- تثقيف المواطنين في وسائل الإعلام.
- منظمة روك ذا فوت Rock the Vote
- إعلانات التليفزيون
- التثقيف السياسي والانتخابي
- مراقبة الأداء الحكومي
- مراقبة وسائل الإعلام
- استهداف فئات محددة
- تثقيف أعضاء اللجان الانتخابية.
- استطلاعات الرأي العام المستهدف ونشرها
- تفسير النزاعات التي تدور حول قانون الانتخابات
- المناقشات والمناظرات والمنتديات العامة
- تدريب وتعيين مراقبين داخليين للانتخابات.

والإشادة واجبة في هذا السياق بالدور الذي لعبته اجتماعات المائدة المستديرة الديمقراطية، باعتبارها إحدى الأدوات الفريدة لتنسيق جهود جميع القوي السياسية. فقد بدأت هذه الاجتماعات غير الرسمية في يونيو ١٩٩٨ ثم عقدت ست مرات أخري في عموم البلاد في الفترة السابقة للانتخابات. وعملت مؤسسة "شركاء سلوفاكيا" على تيسير أعمال هذه الاجتماعات التي ضمت ممثلي الأحزاب المعارضة، والنقابات التجارية، والحكومات

المحلية، ومنظمات الشباب. وقد أصبحت هذه الاجتماعات بمثابة الساحة التي تلتقي فيها العناصر الفاعلة سواء الحزبية أو غير الحزبية؛ لتتحدث وتتناقش في إطار منتدى عام تغطيه وسائل الإعلام الخاصة. وبذلك، قدمت هذه الاجتماعات شكلا جديدا للحوار السياسي وساعدت على تكوين التحالفات الديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك، استطاعت الأحزاب السياسية من خلال اجتماعات المائدة المستديرة أن تغير من نظرتها للقطاع الثالث، كما تعلمت أن تحترمها وأن تعترف بأن دورها ذو صلة بالسياسة. واستطاعت هذه الاجتماعات أن تشكل اتحادا عاما فعالا وظاهرا يجمع القوي المناصرة للديمقراطية التي تعاونت لتحقيق انتخابات حرة ونزيهة.

تركز أغلب نشاط حملة OK'98 في وسائل الإعلام من خلال البث التلفزيوني والإذاعي والصحف وشبكة الانترنت، باعتبارها حملة تم شنها في بداية القرن الحادي والعشرين. وقد ظهر الإنترنت على ساحة الإعلام السلوفاكي، ليكون أحد طرق الاتصال الحديثة الضرورية. وقام أغلب المنظمات المشاركة في الحملة باستخدام شبكة الانترنت التي أصبحت قناة مهمة للاتصال فيما بين المنظمات غير الحكومية المشتركة في الحملة. واعتبرت الصحف الموالية للحكومة هذه الظاهرة سلاحا خطيرا، بينما أظهرت المعارضة الديمقراطية تحمسها لهذه التكنولوجيا.

وبعد نحو ثلاثة أشهر من إطلاق شعار الحملة، أصبحت عبارة "OK'98" تتكرر كثيرا حتى أن المواطنين والقراء العاديين باتوا يفهمونها دون الحاجة لأي شرح. وسرعان ما انطلقت وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة لتصف تلك الحملة وصفا شديد العدائية؛ حيث اعتبرت أن تشجيع المواطنين على المشاركة في الانتخابات سلوك حزبي يؤيد المعارضة الديمقراطية. علاوة على ذلك، تجاهل الإعلام محاولات إقامة حوار مع الائتلاف الحاكم السابق، بل اعتبرها في بعض الأحيان نوعا من الاستفزاز.

لم يدر بخُلد منسقي الحملة -تحت أي ظرف من الظروف- أن يكون رد فعل الإعلام بهذا العنف، حيث عرضت وسائل الإعلام كما هائلا من المعلومات الكاذبة والمدسوسة. كان رد فعل الإعلام سببا في تعقيد أعمال الحملة، كما كان في الوقت نفسه مصدر دعم لها. ففي الثاني والعشرين والثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٩٨م، نشرت جريدة SME السلوفاكية اليومية مقالتين مسلسلتين بعنوان "كيف تقتل سلوفاكيا". وتعرض السطور التالية مقتطفات تعكس رأي وسائل الإعلام الموالية للحكومة في الحملة:

- "إن [نشاط] حملة OK'98 سوف يؤدي بنا إلى أن تتولى المنظمات غير الحكومية زمام السلطة، وتملي علينا أفعالنا. وإذا واصلت الحملة المضي في هذا الاتجاه، فإن ذلك سيؤدي إلى زعزعة استقرار الدولة. لذا يجب أن يتوقف نشاط الحملة". (وزير الداخلية السلوفاكي جوستاف كراجيي، ١٦ أغسطس، ١٩٩٨م).

- "حملة OK'98 تمثل تلاعبا خطيرا بالمواطن قبل الانتخابات، وتسميما لأفكار الناخبين". (آنا ماليكوفا، SNS نائب رئيس الحزب الوطني السلوفاكي، ١٦ أغسطس، ١٩٩٨م).

- " تهدف حملة OK'98 إلى إعداد ما يسمي بساحة اللاسياسة لزعماء سياسة المعارضة، حتي يتسنى لهم عرض خططهم الانتخابية. هذه المنظمات غير الحكومية سوف تنظم حملات تقوم بعمل غسيل مخ لمواطني دولتنا بشكل دائم، خاصة صغار الناخبين ومن يدلون بأصواتهم لأول مرة" (جريدة SME السلوفاكية اليومية، ١٨ مارس،١٩٩٨م).

- " مشروع OK'98 يعد مثالا على التدخل الأجنبي في الشئون الداخلية لدولة ذات سيادة عن طريق المنظمات غير الحكومية السلوفاكية. ويجسد هذا المشروع رغبة السيطرة على الانتخابات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ناحية أخري، تشارك أيضا في هذا المشروع منظمات من بريطانيا العظمي وهولندا". (جريدة SME اليومية، ٢١ يوليو، ١٩٩٨م).

اعتمدت الحكومة على أساليب أخري للردع بخلاف حملة الإعلام السلبية. فقد تدخل مؤيدو الحكومة في الأحداث التي نظمتها حملة OK'98 ؛ فعلي سبيل المثال، خلال الأسبوع الأخير للحملة كانت كل منظمة غير حكومية قد أعدت مشروعا صغيرا لاختتام الحملة، كما كان للأحزاب السياسية أيضا تجمعاتها الختامية. وفي إحدى المرات، قام أعضاء أحد التجمعات الموالية للحكومة بالتوجه إلى أحد منتديات النقاش، ومنعوا الناس من الكلام.

التأثيـــر:

إلي جانب الإنجاز الواضح الذي يتمثل في الإطاحة بالحزب الحاكم، والإعلان عن بدء عصر جديد من الديمقراطية، فإن حملة OK'98 قد استطاعت أن تحقق ليس فقط جميع أهدافها الأولية ولكن إنجازات أخري أيضا. فقد أدت هذه الحملة إلى زيادة وعي المواطنين،

وإمدادهم بالمعلومات اللازمة عن الانتخابات البرلمانية والمحلية، كما قامت بتنسيق مسيرة في أنحاء البلاد استمرت أربعة عشر يوما؛ حيث قام المتطوعون بإجراء مناقشات وإقامة عروض مثل مجموعة العروض الموسيقية التي تحمل اسم "Rock the Vote" والتي قام من خلالها مجموعة من شباب الممثلين والرياضيين المعروفين بحث الشباب على التصويت. بالإضافة إلى ذلك، زارت جولة بالحافلة سبع عشرة مدينة في سبتمبر ١٩٩٨م لتثقيف الشباب بشأن أهمية التصويت. وقد أدت الحملة إلى زيادة الإقبال على التصويت ليصل إلى أكثر من ٨٤%. كما ساعدت الحملة على زيادة تأثير المواطنين على إعداد القوانين الخاصة بالانتخابات؛ حيث أتيح للمواطنين فرصة التعبير عن رأيهم من خلال أكثر من أربعين منتدى للنقاش. بالإضافة إلى ذلك، كانت الحملة ضمانا لإشراف المواطنين على نزاهة الانتخابات؛ حيث قامت المنظمات غير الحكومية بمراقبة الإعلام المرئي والمطبوع، وواظبت على نشر نتائج كمية وكيفية لتلك المراقبة، وأخيرا أرسلت 1,746 مراقبا في أنحاء سلوفاكيا لمراقبة العملية الانتخابية.

قبل شهرين من إجراء الانتخابات، توقع ما يقرب من ٥١% من السكان فوز رئيس الوزراء ميسيار ليصبح رئيسا للحكومة مرة أخري، وتوقع ٢٤% فقط خسارته، بينما لم يستطع ٢٥% التنبؤ بنتيجة الانتخابات. وتعد قدرة النشطاء المدنيين على تغيير الساحة السياسية تغييرا شديد الفعالية في هذه الفترة القصيرة أمرا مثيرا للانتباه، ومفاجئا للجميع. فقد أشارت استطلاعات الرأي التالية للانتخابات أن حملة OK'98 قد استطاعت أن تحظي باهتمام ٧٠% من الشعب السلوفاكي.

وتعد فورة الإبداع التي انطلقت من إسارها مع هذه الحملة إحدى سماتها المثيرة للإعجاب؛ نظرا لتنوع وحجم الأنشطة والأحداث والمواد والمنتجات التي أفرزتها تلك الحملة. بالإضافة إلى ذلك، تم تطبيق أساليب وتقنيات جديدة منها الاتصال التفاعلي والإعلانات التلفزيونية بأسلوب قناة MTV الموسيقية. جدير بالذكر أن حملة OK'98 استهدفت شباب الناخبين على وجه خاص؛ وذلك لبناء قاعدة من الشباب تشارك في عملية التصويت. وقد بثت الحملة روح المشاركة والتقارب وقدمت بديلا للصورة القاتمة التي كان يتسم بها رموز النظام.

الدروس المستفادة

أ/ الإعـلام:

كما أشرنا سابقا، تركز معظم نشاط حملة OK'98 في وسائل الإعلام. وربما كان عدم توقع الجهات المعنية المسئولة عن الحملة ذلك التأثير الضخم لوسائل الإعلام عاملا مساعدا؛ حيث كان من الممكن -إن أدركت حجم هذا التأثير- أن يعرقل ذلك عملية الحشد للحملة. ولكنهم ما إن أدركوا أبعاد الهجمات التي تتعرض لها الحملة حتي أظهروا استجابة سريعة، وعملوا دون إبطاء للاحتفاظ باليد العليا.

وأتاحت الهجمات القاسية التي شنتها الحكومة، وكذلك معارضة التدخل غير الملائم في العملية الانتخابية لقادة الحملة إدراك أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في تثقيف جميع المشاركين في الحملة، وكذلك أهمية وجود كوادر إعلامية محترفة تتفهم الرسائل. بالإضافة إلى ذلك، أدرك القائمون على الحملة أنهم في حاجة إلى محامين يمكنهم أن يتعرفوا على الفور طبيعة الانتهاكات القانونية التي ترتكبها وسائل الإعلام. وعلى الرغم من أن الحملة اختارت عدم اللجوء إلى القضاء للرد على تلك الانتهاكات، فإنها قد أعلنت عنها أمام المواطنين.

ومن أكثر الاستراتيجيات الإعلامية الفعالة التي انتهجتها الحملة قيامها بتعيين امرأة؛ لتكون المتحدثة باسم الحملة وواجهتها الإعلامية، على أن تكون تلك المرأة تتمتع بشخصية قوية، وفي الوقت نفسه لا تكون وجها مألوفا لوسائل الإعلام. وقرر منظمو الحملة تعيين لوتا بافليروفا لتكون المتحدثة الرسمية باسم الحملة. وكان اختيارهم لسيدة ضئيلة الحجم مفيدا لنجاح الحملة وتجلي ذلك في أحد اللقاءات التلفزيونية؛ حيث جاءت الهجمات العنيفة للحكومة ضد بافليروفا بنتائج عكسية، وتعاطف الجمهور مع بافليروفا التي ظهرت في صورة الضحية المضطهدة في صراع مع عمالقة الحكومة؛ مما أدي إلى تعزيز صورة الحملة.

وقد أيقنت الحملة أنه يتعين عليها أن تعد مواد نموذجية لتعريف المواطنين بما هو المقصود بحملة "سياسية غير حزبية". فكان عليها أن توضح أن السياسة قضية عامة، وأن الدولة في المجتمعات الديمقراطية ترحب بمشاركة المواطنين في السياسة، كما كان عليها أن تحدد شكلا واضحا لعلاقتها بالأحزاب السياسية، وتعلن عن هوية الحملة، وأخيرا أن تتسم بالشفافية في جميع تعاملاتها؛ حيث اتبعت الحملة سياسة تتسم بالشفافية الكاملة خاصة فيما

يتعلق بموارد التمويل. وثبتت فعالية استخدام التكنولوجيا الحديثة كالبريد الالكتروني، ومواقع الإنترنت باعتبارها أدوات مهمة، لتلقي الرسائل من كل مكان بعيدا عن تدخل الحكومة.

حاولت الحملة أيضا أن تحتفظ باليد العليا بأن حازت قصب السبق في تقديم مفهوم الحملة السياسية غير الحزبية، ولكنها أدركت أيضا أنه يتعين عليها الرد في أسرع وقت ممكن على تصريحات، وتقارير السياسيين التي تصف OK'98 بأنها حملة حزبية. وكان يجب أن يكون الرد واضحا ويسير الفهم؛ حيث تم نشر تصريحات بسيطة عبر جميع القنوات الممكنة. وكان على الحملة أن تدرك أنه على الرغم من كل الجهود، ستواصل بعض وسائل الإعلام اتهامها. ورغم كل ذلك سعت الحملة إلى الالتزام بنهج إيجابي وبناء في رد الفعل.

وسرعان ما أدرك منظمو الحملة أنهم سيصبحون هدفا لكل الهجمات الظالمة، وأن هذا الموقف سيتطلب قدرا كبيرا من قوة التحمل والشجاعة وقوة الشخصية. غير أن المعرفة الفكرية شئ والتحمل النفسي والشعوري شئ آخر. فمن خلال التجربة، أدرك منظمو الحملة أنهم بحاجة لعقد تجمعات غير رسمية، إلى جانب الاجتماعات الرسمية، لكي يكون هناك مجال للدعم المتبادل وفرصة للابتعاد عن المواقف المرهقة نفسيا. أدرك المنظمون أيضا أنهم في حاجة لإعداد أسرهم وأصدقائهم، والمنظمات التي يتبعونها لمواجهة أي هجمات محتملة في وسائل الإعلام.

ب/ التنسيق الداخلي

أظهرت المقابلات التي أجريت في أعقاب الحملة مع العديد من المنظمات غير الحكومية المشاركة آراء مختلفة بشأن التنسيق الداخلي للحملة، وطبيعة نموذج القيادة الذي يلائم هذا النوع من المبادرات. وتنوعت اقتراحات الأعضاء ما بين النماذج اللامركزية، والأشكال المختلفة للشراكة، والنموذج التدرجي الذي يحكمه كيان قانوني واحد، أو حتى شخص واحد في مقعد الرئاسة.

خلال هذه الحملة، أدرك المنظمون الأهمية البالغة للاتصال والتنسيق الفعال، وعرفوا أن إنشاء قنوات الاتصال في مرحلة مبكرة يحتاج وقتا وجهدا إضافيين، ولكن ذلك في النهاية يأتي بثماره. ويعد اعتماد الائتلاف على مؤسسة "شركاء سلوفاكيا"؛ لتكون طرفا

داخليا محايدا يعمل على تيسير الاجتماعات، وحل النزاعات الداخلية قرارا حكيما للغاية. وفي ظل الظروف السياسية الشائكة التي كانت تشهدها سلوفاكيا عام ١٩٩٨م، لو لم يتم حل الخلافات الداخلية للحملة بمجرد ظهورها من خلال التوفيق والمصالحة، لاستطاعت الحكومة والمعارضة السياسية دون شك أن تستغل أي خلاف لتشويه سمعة الحملة وتدميرها. وقد استطاعت الحملة من خلال الاعتماد على وساطة طرف ثالث في حل النزاعات الداخلية أن تقضي على أي خلاف سريعا، وتتجنب المساجلات والمهاترات الإعلامية التي كان من الممكن أن تدمرها.

Literature

1. Belohradsky, V. Kapitalizmus a obcanske cnosti Praha: CS, 1992.

2. Butora et.al. Slovensko 1996. Bratislava IVO, 1996.

3. Carpenter,S.L., Kennedy,W.J.D. Managing Public Disputes (San Francisco: Josseey-Bass Publishers, 1988).

4. Geist,B. Sociologicky slovnik (Praha: Victoria Publishing, 1992)

5. O´Donnell,G., Schmitter, Ph.C., Whitehead,L. "Transitions from Authoritarian Rule", in Prospects for Democracy, 4 vols. (Baltimore: The John Hopkins University Press, 1986).

6. Ondrusek,D. et al. Educational Needs of the NGOs in Slovakia (Bratislava: PDCS, 1996).

الدروس المستفادة من التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية
(نموذج أوكرانيا)

دميترو بوتيخن *

١- مقدمـة:

قبل الكتابة في هذا الموضوع حاولت التعرف علي أوجه الارتباط بين خبرة التحـول الديمقراطي في أوربا الشرقية، وما يجري في المجتمعات العربية. أرسلت نصا إلي صديق أوكراني طالبا منه -بعد قراءته- أن يحدد ماهية البلد الذي يتحدث عنه. وهذا هو النص:

"مجتمع ساخن في أعماقه، لكنه شكلي أيضا في أعماقه. تزرع المؤسسات المجتمعيـة المتنوعة، الدينية والأسرية والتعليمية والإعلامية، القدرية والخوف والتدين الشكلي في عقول الجماهير. غياب المشروع القومي دفع الجماهير، وبخاصة الشباب، إلي الغرق في الهويات الفرعية. المجتمع يؤرقه "العار" أكثر مما يشغله الشعور "بالذنب"، ولذلك فإن النفاق يتقـدم

---

* مدير مجموعة استراتيجية أوروبا- أوكرانيا.

علي الشفافية... ينظر إلي المعارضة السياسية بارتياب، ويعاني الإعلام من تسييس مفـرط يلازمه تراجع في مستوي المهنية، وأدى الخلط بين الجهاز الإداري والحزب الحاكم إلـي نشوء شبكات لتوزيع المنافع والفساد...."

قال لي صديقي إن هذا الوصف ينطبق علي أوكرانيا عشية الثـورة البرتقاليـة عـام ٢٠٠٤م. الإجابة كانت خاطئة، رغم أن هذه الفقرة تنطبق بالفعل علي حالة أوكرانيا إبـان هذه الفترة. الإجابة الصحيحة أن النص يتحدث عن المجتمع المصري، قمت باقتباسه مـن مقال نقدي باللغة الإنجليزية لكتاب صدر بالعربية بعنوان "ألوان الحرية: الموجـة الرابعـة للتحول الديمقراطي في العالم"[1]. يكشف هذا الموقف عن أهمية تبادل الخبرات في مـسألة التحول الديمقراطي، نظرا لتشابه الأوضاع بين العديد من الدول التي يوجد بها مـا نطلـق عليه أنظمة سياسية مهجنة Hybrid Regimes. وأظن أن هذا الأمر يحتاج إلـي حـديث مفصل، وقد يكون مفيدا أن يكون محور الحديث في هذه الورقة.

٢- تحفظات أساسية:

الحديث عن الخبرات التنظيمية في التحول الديمقراطي في أوربا الشرقية، كما حـدث في سلوفاكيا وصربيا وأوكرانيا، وأوجه الإفادة منها في الخبرة العربية يثير- بالنسبة لـي- تحفظين أساسيين:

أولا: على الرغم من أنني قمت بتدريب العديد من النشطاء والمهتمـين مـن الـدول العربية، فإن ذلك لا يخفي عدم قدرتي علي الإلمام الكافي بطبيعة الأوضاع المحلية الخاصة في هذه البقعة من العالم، التي تمكنني من تحديد أوجه التماس بين الخبرة الأوكرانيـة فـي الاحتجاج المدني، وبين السياق العام في المجتمعات العربية. من هذا المنطلق فسوف أركز في هذه الورقة علي الجزء الأول من السؤال: "ما الدروس المستفادة من التحول الديمقراطي في أوربا الشرقية؟"، وسوف أكون سعيدا إذا أتيحت لي الفرصة من خلال التقائي بالباحثين العرب للتعرف منهم علي إجابة الجزء الثاني من السؤال: "هل هناك مردود لهذه الخبرة في الواقع العربي؟".

ثانيا: الثورات -في تقديري- لا يمكن تصديرها. هذا لا ينفي- بالطبع- إمكانية التعلم والإفادة من تجارب الحركات السياسية في الدول الأخرى. الثابت أن حركة أوتبور Otpor في صربيا أفادت بخبرتها حركة كامارا Kmara في جورجيا. وأفادت كلتاهمـا الحمـلات

التي قامت بها حركتا بورا Pora وزنايو Znayu في أوكرانيا. هذه الحركات الاحتجاجيـة الشابة لها جذور يمكن تتبعها في حركة أوك OK في سلوفاكيا عـام ١٩٩٨م، وحمـلات التعبئة الجماهيرية التي شهدتها رومانيا عام ١٩٩٦م.

في هذا السياق يمكن القول إن بعض التقنيات ووسائل التعبئة يمكـن الإفـادة منهـا، وتداولها بين الحركات المعنية بالتحول الديمقراطي. ولكن في الوقت نفسه يجب أن تقوم كل حركة- حتى تتمكن من النجاح في مهمتها- بتطوير استراتيجية محلية خاصة بها، تستند في المقام الأول علي تحليل لطبيعة الأوضاع الداخلية في كل بلد، والتي تختلف بالضرورة عن مثيلاتها في الدول الأخرى. هذه هى السبيل لبلوغ تغيير ديمقراطي، يجد الدعم والمـساندة علي المستوي القطري. بالطبع يستطيع النشطاء الديمقراطيون في شتي أنحاء العالم نقل ما يتوفر لهم من خبرات عبر الحدود، ولكن ستظل مسئولية الدارسين والنشطاء المحليين فـي كل دولة علي حدة بناء وتطبيق استراتيجيات محلية في مجال التحول الديمقراطي. وفي هذا الصدد يلاحظ أحيانا أنه بينما "يزداد تأثير الأحداث السابقة عبر الحدود، خاصة إذا جـاءت مقترنة بتأييد بنيوي محلي ضعيف في اتجاه التغيير"[٢].

٣- السياق المحلي:

هناك اختلافات جوهرية بين الحالات المختلفة لتغيير النظام، خاصة فيما يتعلق بشكل التغيير الذي يحدث في نهاية المطاف. في حالتي سلوفاكيا عـام ١٩٩٨م وكرواتيـا عـام ٢٠٠٠م، أدت الانتخابات إلي تغيرات "ثورية" من حيث قدرة الدولتين علي الـتخلص مـن أنظمة تسلطية واضحة. وعلى الرغم من ذلك، فإن مسار الأحداث في هاتين الـدولتين لـم يتخذ منحي ثوريا نظرا لأن التحول جري في كلتيهما من خلال انتخابات حرة ونزيهة، قبل المتنافسون بما تمخضت عنها من نتائج. البعض يطلق علـي هـذا الـنمط مـن التحـول "الانتخابات التحولية" Transformative Elections[٣]. خلافا لهذا الـنمط مـن التحـول الديمقراطي، جاءت عملية الانتقال إلي الديمقراطية في صربيا عام ٢٠٠٠م، وجورجيا عام ٢٠٠٣م، وأوكرانيا عام ٢٠٠٤م في صورة "ثورات انتخابيـة" Electoral Revolutions لأن فوز المعارضة في الانتخابات شكل البداية لعملية مخاض من التحولات أفـضي فـي النهاية إلي الانتقال إلي الديمقراطية. هذه الدول الثلاث شهدت أنظمة تـسلطية تنافـسية أو أنظمة مهجنة سياسيا Hybrid Regimes جمعت بين طياتها بعض سمات الديمقراطية إلي جانب الطابع التسلطي للنظام. فمن ناحية أولي لم تجر هذه الأنظمة انتخابات حرة ونزيهـة

بمعني الكلمة، لكنها من ناحية ثانية أتاحت مساحة من الشرعية لأحزاب المعارضة للدخول إلي حلبة المنافسة السياسية. بعبارة أخري فإن القابضين علي زمام السلطة في هذه الدول- كقاعدة عامة- لم يكن في إمكانهم السيطرة الكاملة علي مؤسسات الدولة، والأجهزة المحلية، وأحيانا مؤسسة القضاء. ترتب علي هذه الحالة الثنائية في النظـام التـسلطي التنافـسي أن أسست النخبة الحاكمة شرعيتها علي الانتخابات، وحاولت أن تقدم نموذجا شـبيها بالنظـام الديمقراطي من خلال السماح بمساحة من التنافس السياسي، ودرجة ما من الـشفافية فـي العملية الانتخابية. مكن ذلك المعارضة من النمو في البرلمان، واتسع نطاق الدور الذي تلعبه فيما بين المناسبات الانتخابية. وتدريجيا تحولت قوي المعارضة إلي منافس قـوي للنخـب الحاكمة التسلطية.

٤- الحركة السياسية:

تحدد أي حركة سياسية بثلاثة عناصر أساسية: الناس، المنتج (الأفكار، الرؤية...الخ)، والإمكانيات المالية. ويحدد السياق المحلي الذي توجد فيه الحركة حاصل جمع هذه العناصر الثلاثة، والنمط السائد للعلاقات داخلها، والعلاقات مع الشركاء من خارجها، وكـذا طبيعـة تفاعلها مع النظام السياسي القائم. يترتب علي كل ذلك إما حملة مناصرة "ايجابية" من خلال تعبئة جماهيرية عريضة، تعمل في العلن من أجل دعم مرشح أو نخبة سياسية معارضـة، مثلما حدث في سلوفاكيا، وإما حملة مناصرة "سلبية" من خلال العمل تحت الأرض؛ بهدف تعبئة الجماهير في اتجاه رفض بقاء النظام القائم مثلما حدث في صربيا، أو قد تجمع حملة مناصرة بين سمات الاثنتين معا، السلبية والايجابية كما حدث في أوكرانيا.

في سـلوفاكيا جاءت حملة أوك OK عام ١٩٩٨م تعبيرا عن جهد بذلـه عـدد مـن المنظمات غير الحكومية، والمتطوعون، والممولون علي نطاق واسع. وعملت الحملة علي التوصل إلي استراتيجية عمل مشتركة، وسعت إلي تطبيقها بالتعاون الفعال مع عدد كبير من الشركاء في سلوفاكيا والخارج. جاءت عملية صناعة القرار داخل الحملة علي مـستويات متباينة، عكست تنوع تكوين الجهات المشاركة، والطبيعة اللا مركزية للحملة. علي المستوي القومي تشكل مجلس تنسيق الحملة من أحد عشر عضوا، تولي مسئولية صـناعة القـرار، خاصة في مجالات تطوير استراتيجية العمل، وتعبئة الجماهير، ودعم الحملة فـي أوسـاط المنظمات غير الحكومية والممولين. في مرحلة لاحقة زادت أهمية دعـم الاتـصال بـين المنظمات غير الحكومية، وتحقيق التنسيق بين مبادراتها، وتكثيف التواصل مع المؤسـسات

المحلية والخارجية، والدفع في اتجاه بناء شراكات وتحالفات. ومن أجل إضفاء مزيـد مـن المرونة علي الحملة، تشكلت لجنة تنفيذية من ثلاثة أعضاء، منبثقة عـن مجلـس تنـسيق الحملة، لمتابعة العمل اليومي، واتخاذ القرارات اللازمة. ومن أبرز مجالات عمل اللجنـة التنفيذية: الاتصال والتواصل مع القيادات السياسية والعمالية، والعـاملين علـي مـستوي الإدارات المحلية، فضلا على الشرائح المؤثرة في المجتمع مـن إعـلام وصـناع الـرأي العام...الخ. كان مركز سكرتارية الحملة في العاصمة برتسلافا Bratislava. إلي جانـب العمل علي المستوي القومي، كانت هناك مشروعات فردية مستقلة تتمتع بحرية في التنفيـذ خاصة علي المستويات المحلية. أدي الاستقلال في المبادأة والتنفيـذ، بـشكل عـام، إلـي صعوبات، وتسبب في إحباطات عديدة في الاتصال والتواصل. ولكن بمرور الوقت تبلور – علي المستوي المحلي- لجان تنسيق وائتلافات بين المنظمات غير الحكومية؛ بهدف تصميم استراتيجيات تلبي الاحتياجات المحلية. كانت لجان التنسيق المحلية تعقد اجتماعات دوريـة بهدف تحقيق معدلات مرتفعة من التعاون، والتلاقي بين المبادرات غير الحكومية.

في صربيا كان نظام الرئيس سلوبودان مليسوفيتش، خلافا لما جري فـي سـلوفاكيا، متحفزا لاستخدام الآلة الأمنية الشرسة في مواجهة أي حركة مدنية تهـدف إلـي التغييـر. وبالتالي اتجهت الحركة إلي العمل تحت الأرض، خاصة فيما يتعلق بحملة العلاقات العامة التي تبنتها.

أوتبور "Otpor" ظهرت حركة شبابية ديمقراطية في جامعة بلجراد في أكتوبر عـام ١٩٩٨م. وفي أعقاب الحملة العسكرية التي قادها حلف شمال الأطلنطي ضد صربيا، تبنت حركة أوتبور حملة سياسية ضد الرئيس الصربي سلوبودان مليـسوفيتش، وظلـت علـي معارضتها الشديدة له إبان حملة انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٠م، وهي الحملة التي حملـت اسم Gotovje وتعني "هو انتهي.....". تعد هذه الحملة التي تبنتها أوتبـور مـن حمـلات المناصرة السلبية. أما الحملة الإيجابية فحملت اسم IZLAZ 2000، وتعني الخروج عـام ٢٠٠٠م، تبناها عدد من المنظمات غير الحكومية من أجل انتخابات حرة ونزيهة. الصورة العامة للحملة، وما روجته من شعارات دارت حول دعوة المواطنين إلـي المـشاركة فـي الانتخابات، واغتنام الفرص "للخروج" من الأزمة السياسية والاجتماعية التي كانت تمر بها البلاد في ذلك الحين. الغرض الرئيسي للحملة هو تشجيع المواطنين علي الإدلاء بأصواتهم، ومراقبة العملية الانتخابية بمختلف مراحلها، ضمان نزاهة هذه العملية، بحيث تعكـس فـي نهاية المطاف الإرادة الحرة لجموع المواطنين.

٥- حالة أوكرانيا:

هناك عدد من العوامل الأساسية والمساعدة التي كانت وراء نجاح الثورة البرتقالية في أوكرانيا. نبدأ- أولا- بالعوامل الأساسية:

١- وجود نظام تسلطي قائم علي التنافس- نظام الرئيس كوتشما- أعطي مساحة من العمل لقوي المعارضة، والمجتمع المدني، وبعض وسائل الإعلام المستقلة عن القبضة الحكومية، والبرلمان مع حضور مؤثر للمعارضة في داخله، هذا فضلا علي السماح للمؤسسات الدولية المعنية بدفع التطور الديمقراطي وحقوق الإنسان بالعمل في البلاد.

٢- وجود القيادة الكاريزمية متمثلة في شخص مرشح المعارضة يوتشينكو Yuschenko، ورصيده من النزاهة السياسية في مواجهة مرشح النظام يانكوفيتش Yanukovich الضالع في فساد النظام، والذي يلاحقه رصيد من الجرائم.

٣- توحيد صفوف المعارضة منذ عام ٢٠٠١م خلف يوتشينكو الذي أبعد من منصب رئيس الوزراء؛ لينضم بعد ذلك إلي خانة المعارضة، بما كان له من رصيد من العمل الحكومي الجاد، والذي انعكس علي تحسن الوضع الاقتصادي في البلاد.

٤- أسهمت الأزمة السياسية في البلاد عام ٢٠٠١م في تقويض شرعية نظام الرئيس كوتشما، و ساعدت علي نشوء مجموعة من النشطاء السياسيين المعارضين للنظام، علي درجة عالية من التدريب، فضلا عن حدوث انقسام في صفوف القوات الأمنية التي يرتكن عليها كوتشما ونظامه القمعي.

٥- بروز جيل جديد من الشباب في أعقاب الأزمة السياسية عام ٢٠٠١م، وتزايد الوعي السياسي للناخبين، في ظل غياب "الثقافة السياسية السوفيتية" عن قطاعات واسعة من المواطنين.

٦- نشوء هيئات ومؤسسات مستقلة لمراقبة الانتخابات تمتلك من الوسائل والتقنيات ما يعينها علي كشف أوجه التلاعب بالعملية الانتخابية.

٧- لعبت القومية المدنية Civic Nationalism للشعب الأوكراني دورا مهما في تعبئة قطاعات واسعة من المشاركين في الثورة البرتقالية.

٨- مساندة السلطات المحلية في العاصمة كييف للثورة البرتقالية[٤].

أما عن العوامل المساعدة في حدوث الثورة البرتقالية فيمكن إجمالها علي النحو التالي:

١- اختلاف أوكرانيا عن كل من صربيا وجورجيا من حيث الوضع الاقتصادي؛ ففي الخبرة الأوكرانية الدولة تؤدي وظائفها بفعالية، والاقتصاد قوي. من هنـا فـإن حكومـة يانكوفيتش- الذي بات مرشح نظام كوتشما في الانتخابات الرئاسية- لم تتمكن من الحصول علي تأييد شعبي استنادا إلي إنجاز اقتصادي، فضلا على أنها لم تسهم بالفعل في تحقيق نقلة نوعية في مستوي معيشة المواطن.

٢- وجود بنية تحتية متطورة للاتصالات والمعلومات جعلت تكلفة تغيير النظام أقل[٥].

٣- انتقال المزاج الشعبي العام إبان الحملة الانتخابية التي استمرت ستة أشهر من حالة الإحباط إلي الاعتقاد بإمكانية نجاح مرشح المعارضة يوتشينكو، يجسد ذلك التعبير الذي ساد وقتئذ علي لسان المعارضة في خطابها مع الجماهير "سوف أكسب".

٤- اختيار قوات الأمن موقف "الحياد" مع تدفق الجماهير الهادرة إلي شوارع كييـف بما يقارب مليون شخص، خاصة بعد أن تلقت تحذيرا من الجيش الأوكراني من اسـتخدام العنف في مواجهة المتظاهرين السلميين. في الواقع كان من المتعذر علي قوات الأمـن أن تلجأ إلي العنف في مواجهة جماهير بهذه الكثرة العددية.

٥- المساندة الدولية، وبالأخص الغربية، أعطت قوة دفع للثورة البرتقالية. فـي هـذا الصدد نذكر البيان الذي أصدره كولين باول- وزير الخارجية الأمريكي وقتئذ- بعد مرور ثلاثة أيام من انتهاء الجولة الثانية للانتخابات التي شهدت عمليات تزوير واضحة لـصالح مرشح النظام يانكوفيتش، أعلن فيه رفض الولايات المتحدة الاعتراف بنتـائج الانتخابـات، وهو الأمر الذي كان بمثابة عامل مشجع للجماهير علي مواصلة الاحتجـاج الـسلمي فـي شوارع كييف.

٦- تأثير الدول المحيطة، وبالأخص ما جري في صربيا عام ٢٠٠٠م، وفي جورجيا عام ٢٠٠٣م، وما تمخض عن التجربتين من خبرات واستراتيجيات وتقنيـات وقـوة دفـع نفسية، كان واضحا في الحالة الأوكرانية.

٧- تزامن حملتين مدنيتين، إحداهما سلبية (رفض النظام القائم)، والأخـرى إيجابيـة (تعبئة الجماهير للتصويت لصالح مرشح المعارضة) جعل من الحملة المضادة التي تبناهـا نظام كوتشما "عديمة الجدوى".

٨- تجاهل حملة الدعاية الروسية التي أحاطت بمرشح النظام يانكوفيتش.

٦- دروس مستفادة من أوكرانيا:

هناك عدد من الدروس المستفادة من خبرة التحول الديمقراطي في أوكرانيا يمكن إجمالها علي النحو التالي:

١- ضرورة تطوير وسائل مهنية للتواصل مع الجمهور. في هذا الصدد يمكن أن يستعين خبراء إعداد حملات المناصرة المدنية بالوسائل والتقنيات المستخدمة في ترويج المنتجات التجارية في السوق. التغيير السياسي مثل "المنتج"، إذا لم يروج علي نطاق واسع، يسود جهل العامة به، ويتلاشي من تلقاء ذاته.

٢- محدودية منتجات التغيير السياسي. في السوق التجارية المنتجات- مهما أصابت من شهرة- محدودة التأثير، وهو الأمر الذي ينعكس بالكيفية ذاتها في المجتمع السياسي. من هنا يجب اختيار المنتج السياسي المراد ترويجه بهدف إحداث تغييرات معينة. ومن الضروري التعرف علي حدود التأثير التي يحدثها "المنتج السياسي" في الجمهور المستهدف. إذا لم يكن له تأثير، فمن الأفضل البحث عن منتج جديد.

٣- اختيار الوقت المناسب للحملات السياسية. في مجال التغيير السياسي الحملات المتأخرة تماما مثل الحملات المبكرة تؤدي إلي إشكاليات عديدة. يجب إطلاق الحملات السياسية في موعدها، خاصة إذا لاحت فرصة للتغيير في الأفق. إذا لم توجد فرصة سانحة للتغيير، فإن حملات المناصرة المدنية قد تصيب الجمهور المستهدف بالإحباط.

٤- اختيار نشطاء حملات المساندة من المواطنين العاديين، وعدم الاكتفاء بالنشطاء السياسيين. تعبئة النشطاء من المواطنين العاديين علي مستوي القاعدة الشعبية، يفتح مجالا واسعا لنجاح هذه الحملات.

٥- المواطنون المشاركون في حملات المساندة المدنية يحتاجون إلي تدريب علي العمل الجماعي، والتنسيق، وأساليب الاتصال بين المجموعات المتنوعة.

٦- تحديد الرسائل التي تصل إلي الجمهور العريض بدقة، وعدم الاكتفاء فقط بالحشد والتعبئة في أوساط الدوائر التقليدية للنشطاء الديمقراطيين أو الحقوقيين.

٧- هناك عدوان أساسيان يجب علي أي حركة سياسية الاحتراز منهما، والعمل علي مواجهتهما. العدو الأول هو "التضخم المفرط للذات"، والعدو الثاني هو قوات الأمن. بالنسبة للعدو الأول فإنه كفيل بان يفسد تنظيم الحركة السياسية بأكمله، أما العدو الثاني فهو لا يفت في عضد سوي الجماهير المنقسمة، ويقوض من نشاطها، ويفرق شملها. في هذا المقام فإن

تدريب الجماهير علي التعامل مع الثقافة الأمنية السائدة ضرورة، حتى يتمكنوا من الانخراط في حركات سلمية ديمقراطية، ويتعلموا سبل التصدي للجبروت الأمنـي بأسـاليب مدنيـة سلمية.

٨- يجب الحصول علي خبرة الحملات المدنية السلمية في دول أخري، التعرف علي أساليب النجاح، وبخاصة خلال المراحل التأسيسية الأولي للحركات المدنية التي لا تسترعي غالبا انتباه وسائل الإعلام. في كل الأحوال فإن نجاح أساليب بعينها في تعبئة الجماهير في مجتمع من المجتمعات، لا يعني بالضرورة نجاحا ميكانيكيا أو تلقائيا للأساليب ذاتهـا فـي مجتمع آخر. الأمر يتوقف علي طبيعة الأوضاع السائدة، ومستوي الثقافة السياسية، وأنماط التفاعلات بين المواطن والدولة، والهامش المتاح للحركة السياسية، وهكذا. من هنـا فـإن أساليب التعبئة يجب أن تكون وليدة مجتمعها.

٩- الحصول علي دعم مادي بشكل استراتيجي. فمن ناحية أولي يجب التعرف علـي خبرات الحركات المدنية الأخرى في تأمين موارد مالية للإنفاق علي الحملات المدنية التي أطلقوها، ومن ناحية أخري يجب علي الحركة أن تكون لديها استراتيجية للحصول علي دعم مالي من عدد محدد من الجمهور الذي تستهدفه. وفي كل الأحوال يجب أن تتأكد الحركة من أن الممول لا يجلب إليها استراتيجية يريد تطبيقها لمجرد أنه ثبت نجاحها في مكان آخـر. تحتاج الحركة للتعامل مع الموقف أن يكون لديها عناصر قادرة علـي الحـوار والنقـاش والتفاوض وشرح وجهة النظر.

١٠- تحديد رؤية للمستقبل. لا يمكن القيام بتعبئة جماهير دون وجود رؤية للمستقبل. تدركها وتؤمن بها الجماهير العريضة، والنشطاء الديمقراطيون. ويلاحظ دائما أن الشعارات السياسية، والتحالفات التي تطالب برحيل طاغية عن الحكم تجد قبولا من قطاعات واسـعة من المواطنين، رغم اختلاف مواقفهم السياسية. ولكن من الصعب علي هذا الهدف أن يوحد بينهم بعد أن يتغير النظام، وتصبح هناك ضرورة لتعزيز الديمقراطية. من الأهمية القول إنه ليس كل رؤية للمستقبل تصلح لتعبئة الجماهير، فقط الرؤية التي تستند إلي مبـادئ حقـوق الإنسان، هي التي تمتلك الحضور المؤثر علي المستوي الشعبي، وتحفظ للمجموعة الصغيرة التي تدير الحركة تماسكها واستدامتها، خاصة إذا كان التغيير يسير بخطي بطيئة.

الهوامش

1. Sameh Fawzy, Alwan Al-Hurreyah (Colors of Freedom. The Fourth Wave of Democratic Transition in the world) Cairo: Al-Shorouk Al Dawlya, 2007. Reviewed by Adel Guindy "I.S.O 800 For Democracy", Watani, 25 March, 2007.
2. Valerie J. Bunce and Sharon L. Wolchik, “International Diffusion and Post communist Electoral Revolutions”, **Communist and Post communist Studies**, Vol. 39, no. 3.
3. Vitali Silitski, Different Authoritarianisms, Distinct Patterns of Electoral Change, in Reclaiming Democracy: Change in Central and Eastern Europe, Joerg Forbrig and Pavol Demeš, Editors.
4. Taras Kuzio. 'Ukraine's Orange Revolution. The Opposition's Road to Success', **Journal of Democracy**, vol.16, no.2 (April 2005), pp.117-130.
٥. مقارنة بالثورات الانتخابية في دول أخري تعد الثورة البرتقالية هـي الأولـي التـي كثفت استخدام الهاتف المحمول، والانترنت علي نطاق واسع إلي الحد الذي دفـع بعـض المراقبين إلي وصفها بالثورة الرقمية الأولي.

الفصل الثاني

قراءة في حركات التغيير
في العالم العربي

(L0)

حدود الديمقراطية القومية..
قراءة في حركة "كفاية"

سـيف نصراوي *

د. شريف يونس **

منذ أواخر عام ٢٠٠٤م، وبشكل أوضح منذ شهر فبراير عام ٢٠٠٥م، أصبحت الحركة المصرية من أجل التغيير، الشهيرة بحركة "كفاية"، تحتل موقعا مرموقا في شريط الأنباء والصحف المحلية والدولية، تتابعها الفضائيات، وتهاجمها الصحف الحكومية. لم يكد ينتصف عام ٢٠٠٦م حتى كان صوت كفاية قد خفت إلى حد كبير، ليحتل الإخوان، بمقاعدهم الثمانية والثمانين في مجلس الشعب، وبملاحقة النظام لكوادرهم، بؤرة المشهد الإعلامي. شهاب سطع بقوة وسرعة في سماء البلاد.. ولكنه مع ذلك ترك علامة على تاريخ المشهد السياسي المصري، ولكنه كان كافيا لإلقاء ضوء ساطع على المشكلات

*باحث في العلوم السياسية.

** أستاذ التاريخ بجامعة حلوان.

الجوهرية للبنية السياسية في مصر، والتي تشمل النظام ومعارضاته معا، ولوضـع بـذور إعادة توجيه المجال السياسي والإيديولوجي خارج سياسات الهوية التـي حكمـت المـشهد المصري بضعة عقود، برغم أن كفاية نفسها ليست سوى تجسيد أخير لسياسات الهوية هذه. عن هذه المفارقة تتحدث هذه الورقة.

١- "كفاية": الماهية والنشأة

"الحركة المصرية من أجل التغيير" تعلن باسمها نفسه عن خصوصيتها. فهـدفها هـو "التغيير". والمقصود هو التغيير السياسي. و"التغيير" كلمة مطاطة تماما، فهي كلمة تتجاهـل تحديد استراتيجية معينة، كالثورة أو الإصلاح، وتتجنب تحديد هدف واضح، باستخدام كلمة ذات محتوى سلبي تماما: تغيير ما هو قائم، بإحلال شيء ما محله. وينطبق الغموض نفسه على اسم الشهرة: "كفاية"، الذي يدين ما هو قائم ويكتفي بـذلك، وشـعارها الرئيـسي: "لا للتوريث [لجمال مبارك].. ولا للتمديد [للرئيس مبارك]". ويزيد الغموض بملاحظـة أنهـا حددت نفسها بأنها "حركة"، فهي وإن كانت معنية بـ"التغيير" السياسي، فإنها ليست حزبا ولا جبهة قوى سياسية، ولا حتى جمعية فكرية تبحث في قضية التغيير أو تنير الـرأي العـام بصددها. أما كونها حركة "مصرية" فيبدو من الممارسات أن المقصود أساسا أنها حركة من المصريين موجهة ضد النظام القائم في مصر، ولكن ذلك لا يدل على اهتماماتها الأصـلية، التي يتضح من بيانها التأسيسي ومواقفها أنها بالأساس اهتمامات قومية.

وكان تنظيم كفاية مناسبا تماما لهذا "الغموض". فالحركة بسيطة التكوين: مفتوحة مـن حيث المبدأ لكل المصريين، باستثناءات سنشير إليها لاحقا. والعضوية فردية، من أناس من أحزاب مختلفة (أساسا الوسط والكرامة والعمل) ومستقلين. ولذا فإن مؤسسي كفاية عرفـوا أنفسهم كـ"رموز سياسية وفكرية وثقافية ونقابية ومجتمعية" تختلـف اتجاهـاتهم الـسياسية والفكرية. أما القيادة، فتمثل مختلف الطيف القومي: ناصريين وقوميين وإسلاميين ويـسار قومي. وتتمثل القيادة في لجنتين، أهمهما لجنة العمل اليومي التي كانت تخطط لمظـاهرات كفاية وشعاراتها وتصدر بياناتها.

التباين الواضح بين ضخامة أهداف الحركة، التي لا تقل عن خلخلة دعائم النظـام أو دكه، وبنيتها الهشة، دال في حد ذاته. ولكن هذا لا يعنى إدانته أو التندر عليه. القضية هـي

فهمه: لماذا كان هذا التباين محل إجماع هذه النخبة، وفيم كانت تأمل بناء عليه، وما جذوره، وما هي نتائجه، متمثلة في توجهات حركة كفاية ونشاطاتها ورؤيتها لنفسها وللقوى السياسية والتيارات المختلفة.

ثمة إجابة مبدئية يمكن تقديمها هنا، استنادا إلى كتاب أحد مؤسسي كفايـة، وهـو أول كتاب عنها، نشرته كفاية نفسها باسمها. كتابه هذا بعنوان: "رفة الفراشة"، وفيه شبه أحمـد بهاء شعبان التأثير المأمول لكفاية بتأثير "الحجر" الصغير الذي يلقى في مياه راكدة، ليثيـر، آجلا أو عاجلا، أمواج المحيط الكبير. أما علاقتها بجمهورها، فالمأمول ظاهر في عنـوان الكتاب نفسه والقصيدة الأصلية التي اقتُبس منها: "إنها [الفراشة] سيدة الهواء/ وهو بلا شك قابل/ بهذه السلطة الجميلة"*. وهكذا فإن "كفاية" تراهن بالكامل على "رمزيتهـا"، لا قوتهـا السياسية، فهي لا تستطيع أن توجه حركة "الهواء" أو الجمهور، لأنها بعيدة كل البعد عـن إمكانية تنظيمه، ولا هي قادرة على نزح الماء السياسي الآسن، كما تراه، وإنما ترمى فقـط إلى تحريكه، لعل وعسى. وهكذا فإن سؤالنا الذي بدأنا به يمكن أن يتحدد الآن بـشكل أدق قليلا: لماذا استقطبت هذه الفكرة "الرمزية" عن الفعل السياسي نخبة مصرية مـن تيـارات متعددة وجمعتهم؟ هذا السؤال يفتح المجال للبحث في بنية السياسة والنخبة المثقفة المصرية بشكل أكثر دقة.

٢- تشكل حركة كفاية

يحتاج تشريح جذور حركة كفاية إلى دراسة أبعاد مختلفة.. ولكن المطروح في هـذه الورقة الأولية ليس أكثر من رءوس موضوعات، وشروح مختصرة بغرض تجنب اللـبس. وعلى الرغم من تشبيه "الحجر"، فلم تسقط كفاية في بركة آسنة تماما.

يمثل العامل الخارجي دورا مهما مزدوجا في نشأة كفاية. فمن جهة أولى كان الغـزو الأمريكي للعراق بمثابة صدمة قاسية، لا للنظم العربية، بما فيها النظام المصري، فحـسب، ولكن أيضا للمعارضة، وخصوصا المعارضة القومية. فبفعل تفكيرها الدائم في المـؤامرات الخارجية لتجزئة المنطقة وتفتيتها لخدمة إسرائيل (وهى تيمة متكررة في الكتابات القوميـة في مصر والبلدان العربية) نظرت إلى الغزو الأمريكي للعراق كمقدمة لتنفيذ هذا المخطط.

* قصيدة لديفيد ثورو استشهد بها أحمد بهاء شعبان، المصدر السابق، ص ٥، وظهر الغلاف.

ولما كان المعارضون القوميون يعتبرون أن النظام هـو بـشكل أو بـآخر رهـين الإرادة الأمريكية (يتراوح تقدير طبيعته في أوساط كفاية بين التبعية والعمالة)، فإنه إما متواطئ أو عاجز عن التصدي. وهكذا طرح طيف تيارات القومية (بدءا من الإسلام القـومي وحتـى اليسار القومي) على نفسها مهمة التصدي للمخطط، بصرف النظر عن القدرة على ذلك، لأن المسألة في تقديرها أن الأمة العربية تقف على الحافة الفاصلة (وبالتالي الرابطة) بين الوجود والعدم.

ومن جهة ثانية تحول موقف الولايات المتحدة، وإلى درجة أقل أوربا الغربية، إلى تبنى موقف أكثر تشددا تجاه دمقرطة المنطقة، وتوسيع المجال السياسي في دولها (كرد فعل على ما حدث في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وفقا لاستنتاجات لا داعي لشرحها هنـا، ولكـن يمكـن الاطلاع على الخطوط العريضة لهذا الموقف في مبادرة الشرق الأوسط الكبير، التي أعلنتها الولايات المتحدة في فبراير عام ٢٠٠٤م)، الأمر الذي مثل ضغطا شديدا على النظام الحاكم في مصر (وكذلك السعودية وكثير من الدول العربية الأخرى في المشرق بالذات). وبـرغم أن النظام لم يستسلم للمطالب الأمريكية والأوروبية، فقد تضمنت مناوراته (التي لن نتتبعها هنا)، بعد فترة تردد، تقديم بعض التنازلات تجاه فتح المجال السياسي، فتـدفقت "مبـادرات الإصلاح" من الداخل أيضا، مثل مبادرة الإخوان، ومبادرة حزب التجمع، وكـذلك مبـادرة مجموعة من المفكرين والسياسيين العرب اجتمعوا فـي مـؤتمر للإصـلاح فـي مكتبـة الإسكندرية.

هناك إذن من جهة خطر محدق من وجهة نظر طيف القوميين الواسع (بصرف النظر عن صحة تصوراتهم من عدمه)، وهناك فرصة متاحة. العقبة الوحيدة هنا (من وجهة نظر قومية) أن الهجوم على النظام في هذه الظروف سيفسره النظام كـ"عمالة" للغرب، وهو ما حدث بالفعل، فتبادل الطرفان (أي كفاية والنظام) اتهامات الخيانة والعمالة والتبعية.

يضاف إلى ذلك شيوع همسات قوية تشير إلى رغبة "الأسرة الحاكمـة"، أو قطاعـات داخل النظام، في توريث رئاسة الجمهورية لجمال مبارك، مع صعود نجمه من خلال جمعية المستقبل، ثم تشكيل لجنة السياسات في عام ٢٠٠٢م، التي اكتسبت فجأة نفوذا كبيـرا فـي الحزب، ثم تأثيرا واضحا علي تشكيل الحكومة في عام ٢٠٠٤م. ووفقا للفكر القومي فـإن هذا المخطط يتطلب تنفيذه تقديم تنازلات للولايات المتحدة، بهدف الحصول علـى "ضـوء أخضر" لإتمامه. وكانت ثمة إشارات أخرى اعتبرها القوميون خطرة، مثل إعـادة الـسفير

المصري إلى إسرائيل، وتحسن ملحوظ بشكل عام في علاقة النظام بإسرائيل، وانتقال عمرو موسى إلى الجامعة العربية، بعد أن اكتسب بتصريحاته شعبية واسعة في أوساط القوميين.

أضف إلى ذلك أن مخطط التوريث كان له معارضوه داخل النظام نفسه، وربما كانت هناك اتصالات بين هؤلاء المعارضين بشكل أو بآخر وبين بعض منابر التيار القومي (صحف أسبوعية "مستقلة" مثلا). وهكذا كان النظام نفسه يحتوى على خلافات بشأن كيفية إدارة المستقبل، وبشأن مستقبل النظام عموما وسياساته الداخلية، وفى الوقت نفسه كان يقوم بمناورات معقدة لمواجهة ضغوط الولايات المتحدة، شملت مثلا قرار الرئيس مبارك في فبراير عام ٢٠٠٥م بإجراء انتخابات رئاسية بين مرشحين متعددين (بدلا من الاستفتاء على رئيس واحد) في العام نفسه، وهو الحدث الذي سرعان ما دفع كفاية إلى مقدمة الساحة السياسية/ الإعلامية.

هذه هي المحددات الأكثر عمومية للطوبوغرافيا السياسية التي نشأت كفاية في إطارها. ولكن ثمة بعض ملامح الطوبوغرافيا السياسية الداخلية تحتاج إلى إشارات. من جهة أولى، لم يكن الإخوان (أكبر قوة منظمة خارج أجهزة النظام) متحمسين في هذه الظروف للدخول في مواجهة مع النظام، أساسا للحفاظ على مكتسباتهم طيلة فترة حكم مبارك. فعلى الرغم من أن النظام الحاكم ضيق عليهم في النقابات والانتخابات البرلمانية، فإنهم استطاعوا أن يمدوا نفوذا اجتماعيا واقتصاديا وإيديولوجيا واسعا، وصبت لصالحهم حصيلة جهود الأسلمة التي قامت بها مختلف منظمات التيار الإسلامي (السياسي والسلفي والدعوى والمسلح، فضلا عن شيوع الخطاب الديني في إعلام النظام نفسه)، وبالتالي لم يكن لديهم الدافع للمخاطرة بما في اليد من أجل أهداف يعرفون أنها مستحيلة التحقيق في لحظة معينة. ويمكن أيضا أن نجد أسبابا أخرى تكمن في قلب إيديولوجية الإخوان السلطوية وطبيعة نشاطها في التجنيد والدعوة، أو طموحاتهم في أسلمة النظام نفسه من خلال أسلمة المجتمع. على أية حال لم يشارك الإخوان، لكل هذه الأسباب، في المظاهرات والاحتجاجات إلا متأخرا، وبشأن قضايا معينة، ووفقا لشعاراتهم، مع تجنب الهجوم المباشر على الرئيس.

وهكذا لم يكن لكفاية جذور إخوانية، برغم تمثيل شرفي محدود للإخوان فيها. الأزمة كانت في الأساس أزمة تيارات المعارضة الأخرى، التي تمثلت في أحزاب قائمة، أو أحزاب تحت التأسيس، أو مستقلين مختلفي الميول، وغاضبين على التنظيمات السياسية التي تمثل تياراتهم. ومن هؤلاء حزب العمل القومي الإسلامي الشعبوى (الموقوف نشاطه عمليا)،

وحزب الكرامة (انشقاق تحت التأسيس من الحزب الناصري)، وحزب الوسط (انشقاق عن الإخوان المسلمين تحت التأسيس)، وحزب الغد (حزب أيمن نور المنشق عن الوفـد). أمـا الأحزاب الأقدم: التجمع والوفد والناصري، فكانت بدرجات مختلفة فريسة صراعات داخلية، علنية أو مكتومة، بسبب عجزها جميعا عن اجتذاب قطاع معتبر من السكان، وهو ما عزاه الناقدون من أعضائها، خصوصا الشباب، إلى تواطؤ قيادات الأحزاب مع النظام، أو تلقـى تعليمات من أجهزة الأمن، أو "الجبن" الذي يجعلهم يلتزمون بالأطر الضيقة التي تشل حركة الأحزاب.

وتكمن أهمية هذا التفصيل في الطوبوغرافيا السياسية، بالنسبة لموضـوعنا، فـي أن الساخطين من هذه التيارات، داخل الأحزاب وخارجها، لم يكن باستطاعتهم أن يعولوا على شكل تقليدي، أي على حزب أو جبهة حزبية لمواجهة مخاطر المؤامرات الأمريكية (وفقـا لتصوراتهم) أو أوضاع النظام الذي سينصاع غالبا (في تقديرهم) لهذه المخطط ـات، ربمـا بثمن تمرير "التوريث". ومن هنا فإن الشكل التنظيمي لكفاية الذي تعرضنا له سريعا كـان مصمما لكي يضم جبهة واسعة من التيارات المختلفة (أو "رموزا" لها كما نعتـوا أنفـسهم) تتفق على معارضة المخططات، ولكنها لا تتفق على بدائل.

أضف إلى ذلك أن الطيف القومي (من الإسلاميين القوميين إلى اليسار القومي) كـان شديد الشعور بانحصاره المحرج بين مطرقة النظام وسندان الإخوان، وأن نشاطاته المتكررة في الجامعات والنقابات المهنية في مناسبات قومية مختلفة (مثل وفاة سليمان خاطر، ضرب العراق عام ١٩٩١م بعد احتلال الكويت، مذبحة الخليل عام ١٩٩٤م، مذبحـة قانـا عـام ١٩٩٦م، وحوادث أخرى مشابهة) كانت تصب في النهاية عند الإخوان الأكثـر تنظيمـا، فضلا على أن أثرها السياسي كان محدودا، يدل على أن الجمهور عموما، برغم تعاطفه مع هذه القضايا، لم يكن على استعداد لتأييد مطالب من شأنها الدخول في مواجهة عسكرية مع إسرائيل. وربما كان المكسب الأساسي للطيف القومي هو جهوده ضد التطبيع الثقـافي (لا الحكومي) مع إسرائيل، والتي أدت إلى فرض نوع من الهيمنة على المجال الإيديولوجي في هذا الصدد، خاصة أن سياسات النظام الإعلامية كانت تشجع هذا الاتجاه بوضوح بمختلـف الوسائل المباشرة وغير المباشرة.

أما التفصيل الأخير المهم، وإن كان أصغرها مساحة في الطوبوغرافيا السياسية العامة، فهو التجارب والسوابق التي أدت بهذا الطيف إلى تشكيل كفاية كنوع من كحركة متنوعـة

المشارب ذات عضوية فردية. بدأ هذا الميل من اليسار، ربما يعبر عنـه بأوضـح شـكل احتفالية لجيل السبعينيات أقيمت في فبراير عام ١٩٩٧م، شارك فيها طيف مـن القيـادات الطلابية النشطة من جيل السبعينيات، متغلبين، جزئيا، على اختلافاتهم التاريخية فيما بينهم. وطور بعضهم المشروع بإقامة حوار مع ممثلين للناصريين و"الوسط" المنشق عن الإخوان، وليبراليين وصدرت حصيلة هذا الجهد في كتاب صـادر عـام ١٩٩٩م بعنـوان "مـصر والنموذج الديمقراطي"، الذي لم يجذب وقتها اهتماما يذكر، ولكنه يعبر بالفعل عن قطع شوط في وضع صيغة للتعاون بين التيارات المختلفة المعارضة تحت مظلـة تعـايش مـشترك، سموها "الديمقراطية"، بين تيارات ليست بالضرورة ديمقراطية في إيديولوجيتها.

وعلى الصعيد العملي تضافرت جهود أفراد من هذه التيارات المختلفة (ولكـن بثقـل يساري ملحوظ) في تأسيس وإدارة "اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة (الفلسطينية الثانية)" فـي أكتوبر عام ٢٠٠٠م، التي مارست- رغم صعوبات التفاهم والوصول لقرار مشترك- أنشطة واسعة تبدأ من الدعاية، إلى جمع تبرعات، إلى تنظيم حملات مقاطعة. وفى إرهاص مبكر لمظاهرات كفاية في وسط القاهرة، نظمت هذه اللجنة أول مظاهرة في ميدان التحرير منـذ مظاهرة "الكعكة الحجرية" في عام ١٩٧٢م (إذا استثنينا مظاهرات عام ١٩٧٧م المختلفـة تماما في طابعها). وتكررت المظاهرات بمناسبة اجتياح إسرائيل لأراضى السلطة الفلسطينية في عام ٢٠٠٢م، ثم أتت مظاهرات كبيرة نسبيا في ميدان التحرير أيضا في مـارس عـام ٢٠٠٣م مع الغزو الأمريكي للعراق، والتي شهدت أيضا تحول اتجاه الشعارات لتشمل أيضا نقد ارتفاع الأسعار، والهجوم على مبارك ونجله. جرت هذه المظاهرات في الوقـت نفـسه الذي كان فيه مؤسسو كفاية من المثقفين والسياسيين يبلورون فكرة كفاية، ويصيغون بيانهـا الذي أعلن في سبتمبر عام ٢٠٠٤م، في توقيت انعقاد مؤتمر الحزب الوطني نفـسه، بعـد قرابة تسعة أشهر من المداولات.

٣- "كفاية" في الميدان

في ضوء ما سبق نستطيع الآن أن نحلل البيان التأسيسي لكفاية. فالحركة قامت، وفقـا للبيان، "لمواجهة أمرين مترابطين، كل منهما سبب ونتيجة للآخر":

المخاطر والتحديات الهائلة التي تحيط بأمتنا، والمتمثلة في الغزو والاحتلال الأمريكي

للعراق، والاغتصاب والعدوان الصهيوني المستمرين على الشعب الفلسطيني، ومشاريع إعادة رسم خريطة وطننا العربي، وآخرها مشروع الشرق الأوسط الكبير، الأمر الذي يهدد قوميتنا ويستهدف هويتنا، مما يستتبع حشد جميع الجهود لمواجهة شاملة على كل المستويات: السياسية والثقافية والحضارية، حفاظا على الوجود العربي لمواجهة المشروع الأمريكي الصهيوني.

أما الأمر الثاني فهو "الاستبداد الشامل في حياتنا، الذي أصاب مجتمعنا، [وهو] يستلزم إجراء إصلاح شامل سياسي ودستوري، يضعه أبناء هذا الوطن وليس مفروضا عليهم تحت أي مسمى".

أما أجندة الأهداف فتتصل تحديدا بالأمر الثاني: فهي محصورة (عدا "العمل على استعادة دور ومكانة مصر الذي فقدته منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد") في الإصلاح السياسي، بدءا من إنهاء احتكار السلطة والثروة، وحتى تفصيلات مثل إشراف القضاة الكامل على الانتخابات وإلغاء حالة الطوارئ. الأمر الذي يدل على أن هذه الأجندة هي بذاتها التي ستحقق مواجهة القضية الأولى والأكثر أهمية. بعبارة أخرى، تستدعى كفاية "أبناء هذا الوطن" لكي يتولوا الأمور بدلا من النظام، لكي يمكن مواجهة "المخاطر والتحديات الهائلة"، و"الحفاظ على الوجود العربي"، الذي بدا لهم، وفقا لعقلية الأيديولوجية القومية، مهددا بالاندثار. وإذا لاحظنا أيضا غياب أي ملمح ليبرالي يتعلق بحقوق الفرد في صياغة البيان، ولو كمنطلق للمطالب الديمقراطية، وأن معظم "الرموز" المشاركة في تأسيس كفاية تنتمي إلى طيف التيارات القومية، وباستعراض القضايا التي استترعت انتباههم، وحفزتهم للنشاط قبل تأسيس كفاية، والتي سبق ذكرها، يكون من المشروع أن نسمى هذا النمط من المطالب "الديمقراطية الوسيلية"، بمعنى أن الديمقراطية هنا تستدعى كأداة أو كوسيلة "لإنقاذ الأمة"، "لإفشال المخططات الاستعمارية"، و"لإسقاط نظام عميل أو تابع"، إلخ.

ولعل الفكرة الجوهرية التي حملتها كفاية منذ البداية عن نفسها، هي أنها، بجمعها بين ممثلين من مجمل الطيف القومي، تمثل "ضمير الأمة"، أو بتعبير منتشر عند قادتها: "كفاية حركة ضمير". فالحركة استعاضت بالحديث باسم التيارات القومية عن تنظيم حقيقي للجمهور أو لقطاعات معتبرة منه. وتتضح القيمة التفسيرية لمقولة "ضمير الأمة" (وسنتناول دلالتها لاحقا)، من مكانها المحوري في مواقفها من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ومن حركات التغيير الأخرى والولايات المتحدة، وأخيرا في نشاطاتها المنصبة علي مظاهرات

وسط القاهرة.

منذ البداية كان الشغل الشاغل لكفاية هو الالتزام الدقيق بمعايير التيـارات القوميـة، فاستبعدت من عضويتها من سمتهم التطبيعيين، وجمعيات حقوق الإنسان، و رعاة بـرامج الدفاع عن الديمقراطية التي تمول برامجها من منظمات دولية، واشترطت لتحقيق الاندماج مع "الحملة الشعبية من أجل التغيير" اليسارية استبعاد عضوين فيها لأنهما مـن مؤسـسي بعض هذه الجمعيات. وبالمقابل انخرطت "كفاية" في الدفاع عن نفسها في مواجهة اتهامـات الحكومة لها بالعمالة وتلقى تمويل أجنبي. لعب الطرفان وفق البنود الإيديولوجية نفسها. كما ذكرنا. فبالنسبة لكفاية ليست القضية تجميع القوى المدافعة عـن الديمقراطيـة أيـا كانـت خلفياتها، وإنما مراعاة الأجندة القومية التي كانت أساس قيامها.

بالمنطق نفسه قامت كفاية -كما رأينا- على العضوية الفردية، فنبذت بذلك الأحـزاب معتبرة إياها بشكل أو بآخر مجرد ديكور، يدعم النظام القائم، مقررة بذلك التوجه إلى الأمة مباشرة، بصفتها المعبر عن ضميرها. كانت كفاية قد اتخذت موقفا معارضـا للانتخابـات الرئاسية، ورفضت أن تؤيد أي مرشح، حتى لو كان يحمل أجندة مشابهة لأجندتها، معتبرة المشاركة في الانتخابات، على لسان بعض قادتها، "خيانة". ولكن بعد انتهـاء الانتخابـات الرئاسية عادت كفاية إلى ماء الأحزاب الذي بصقت فيه. كان شعار "لا للتوريث ولا للتمديد" الذي صنع كفاية قد انقضى بالتمديد لمبارك الأب، ولم يعد ثمة أي حدث سياسي مهم سوى الانتخابات النيابية. غير أن موقف كفاية من الانتخابات البرلمانية كان مميـزا، فبينمـا لـم ترشح أحدا من أعضائها (وإن كان ثمة عضوان من أعضائها كانـا مرشـحين مـن قبـل حزبيهما) فإنها أخذت على عاتقها أن ترعى تنسيقا بين مختلف الأحزاب المعارضة للتوصل إلى قائمة موحدة، أو على الأقل التنسيق بين الترشيحات والدعم المتبادل. في نهاية المطاف فشلت هذه الجهود أيضا لتكشف حدود تصورات "كفاية" عن "أمـة" موحـدة تكـون هـي "ضميرها"، تتمثل فيها مختلف التيارات المعارضة التي اعتبرتها كفاية "وطنية".

غير أن منطق "ضمير الأمة" يتضح تماما في نشاط كفاية نفسه، ومحـوره مظـاهرة "وسط البلد". صورتها العامة مظاهرة يتراوح عدد نشطائها بين مائة ومائتين، تقريبا، وقـد يصل عدد المتظاهرين إلى ألفين في حالة عدم إحاطة الأمن بالمظاهرة. الموضوع الأساسي للمظاهرة، والذي وضع كفاية في بؤرة المشهد السياسي الإعلامي، هو رفض التمديد لمبارك وتوريث الرئاسة لنجله. وهو شعار يتطلب تحقيقه ما لا يقل عن إجراء تغييرات جوهرية في

توازنات القوى داخل النظام، إن لم يكن الإطاحة به. هذا المشهد كان محل فرجة على نطاق واسع، بسبب تغطية الفضائيات للمظاهرات، وكذلك الصحف المستقلة.

ولكن في التجربة العملية كانت المظاهرات صدمة مزدوجة للمشاركين والجمهور. في الوقت الذي ظهر فيه استحالة تغيير الأسس التي يرتكز عليها النظام، خصوصا على أيـدي متظاهرين محدودي العدد والوجود الجغرافي، بدا مشهد التظاهر، وخصوصا ما صحبه من شتائم موجهة لمبارك، غريبا ومثيرا للتساؤلات في أعين المارة ومتابعي الفضائيات، الـذين اجتهدوا في تفسيرها، سواء بأن المتظاهرين مدفوعون من النظام ليبدو ديمقراطيا، أو أنهـم يستندون إلى حماية ودعم الولايات المتحدة (خصوصا بسبب دعاية النظام في هذا الـشأن)، أو أنهم (في أفضل الأحوال) أناس من طبيعة خاصة أو أبطال. وهـى جميعـا تـصورات "منطقية" في ضوء عجز هؤلاء الأفراد عن مواجهة سلطات أدنى بكثير من الرئيس، بـدءا من المخبر وحتى ضابط الشرطة، مدركين جيدا الثمن الفادح الـذي سـيدفعونه إذا أبـدوا مقاومة.

أما بالنسبة للمتظاهرين، فكانت الصدمة هي خيبة الأمل في أن تؤدى احتجاجاتهم (كما توقع بعض القادة الشعبويين، مثل عبد الحليم قنديل) إلى مظاهرة مليونية، أو حتـى مائـة ألفية. في المرات التي انسحبت فيها قوات الأمن (ربما لترى أقصى مـا قـد تـصل إليـه مظاهرات كفاية). أضف إلى ذلك أن المظاهرة المتسعة، في هذه الأحوال، لم تكن حـشودا هادرة متفقة في الرؤية والهدف، بقدر ما كانت جمهورا عابرا يتفرج أساسا أثناء سيره فـي المظاهرة، ومشاركا أحيانا، أو معبرا عن سخطه. وباختصار، كشفت فكرة "الرموز" بأكملها عن محدودية ما ترمز إليه.

من خلال الحركة في أوساط النخبة وفى أوساط الجمهور، تبينت محدودية قدرة كفاية على التمثيل. بالنسبة للجمهور، كان الشعار يفوق بما لا يقارن سقف طموحاتهم وإمكانياتهم. أما بالنسبة لقطاعات النخبة السياسية المعارضة، بما في ذلك الإخوان الذين شاركوا بـشكل متحفظ في بعض المظاهرات، لا بأس من الاحتجاج، ولكن من جهة أخرى لا معنى لرفض التمديد والتوريث بغير تصور بديل سياسي ما (كتأييد مرشح من مرشحي الرئاسة). بل لعل البعض قد ثارت مخاوفهم من أن يكون سماح النظام بتكرار مظاهرات كفاية (حيث أثبـت بوضوح أنه قادر بسهولة على منعها حين يريد) إنما يقصد منه تمهيد الجو لانقلاب يدبر في الخفاء، لينهى أي أمل في تطور ديمقراطي.

٤- تراجع "كفاية" وأثرها

منذ "التمديد" للرئيس مبارك لمدة خامسة بدأ صوت كفاية في الخفوت. ليس فقط بسبب انتهاء أي دور ممكن لشعارها الرئيسي بشأن التمديد والتوريث، ولكن أساسا لانتهاء الظرف الاستثنائي الذي أنتج الطوبوغرافيا السياسية التي منحت كفاية وغيرها من حركات "التغيير" مكانها. فمن جهة استعاد النظام توازنه مع تأزم وضع الولايات المتحدة في العراق، وبروز دوره في التسويات الفلسطينية الإسرائيلية الجزئية، بل وبين حماس وفتح، وتباطؤ الولايات المتحدة المتزايد عن تحقيق مشروع دمقرطة الشرق الأوسط، قانعة بتحـولات ديمقراطيـة جزئية وتدريجية بطيئة بشروط الأنظمة القائمة، إزاء صعود الإسلاميين الذي تولى النظـام في مصر إخراجه، والذي برز أيضا في انتخابات السلطة الفلسطينية، وفى العراق ولـدى شيعة لبنان، وظهور المشكلة النووية الإيرانية، وتعاظم دورها في المنطقـة عـن طريـق أطراف أخرى. كذلك هدأت صراعات السلطة داخل النظام بقرار مبارك ترشيح نفسه، ثـم تعهده في افتتاح دور الانعقاد بمجلس الشعب بالبقاء في السلطة "ما بقى فيه نفس يتردد".

أما بالنسبة لكفاية نفسها، فقد أدى انتهاء شعار التوريث والتجديد إلـى عودتهـا إلـى الأحزاب بصفة عراب أو منسق أخلاقي كما رأينا. ثم أدى موقف النظـام المتـشدد مـن التظاهر، بعد فوات أزمته، إلى تراجع كبير في وضع كفاية الإعلامي، الذي يكاد يشكل قوام وجودها. كذلك كشفت تطورات الصراع بين المعارضة والنظام أن الأطراف المنظمة الأكثر ثقلا، سواء كانت سياسية كالإخوان، أو "نقابية"، كالقضاة، ومؤخرا العمال، هـي الأقـدر، بمطالب أكثر محدودية بكثير، على التأثير على سياسات النظام والتوصل إلى مكاسب فعلية، ولو محدودة بالمقارنة بسقف مطالب كفاية العالي. غير أن "الـوعي الـسياسي القـومي"، بالمعنى الذي تقصده كفاية، ظل بعد عام من نشاطها محدودا، وهو ما يتبـين مـن غيـاب قطاعات واسعة من الجمهور عن مجرد الاهتمام بالتعرف علـى التعـديلات الدسـتورية الأخيرة، على أهميتها، حيث ظل الاهتمام بها محصورا في النخبة أساسا.

لقد تركت كفاية أثرا مهما على التاريخ السياسي للبلاد، برغم أنها لم تنجح في تحقيـق أي من مطالبها، بدءا بمنع "التجديد"، وانتهاء برفض التعديلات الدستورية، ومرورا بتـدعيم حركة القضاة من أجل استقلال القضاء، وإشرافهم إشرافا كاملا على الانتخابات. ولكنهـا، ومعها بقية حركات التغيير المنبثقة منها أو المستقلة عنها، اسـتطاعت، بتـضحياتها التـي فرضت منطق الاحتجاج والتظاهر والمطالبة العلنية، أن تساعد على ولادة تباشير نقيـضها

الأكثر فاعلية وقدرة على تحقيق الديمقراطية، ولو بغير شعارات الهوية وحرق الأعلام.

فبالنسبة لأوساط النخبة السياسية القومية، جذبت كفاية اهتمامها إلى الشأن الداخلي، بعد أن كانت قد أدمنت الاكتفاء بحرق الأعلام الأمريكية والإسرائيلية في النقابات والجامعـات. وهو أثر يفخر به بعض قادة كفاية. فالاهتمام بالديمقراطية كوسيلة "لإنقاذ" المنطقة من الدمار النهائي المفترض، انتهى إلى وضع المطالب الديمقراطية في بؤرة المشهد الـسياسي، كمـا فرض قدرا من التعايش بين طيف التيارات القومية، بل فرض بالتدريج، وإن لم يكن بشكل معلن إيديولوجيا، قبولا لقدر من تعايش هذه التيارات مع سواها. لقد كـشف نـشاط كفايـة وبالذات سقوط آمالها العريضة أن النظام لا يسقط بمظاهرة، وأن "الشعب" لـيس مـستعدا للثورة، ولا لتبنى أجندة قومية متطرفة، وأن النظام بأذرعه الأخطبوطية الإدارية والبوليسية والخدمية وغيرها متماسك ويمتلك قاعدة واسعة من القبول السلبي، فسقط بذلك جانب كبيـر من أوهام نخب الطيف القومي.

كان منطق كفاية منطقا قوميا في أعماقه، ليس فقط وفقا للبيان التأسيسي، ولكن أساسا في منطق حركتها نفسه، أي منطق "إيقاظ" روح الشعب، مفهوما ككيان واحد مصمت متحد، وبالتالي يناسبه تعبير واحد ما عن مصالحه المتحدة الجوهرية، التي تتمثـل بالتحديـد فـي الحفاظ على "هويته". ولأن الهوية شيء غامض تماما، فإنها لا تتحدد إلا من خلال نقيضها، أي تعيين عدو رسمي لها يرمى لتدمير هذه الهوية (يتم تجسيده في حرق الأعلام). ومن هنا غلبت الاهتمامات الخارجية في بيانات كفاية.

وبهذا المنطق الهوياتى نفسه القائم على الشعب الموحد رفضت "كفاية" أي نضال مـن أجل الديمقراطية من خلال دخول معركة الانتخابات الرئاسية، وأدان بعـض قادتهـا كـل المرشحين حتى لو حملوا برنامجا ديمقراطيا مشابها لمطالبهم، واضعين أنفـسهم موضـع المرجعية النهائية "للحق" الوطني، على طريقة مرجعية آيات اللـه في إيران. فضمير الأمة سيد أعلى، ولكنه غير مسئول أمام أية جهة، وإنما أمام نفسه، وأمام الأمة، ولكنهـا ليـست مسئولية انتخابية أو مبنية على تفويض ديمقراطي، وإنما مسئولية مقدسة، تتمثل بالضبط في اتباع فكرها القومي باعتباره تعبيرا عن روح الشعب، تماما مثلما يمثل آيات اللـه الإرادة الإلهية. فسياسي الهوية لا "يمثل" أفراد الأمة انتخابيا، ولكن يمثلها تمثيلا يمكن أن نصفه بأنه "تمثيل مقدس"، أي لأنه يعبر عن "فطرتهم"، كحاملي حقيقة مقدسة مكتفية بذاتها وسابقة على المواطنين أنفسهم، هي الأمة المقدسة، التي عليهم أن يلبوا "نداءها" الذي يهتف هو به، لأنها

منهم بمثابة الروح للجسد. يطرح هذا السياسي نفسه كطليعة للجماهير، لا يقف معها، وإنما أمامها، أو على بعد فراسخ منها، كقدوة، كمثل أعلى أخلاقـي، مهمتـه أن يطلـق الكلمـة السحرية التي تحرر عفريت المصباح.

كان الأثر المتحقق لنشاط كفاية على مستوى الفاعلية الجماهيرية علـى نقـيض هـذا التصور تماما. فقد انتشرت ثقافة الاحتجاج والتظاهر بالفعل، ولكن ليس من أجل مطالـب قومية وسياسية عظمى، ولكن دفاعا عن لقمة العيش أو الكرامة الشخصية، وفى كل الأحوال من أجل مطالب نوعية تخص قطاعا ما من البشر، لا ذلك الكائن الضبابي المسمى الأمـة. كان نشاط كفاية وحركات التغيير الأخرى قد قام على إصرار خارق على الشطب على كل المطالب النوعية. فمطالب مثل تحرر المرأة، أو حرية التعبير بالنسبة للكتاب والفنانين، كان يجبه دائما الشعار الواحد العام (ضد التوريث والتمديد). وكانت الفكـرة الـسائدة هـي أن المطالب النوعية لا يمكن تحقيقها إلا في "وطن حر"، أو، بعبارة أوضح، بعد إسقاط النظام. بما يعنى أسبقية الوطن الحر على السكان الأحرار، وبالتالي تتلاشي الحاجة لكل من تدريب السكان في منظمات ديمقراطية نوعية أو سيادة ثقافة ديمقراطية تقبل التعددية واحترام الآراء المخالفة بدلا من تخوينها.

أما عودة السياسة الحقيقية التي شجعتها مظاهرات كفاية فنجدها في مئات التحركـات النوعية: المظاهرات والاعتصامات العمالية، وفى امتداد النضال العمالي الجمـاعي إلـى القطاع الخاص، وفى مظاهرات فئات مختلفة من العاملين بمطالب محددة. تـرجم النـاس مظاهرات كفاية إلى شيء أكثر واقعية وتأثيرا. ونجد أثر كفاية أيضا في إثارة خيال عـدد كبير من المواطنين من الطبقة الوسطى، ومن الشباب بالذات. أثر ذلك في الحركة النـشطة للمدونين وجمعيات حقوق الإنسان ضد التعذيب، وخروج السلطة على القانون، ومن أجـل حقوق نوعية، كحقوق المرأة، وفى تشجع الصحافة الحرة وحصولها، فعليا، علـى مـساحة تعبير أوسع.

باختصار، لعبت كفاية دورا في تنشيط مختلف مظاهر الحيوية الاجتماعية هذه التـي تعتبر، مضاعفة عن حجمها الحالي عشرات المرات، الأساس الضروري لأيـة دمقرطـة، سواء من داخل النظام أو على حسابه، ولأية حركة سياسية حقيقية تجمع المطالب الفاعلة، لا النظرية، في برامج تعبوية كأساس لتحالفات اجتماعية واقعية، بديلا عن الـشعب الواحـد المتخيل الذي توجهت له كفاية. حين ظهرت كفاية إلى الوجود، كان الفراغ يسمح بتخليـق

هذا الشعب الواحد المتحد المتخيل، ربيب إيديولوجيات الهوية التسلطية، ويسمح بأن تمثـل "الرموز" شعبا بأكمله في واقع افتراضي عن طريق "الميديا"، أو حتى في واقع ذهني محض لتجمعات محدودة، بلا ميديا. أما الآن فإن هذا الفراغ يتآكل بتمايز هذا الشعب إلـى فئـات تتدرب على الفعل الاجتماعي بأشكال مختلفة، لتخلق، بتمايزها بالذات، الشرط الـضروري لتمثيل عيني وملموس في كل موقع نشط، مبنى على اختيارات حرة لقادة يعـرفهم النـاس ويلمسون دورهم في حياتهم اليومية، يتدبرون معهم، لا بالنيابة عنهم، مطـالبهم ووسـائل نضالهم من أجلها.. وباختصار ربما كنا نرى الآن خطوات تشكل الشرط الضروري لخروج الشعب، الواقعي هذه المرة، جسدا وقادة، من نفق الوصاية الممتد لأكثر من خمسين عامـا، ومن نفق الهوية معا.

إعلان دمشق
والتغيير الديمقراطي في سورية

د. رضوان زيادة *

١- مقدمـة

إن انتصار الوعي الديمقراطي خلال فترة "ربيع دمشق "، ومـا بعـدها فـي الثقافـة السياسية السورية يختلف اختلافاً بيناً عن الوعي السياسي الذي تجلى خلال التاريخ السوري المعاصر، لاسيما في فترة ما بعد الاستقلال. ووجه المقارنة يختلف من زاويتين: الأولى هي أن التاريخ السوري ما بعد الاستقلال يكاد يكون مستمراً كتعبيرٍ عن حراكٍ ونشاطٍ سياسـي للنخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية ذاتها التي عاصرت الاستقلال، وسـاهمت فـي صنعه بشكلٍ من الأشكال، وبالتالي لم يكن هناك انقطاع ما أو فجوة في الأجيال. إن التاريخ هنا بمعنى من المعاني هو تاريخ مستمر موحد مع اختلافٍ في التفاصيل وعددها وحجمها.

---

* مدير مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان.

أما "ربيع دمشق" فلقد كان أشبه بالطفرة في تاريخ السكون المتصل، صحيح أن التاريخ السوري الحديث شهد حركات معارضة اختلفت في الخطاب والممارسة، لكنها لم تستطع أن تتصالح مع المجتمع كجزءٍ منه، بل بقي خطابها ينهل من معين السلطة ذاتها، لا تختلف عنها إلا في سعيها لاستبدال أهلها بأهل الحكم، أما ممارساتها وآليات عملها فقد كانت أشبه بعمل الأحزاب العقائدية ذاتها، التي خرجت من أحضانها. هذا بالتأكيد، لا ينفي التضحيات "النبيلة" التي قدمتها المعارضة خلال صراعها ضد السلطة، ولا يخفي حجم القمع الذي مورس عليها، ولا يغيب سوء المقارنة أحياناً بين السلطة والمعارضة لجهة تشابه الخطاب؛ ذلك أن فساد السلطة واستشراءه في رجالاتها لا يقارن بالتعفف الأخلاقي الذي ميز رجالات المعارضة على اختلافهم.

بلور "ربيع دمشق " اتجاهات عامة في العمل السياسي في سورية. النشطاء والمثقفون على اختلاف توجهاتهم بدوا متفقين على علنية العمل العام، ورفض أي شكل من أشكال العمل السري، وفي الوقت نفسه ربط العلنية بالسلمية،وهو ما شكل مدخلاً مناسباً لتأخذ فكرة الديمقراطية موقعاً مركزياً في تفكير هذه النخب،وبدا ذلك واضحاً في عددٍ من المواقف والوثائق التي أفرزتها تلك المرحلة.

يمكن رصد هذا التحول في وثيقتين بالغتي الأهمية :الأولى هي للإخوان المسلمين السوريين، والثانية لحزب الشعب الديمقراطي الذي كان يعرف بالحزب الشيوعي –المكتب السياسي،وأعلن اسمه الجديد (حزب الشعب الديمقراطي)بعد مؤتمره السادس.

نحن أمام حالة فريدة في التاريخ السوري،فالفكرة الديمقراطية لم تنتصر في التاريخ السوري كما انتصرت اليوم -على الأقل- في "الوعي المعارض"، ذلك أن تبنيها في "الوعي السلطوي" تحول دونه حسابات تتعلق بالمنافع والمغانم الشخصية أكثر منها إلى اعتبارات أيديولوجية أو مواقف سياسية وطنية. في الواقع إن اختزان الفكرة الديمقراطية في الوعي السياسي السوري سبقها مخاض عسير حول مفهوم الديمقراطية وآليات تطبيقها وتاريخها ومدى ملاءمتها للبيئة والثقافة العربية، وغير ذلك؛ لكنها تجلت بشكل صريح وواضح في عدد من الحركات والتجمعات الثقافية والمدنية التي ظهرت خلال فترة "ربيع دمشق "، كالمنتديات؛ خاصةً منتدى الحوار الوطني ومنتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي اللذين أغلقا بشكل تام، الأول في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م والثاني في حزيران/ يونيو ٢٠٠٥م، ولجان إحياء المجتمع المدني التي ينتشر مثقفوها وناشطوها في معظم المحافظات السورية،

والتي حافظت على حيوية ودينامية فكرية وسياسية نادرة،وغيرها من جمعيات ومنظمـات حقوق الإنسان التي أصبح لها دور ونشاط كبيران في الواقع السوري.ويبقى الانترنت -الذي شكل فضاء مفتوحا- هو الساحة الوحيدة التي تجمع كل هذه الحوارات الديمقراطية بحكـم انعدام منابر أو ساحات للنقاش في الإعلام السوري، فالإنترنت في سورية يكاد يكون أشـبه بالوعاء الديمقراطي الذي يضم جميع هذه الأطر والأفكار، وانتشار المواقع الالكترونية التي تفتح صفحاتها الافتراضية لكل الأفكار دليل على مدى انتشار الوعي الديمقراطي حتى لدى الناشئة، والشباب السوري الذي هو بحكم الحالة العمرية هو الأكثر استخداماً لهذه الوسـيلة، والأكثر إفادة منها.

٢- مفاعيل ربيع دمشق

مهما يكن، فإن ربيع دمشق، ومن هذه الزاوية تحديداً بدا انقطاعاً عن تاريخٍ كامل، في الخطاب والممارسة والشعارات والأهداف، بدا فـضاءً وتعبيـراً عـن الحريـة ببراءتهـا الأولى،والديمقراطية كخيار لا رجعة عنه،وبدا غير راغبٍ في السلطة أو علـى الأقـل لا يطمح إليها، ليس تعففاً فيها، ولكن إدراكاً أنه قبل الوصول إلى السلطة، هناك جهود كثيـرة يجب أن تبذل حتى يسترد المجتمع وعيه وعافيته.

أما الزاوية الأخرى التي اختلفت فيها حقبة ربيع دمشق عن غيرها، هو انطلاقها مـن مبادرات فردية وشبه جماعية من مختلف القطاعات الثقافية والاقتصادية والاجتماعيـة أي أنها ابتدأت من "أسفل" وليس من "أعلي"، وناشطو هذا الربيع في مجملهم، يمكـن تعـريفهم بالانتماء الثقافي أكثر من وصفهم بالسياسي، على اعتبار أن الأحزاب السياسية شاركت في وقتٍ متأخر في هذا الحراك، وبدا الناشطون والمثقفون أكثر حساسية للتغييـر وطلبـاً لـه وحضاً عليه.

هذا الاختلاف هو ما دفع "ربيع دمشق" إلى أن يكون رهينة للمجتمع أكثر مـن كونـه تعبيراً عن ألوان حزبية وعقائدية مختلفة ومتباينة، وهو ما أمـن لـه باسـتمرار انـضمام قطاعات جديدة مغامرة له، رغم ثقل الوطأة الأمنية بعد اغتيال الربيع، وهو ما منع حزباً أو جماعة ما من رهن الربيع بذاتها؛ إذ بقي الربيع ملك المجموع بحراكه الأعم الأوسع.

لا بد من القول إن طبيعة التحركات الجارية في سورية تختلف عـن مثيلاتهـا فـي الأقطار العربية الأخرى بسبب اختلاف الأنظمة السياسية في كلٍ منها،وتعامل كل نظام مع المعارضة بصيغة مختلفة، وهذا يرجع إلى هامش حرية الرأي والتعبير المتاح في كل دولة.

لذلك من الضروري الإشارة إلى أن هيمنة النظام السياسي على كل المجالات الحيوية للمجتمع من نقابات وأحزاب وإعلام، ومنع تشكيل جمعيات، وعدم إفساح المجـال لقنـوات تعبير ووسائل إعلام خاصة غير تلك التي تملكها الحكومة يجعـل مـن قـضية "النـضال الديمقراطي " في سورية مسألة في غاية الصعوبة والمخاطرة في آن واحد.

إذ على الرغم من محاولة المثقفين والناشطين وبعض الأحزاب السياسية المعارضـة وغير المرخص لها التظاهر أمام القصر العدلي أو أمام محكمة أمن الدولة فإن مثـل هـذه الظواهر كانت تُقمع بشدة وعنف، وفي بعض الأحيان كانت تتلوها سلسلة اعتقالات لـبعض المشاركين.

وهو ما يجعل السؤال عن مستقبل هذه التحركات وحدود تأثيرها مـشروعاً ومفتوحـاً على عدة احتمالات؛ إذ نلحظ -أولاً- أن هناك تصميماً لدى الناشطين في الاسـتمرار فـي التعبير الحر بالوسائل المتاحة والممكنة مهما تكن التكلفة، لكننا في المقابـل نجـد أيـضاً إصراراً من السلطات الرسمية على زيادة الفتك أو القمع بمثل هذه الظـواهر لتحـول دون انتشارها وتشعبها، وخوفاً من خروجها عن نطاق السيطرة.

ولما كانت التحولات الجارية في سورية لا يمكن فصلها عن طبيعة التحولات الإقليمية والدولية الجارية، خاصة تصاعد الضغوط الأمريكية تجاهها،وازدياد الحديث عـن "تغييـر النظام " فإن ذلك يعطي حساسية خاصة للمسألة الديمقراطية فـي سـورية بحيـث يـصر الناشطون على اعتبارها قضية داخلية ووطنية محضة،بينما يحاول النظام باستمرار ربطها بسياق الضغوط التي تمارس ضده، وهو ما أشعل النقاش بحدة في الأوساط السورية حول ثنائية "الداخل والخارج".

ونظراً لمحدودية هذه التحركات وعدم قدرتها على تشكيل قوة ضـغط حقيقيـة علـى النظام،إذ هي محصورة في مظاهرات لم تضم سوي عشرات المشاركين، وفـي عـرائض الكترونية وبيانات، وأحياناً أخرى مقالات نقدية حادة من قبل بعض المعارضين تنشر فـي الصحف العربية، بمعنى آخر عدم القدرة علي تحويل التحرك الديمقراطي الـسوري إلـى

قطب مؤثر وفاعل وضاغط على النظام السوري يجعل من الرهان على مثل هذه التحركات للقيام بالتغيير في سورية عملية صعبة إن لم تكن مستحيلة، إلا في حالة واحدة هي تخفيـف القبضة الأمنية ثقيلة الوطأة، عندها ربما تقتنع قطاعات جديدة من المجتمع الـسوري غيـر المنخرطة الآن في عملية التغيير خوفاً علي مصالحها؛ مثل فئة الـشباب، وطبقـة رجـال الأعمال بأهمية المشاركة، وتصبح هذه الحركات أكثر قدرة على التأثير والفعل الداخلي.

٣- ولادة إعلان دمشق

في ضوء هذه التغييرات السياسية والحراك المدني أتت فكرة ولادة "إعلان دمشق" في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، الذي لم يكن مجرد نص سياسي وليد لحظة عابرة أو توافق سياسي لحظي، بل خضع الإعلان قبل ظهوره إلي النور لمفاوضات شاقة وتسويات صعبة بين مختلف الأطياف الموقعة عليه، هذا ما جعل الإعلان يمر بمراحل عديدة من الصياغة، وإعادة الصياغة حتى يرضي جميع الأطراف الموقعة عليه. ولما كان الموقعون ينتمون إلى تيارات سياسية وأيديولوجية متباينة وأحياناً متعارضة، فإن المسألة تصبح أصعب مما يتخيله الكثيرون.

يضاف إلى ذلك كله عسف السلطة السياسية في سورية، وشيوع مناخ مـن الخـوف "الأمني" يمنع الجدل الحر والحوار أو حتى أبسط من ذلك بكثير، وهو مجرد اللقاء للاتفـاق على الصيغة التوافقية.

احتاج الإعلان حقيقة إلى جهد استثنائي للتوصل إلى تسوية بـين مختلـف الفرقـاء، وإرضاء جميع الأطياف. هذا لا يعني أن نغفل عن الأخطاء التي وقع فيها البيان، لكن يجب أن تحمل على حسن النية على اعتبار أن الهدف النهائي من البيان ليس صياغة النص فقط، وإنما إطلاق مستوى عال من الحوار وديناميةً للعمل السياسي؛ بغية الدفع في اتجاه التغيير، وإيجاد قطب معارض للسلطة القائمة يجبرها على القيام بالتغييرات المطلوبة داخلياً بدلا من التفاوض مع الخارج للقيام بهذه التغييرات.

استغرق التفاوض حول صيغة الإعلان ما يقارب ثمانية أشهر، بما اشتمل عليـه مـن حوارات مكثفة وعميقة حول النقاط الواجب ذكرهـا،ونمط الـصياغة وشـدتها، وترتيـب الأولويات ومدى الحاجة إليها، وتوقيت الصدور وآليته،وابتكار آليـة للمتابعـة والتحـرك

المستقبلي. كل ذلك كان موضع مناقشات يومية بين مختلف القوى السياسية السورية التي لها مصلحة حقيقية في التغيير.

بيد أن المشكلة في تلك المرحلة تمثلت في غياب الأوزان التفاوضية للقوى الـسياسية السورية الموجودة في السلطة؛ وبدرجة أولى في المعارضة، وهذا ما يجعل عملية التفاوض والحوار السياسي مسألة مرهقة ومعقدة للغاية، فمثلاً استغرق الحوار مـع أحـد الأحـزاب السياسية حول إعلان دمشق ثلاثة أيام رغم أن أكثر التقديرات تفاؤلا وربما مبالغة تشير إلي أن هذا الحزب لا يضم سوى ثلاثة أعضاء، ولكن منسقي إعلان دمشق بدوا مصرين علـى استلهام جميع الآراء والحوار حولها ومن أجلها.

لا بد أن نتحدث أولاً عن المغزى السياسي لصدور إعلان كهذا، وما الرسـالة التـي يحملها سوريا وعربيا ودوليا؟

وصلت الدعوات الداخلية اليومية من قبل القوى الـسياسية المعارضـة والجمعيـات والمنظمات الحقوقية، وما كتبه المثقفون والناشطون إلى طريق مسدود، فالسلطة الـسياسية السورية أصمت أذنيها تماماً عن هذه المطالبات، وتصرفت وكأن الأمر لا يعنيها، وهو مـا زاد من حالة الاحتقان الداخلي والممانعة على التغيير، رافق ذلك تصاعد الضغوط الخارجية من قبل المجتمع الدولي.

ولذلك تبدو مسألة التغيير من أسفل،أي من قبل قوى المجتمع السوري وكأنها عمليـة غائبة تماماً أو شبه مستحيلة. في سورية هناك "أصـوات معارضـة "، ولكـن لا توجـد "معارضة " حقيقية قادرة على فرض التغيير، وحشد القوى من أجل ذلك. أتي إعلان دمشق ليؤشر أن هناك حراكاً ما قادر-إن هو عمل بعناية وتؤدة- أن يؤدي إلى التغيير المنـشود، وذكّر بأن ضعف المعارضة لا يعود لرغبتها في ذلك،وإن كانت تتحمل بالطبع جزءاً مـن ذلك، لكنه يعود بشكلٍ رئيسي إلى طغيان السلطة الشمولية وجبروتها وسيطرتها على جميع الحقول السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والاقتصادية.

لقد أطلق "إعلان دمشق" حراكاً فكرياً وسياسياً حول ضرورة التغيير وحتميته، وأظهر قدرة القوى السورية على التحاور والتوافق لما فيه مصلحة الوطن والمجتمع، وشكل قطيعة مع نمط الدعوات المطلبية التي شملت العرائض والبيانات التي لم تتجـاوز الحـض علـي التغيير ومحاولة تحقيقه وإنجازه.

لا شك أن الإعلان تعرض منذ صدوره إلى الكثير من النقد والهجوم، وأحياناً التجريح والتشكيك في مصداقية القائمين والموقعين عليه، ووصلت القراءات التأويلية له حـدوداً لا غاية من ورائها سوى الطعن والنفي، بالرغم من أن بعض النقاط تحتاج بالتأكيد إلى نقـاش جدي من قبل الموقعين على البيان وبخاصة ما يتعلق بالمضمون العروبي للبيان،والتأكيـد على الانتماء العربي لسورية تاريخياً ودوراً سياسياً، على اعتبـار أن العروبـة تحـددت سورياً،فقد كانت دمشق هي المركز الرئيـسي للعروبـة فـي الفتـرة مـا بـين ١٩٠٨م و١٩١٤م،ولعب السوريون والدمشقيون تحديداً دوراً معروفاً في الحركة العربية قبل عـام ١٩١٤م وما بعدها،ولذلك أطلق على دمشق "قلب العروبة النابض".

أما النقطة الأخرى المتعلقة بالضغوط الخارجية، والتي تختزل في النقاش السياسي إلى "ثنائية الداخل والخارج" فإن الإعلان حاول أن يبتكر صيغة خلاقة للتعامل معهـا، إذ مـن الصعب اليوم إن لم يكن من المستحيل في عالم ما بعد الحادي عشر من أيلـول/ سـبتمبر فصل الداخلي عن الظروف الإقليمية والدولية المحيطة، كما أن التفكير ملياً من زاوية وطنية تحكمها المصالح العليا للشعب السوري قد يدفعنا إلى القول إن الضغوط الخارجية ربما تمثل العنصر المساعد والمهيئ للقيام بالإصلاح اللازم، ولن تكون معيقة أو معرقلة.

٤- ما بعد إعلان دمشق

إن أكبر معوق يواجه الحركة الديمقراطية في سورية هو سيطرة ظـاهرة "الانقـسام" السياسي، وبروز ما يسمى "ثقافة التذرر" التي تعني غياب الثقافة التـشاركية والجماعيـة؛ لاسيما في ظل غياب "رموز" أو "قيادات كاريزماتية" قادرة على التأثير في الخيال الجمعي السوري، وتحويله في اتجاه "القيم" أو "المثل" السياسية العليا. إن تأثير النخـب والقيـادات السياسية والمدنية يكون حاسماً في نزع فتيل أي توترات طائفية أو عنـصرية ذات منحـى تحريضي مؤثر على وحدة المجتمع وتحصينه.

تأسيسا علي ما سبق فإن خوف السقوط في نمط متكرر أو تعزيز "ظاهرة التذرر"، لا بد أن يدفع في اتجاه العمل على بلورة الاتجاهات الرئيسية العامة مستقبلاً. والمقصود بذلك هو وضع القوى والاتجاهات الرئيسية في محاور مركزية تتجمـع حولهـا جميـع القـوى والأحزاب السياسية، ذلك أن هذا الخيار يبدو الأقل تكلفة سياسية واجتماعيـة واقتـصادية

بالنسبة لسورية، ولا يتم ذلك دون حزمة من الإجراءات القانونية والسياسية والإعلامية مثل إصدار قانون عصري للأحزاب السياسية يضمن حريتها في ممارسة العمل السياسي وفـي الوقت نفسه يتيح لها القدرة الحقيقية على النمو والتأثير؛ وهو ما يفتـرض إقـراراً حقيقيـاً بالتداول السلمي على السلطة. ولضمان التحول في اتجاه مستقبل آمن يجب أن تتناغم هـذه التيارات السياسية في أطر عامة مؤثرة،لأن تفتيت كـل تيـار إلـى أحـزاب وجماعـات وشخصيات تتنازع على المستوى الشخصي سيحدث أثراً انقسامياً وشـرخاً عميقـاً داخـل الوعي الشعبي العام بالنخب السياسية بمجملها، ويفقد لديها الرغبة بالمشاركة، والقدرة على صنع القرار أو التأثير فيه، وهو الرهان المركزي في فكرة الحزب السياسي وفـي عمليـة التغيير طويلة الأمد.

وإذا كانت الأحزاب السياسية والقوى الديمقراطية في سورية تعاني اليوم من نقص حاد -متفاوت نسبيا- في شعبيتها، ومن عزلة كبيرة عن "المجتمع"، بل وأكثر من ذلك من عـدم القدرة على مخاطبته والتأثير فيه، فإن ذلك يفرض تحدياً من نوع جديد يقوم علـى أسـاس وضع خطة شاملة لتنشيط دور هذه القوى، وتفعيلها في اتجاه لعب دور ريادي في عمليـة الحشد الوطني الضروري من أجل التغيير بدل ترك التأثير لروابط ما قبل الدولـة المدنيـة الحديثة مثل الروابط الطائفية والقبلية والعشائرية.

يشترط هذا القدرة على تجديد خطاب هذه القوى في اتجـاه الانفتـاح علـى الأفكـار المستجدة عالمياً لمحاولة تضمينها في الخطابات السياسية والمعرفية؛ لتكون أكثـر تـأثيراً وحيوية، لاسيما إدخال مفاهيم الحداثة السياسية بما تتضمنه من مفاهيم الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان.

ولا ينفصل تجديد مضمون ومحتوى الخطاب السياسي عـن الجانـب التقنـي لهـذه القوى،فمحاولة استثمار تقنيات التخاطب الحديث في التواصل والتفاعل وخاصة ما يـسمى بحملات التسويق السياسي والتخطيط الاستراتيجي يضفي حيويـة علـى الحيـاة الحزبيـة والسياسية في سورية، وسيكون لذلك تأثير عميق في مضامين هذا الخطاب وفي الوقت نفسه التأثير الكافي للمتلقين ولاسيما الشريحة التي من المفترض أن تكون مستهدفةً أكثـر مـن غيرها وهي الشباب، إذ لا معنى لمخاطبة جيلٍ جديد بثوبٍ قديم ووسائل بدائية، إن ما أتاحته الثورة المعلوماتية من ثورة تقنية ورقمية فرضت نمطاً جديداً مـن التخاطـب لا بـد مـن استثماره إيجاباً.

كل ذلك يلعب دوراً محورياً فيما أسميه عملية "الحشد المدني" من أجل التغيير، وهـذه تشمل إشاعة مناخ فكري يقوم على بلورة مفاهيم الديمقراطية والمجتمع المـدني والـشفافية ومكافحة الفساد وحرمة المال العام وتطبيق مفاهيم الحكم الصالح (Good Governance) بوصفها مفاهيم مفتاحيه تجاه عملية التغيير، وفي الوقت نفسه خلق مناخ سياسـي ضـاغط داخليا وإقليميا ودوليا في اتجاه مطالب محددة وواضحة؛ مثل وقف العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفية وإطلاق سراح السجناء السياسيين وتسوية مشكلة المفقودين، ويترافق مـع ذلك العمل بشكل فعال تجاه بلورة المعارضة السياسية كقطب موازٍ مؤثر وفعال عبر تكثيف الاجتماعات الدورية والاتفاق على عدد من الخطوات السياسية ذات الأثر الجماهيري، مـن مثل الدعوة إلى عدد من الاعتصامات السلمية والعلنية التي تلعب دوراً فـي نـزع حـاجز الخوف تدريجياً خاصة إذا شعر المشاركون أن ردة فعل السلطات السورية كانت أقل مـن المتوقع، ولم يرافقها اعتقالات عشوائية أو اعتداءات جسدية قاسية.

الخطوة الأخرى ضمن عملية الحشد تتعلق بالعمل قدر الإمكان على إدخال قطاعـات جديدة إلي العمل العام، مجموعات لا تزال غائبة عنه أو مغيبة منه مثل رجـال الأعمـال والشباب وطبقة سياسيي الخمسينيات والستينيات، وعلى قدر ما يبدو من تناقض في الجمـع بين هاتين الشريحتين إلا أنهما في الحقيقة متكاملتان، فطبقة السياسيين القدامى التي اعتزلت العمل السياسي بعد استلام حزب البعث السلطة عام ١٩٦٣م، ثم انكفأت وشاخت، لا تـزال تحتفظ بمخزون كبير من المصداقية والرمزية نظرا لكونهم رجال دولة مـؤثرين وفـاعلين خلال فترة تواجدهم في الحكم ولم تلاحقهم تهم الفساد والتعدي الصريح على المال العام كما نشهد مع سياسيي اليوم.

من الضروري إذن محاولة إقناعهم بالحضور الرمزي لأنشطة المعارضة، وتـوقيعهم على بياناتها مما يعزز من مصداقية مطالب المعارضة بوصفها مطالب وطنية عامة، وليست مطالب سياسية تهدف من ورائها إلى الانقضاض على السلطة، لكن في الوقت نفسه يجـب الاعتماد على الشباب كشريحة محورية في بناء التراكمات السياسية على أرض الواقـع، إذ أن فعاليتهم في المشاركة تشير إلي الديمومة والاستمرارية والقدرة على الوصول إلى أكبر الشرائح تأثيراً في المجتمع السوري بحكم كونه مجتمعا شابا كما تشير إلي ذلك الإحصاءات الخاصة بالهيكل العمري للمجتمع.

ويتعلق الجزء الأخير من عملية الحشد ببناء استراتيجية واضحة محـددة الخطـوات والأهداف لعملية التغيير بعد أن رفعت القوى المدنية والمعارضة مصطلح "الإصلاح" مـن التداول لصالح مفهوم التغيير الشامل، وهذه الاستراتيجية تشمل بناء تحالفـات بـين كـل الأطياف السورية سواءً وجدت داخل سورية أو خارجها،فبناء عملية التغيير تحتـاج إلـى ممارسة السياسة بوصفها عملية تسوية بطيئة الحركة لكن بعيدة الأثر.

تقييـم ائتلاف "إعـلان دمشـق"

ياسين الحاج صالح *

تقاطعت ثلاثة معطيات لمنح وثيقة "إعلان دمشق" والائتلاف السياسي المتكون حولها أهمية غير مسبوقة في تاريخ الحياة السياسية السورية. تمثل المعطى الأول في مضمون وثيقة الإعلان؛ والثاني في الظرف السياسي المحلي والإقليمي الذي أحاط بصدور الوثيقة؛ فيما يتلخص المعطى الثالث في تنوع غير مسبوق للتيارات الفكرية والسياسية التي وقعت عليه.

من الإصلاح إلى التغيير:

من جهة المضمون شكل الإعلان تحولا من سياسة الإصلاح والمصالحة التي تمحورت حولها ألوان الطيف الديمقراطي السوري في سنوات ما بعد عام ٢٠٠٠م إلى سياسة التغيير،

---

* باحث ومحلل سياسي سوري.

أي استهداف تغيير النظام الحاكم. نص الإعلان بالحرف على "ضرورة التغيير الجذري في البلاد، ورفض كل أشكال الإصلاحات الترقيعية أو الجزئية أو الالتفافية". ومضى إلى الكلام عن "مهمة تغيير إنقاذية"، أي عاجلة وضرورية.

ومن جهة محتوى التغيير المستهدف استعادت الوثيقة مجمل الأسس الفكرية، والمطالب العملية التي بلورتها موجة حراك الديمقراطيين السوريين في مرحلة "ربيع دمشق" وما بعدها. فالإعلان يشير إلى "الديمقراطية كنظام حديث عالمي القيم والأسس"، ويتحدث عن ضرورة "بناء دولة حديثة، يقوم نظامها السياسي على عقد اجتماعي جديد"؛ ويدعو إلى "إلغاء كل أشكال الاستثناء من الحياة العامة، بوقف العمل بقانون الطوارئ، وإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية"؛ ويطالب بـ"إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، وعودة جميع الملاحقين والمنفيين قسراً وطوعاً عودة كريمة آمنة بضمانات قانونية، وإنهاء كل أشكال الاضطهاد السياسي". كما يدعو إلى "إطلاق الحريات العامة، وتنظيم الحياة السياسية عبر قانون عصري للأحزاب، وتنظيم الإعلام والانتخابات وفق قوانين عصرية توفر الحرية والعدالة والفرص المتساوية أمام الجميع". هذه عناصر تحتل أجندة الديمقراطيين السوريين منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، وقد تبلورت في موجة الحراك الديمقراطي التي أطلق عليها اسم "ربيع دمشق" بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١م.

من المهم هنا أن نذكر أن تحول وثيقة "إعلان دمشق" عن المقاربة الإصلاحية نحو مقاربة تغييرية لا يمثل قطيعة مع النهج الإصلاحي، ولا هو تحولا نحو مقاربة انقلابية أو ثورية للواقع السوري. التغيير الذي انحاز إليه الإعلان منغرس في تربة فكرية وسياسية إصلاحية، أما حديثه عن التغيير فهو مبني على اعتبار عملي يقضي بأن النظام غير قابل للإصلاح، ولكن دون أن يستند إلي أية فلسفة ثورية. وينبغي القول إن الخبرة السياسة لخمس سنوات بالعهد الحالي قبل صدور الإعلان، وقرابة ٧ سنوات حتى اليوم، تسوغ تماما الاعتقاد بعدم قابلية النظام للإصلاح.

وما دمنا في سياق الحديث عن محتوى التغيير الذي يدعو إليه الإعلان فإنه من المهم الإشارة إلى أن المطالب المشار إليها أدرجت ضمن فضاء دلالي مختلف عما هو مألوف في تاريخ الحركة الديمقراطية السورية، المنحدرة جوهريا من أصول يسارية وقومية عربية. نقرأ مثلا عن "مكونات الشعب السوري"، و"تياراته الفكرية وطبقاته الاجتماعية وأحزابه السياسية وفعالياته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية"؛ وعن "حرية الأفراد والجماعات

والأقليات القومية في التعبير عن نفسها، والمحافظة على دورها وحقوقها الثقافية واللغويـة، واحترام الدولة لتلك الحقوق ورعايتها"؛ وكذلك عن "حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سورية، بما يضمن المساواة التامة للمواطنين الأكراد السوريين مع بقية المواطنين من حيث حقوق الجنسية والثقافة وتعلم اللغة القومية وبقية الحقوق الدستورية والسياسية والاجتماعيـة والقانونية، على قاعدة وحدة سورية أرضاً وشعباً"؛ ثم عن "سلامة المتحد الوطني الـسوري الراهن وأمنه ووحدته"؛ ونجد حديثا عن "ضمان حق العمل السياسي لجميع مكونات الشعب السوري على اختلاف الانتماءات الدينية والقومية والاجتماعية"؛ وعلى "التأكيد على انتمـاء سورية إلى المنظومة العربية، وإقامة أوسع علاقات التعاون معها".

هذه اللغة التي تتحدث عن مكونات وتعددية اجتماعية وثقافية واقتصادية، وعن القضية الكردية والمتحد الوطني السوري، والمنظومة العربية جديدة على الديمقراطيين السوريين من حيث إنها تمنح اهتماما غير مسبوق، وإن جاء مجملا، للتمايز المذهبي والإثني للسكان، بعد أن كانت هناك خشية للحديث عن هذا الواقع الاجتماعي المتنوع لمـصلحة واحـدة مـن مقاربتين اختزاليتين، قومية عربية تضفى تجانسا غير واقعي على السوريين، أو ماركـسية تنظر إليهم كجماهير محرومة. ظهور هذه اللغة الجديدة في الإعلان يكشف عن الرغبة في مخاطبة أوسع طيف معارض من جهة، ومن جهة أخرى إدراك متنام لحقيقة أن الحديث عن الديمقراطية غير ذي معنى دون وعي أكثر انفتاحا لواقع المجتمع السوري العياني. يعد هذا تطورا في الاتجاه الصحيح؛ إذ لا مجال لتمثيل ديمقراطي للـسوريين دون تمثيـل الواقـع السوري بصورة "ديمقراطية"، تقارب "نثره" الحقيقي وتنأى بنفسها عن "الـشعرية" القوميـة (سورية "قطر عربي" وسكانها عرب..) واليسارية (السوريون جمـاهير كادحـة، موحـدة المصالح بصرف النظر عن اختلافاتها الثقافية..) التي هيمنت منذ أواخر خمسينيات القـرن العشرين حتى نهايته، بما في ذلك موجة الاعتراض الديمقراطي الأولى في النصف الثـاني من سبعينيات القرن الماضي. بهذا المعنى يسجل الإعلان نقلة نحو التفكيـر بالديمقراطيـة تتخطى مجرد الدعوة إليها والتبشير بها. إذ تـوحي العبـارات والجمـل المقتبـسة بـأن الديمقراطية تتجه إلي أن تصبح نهجا في التفكير أو منطقا ذاتيا له (لكن ليس منطقـا ذاتيـا للعمل وهياكل التنظيم بعد)، ولا تقتصر على كونها دعوة برانية ملصقة بـه حلـت محـل الاشتراكية أو الوحدة العربية. ولا ريب كذلك أن الإعلان يضرب على وتر حـساس فـي ذاكرة أكثر التنظيمات الموقعة عليه حين يتحدث عن "نبذ الفكر الشمولي والقطيعة مع جميع المشاريع الإقصائية والوصائية والاستئصالية"؛ أو يقرر بوضوح أنه "لـيس لأي حـزب أو

تيار حق الادعاء بدور استثنائي"؛ أو يدعو إلى "الالتزام بجميع المعاهدات والمواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان، والعمل ضمن إطار الأمم المتحدة وبالتعاون مع المجموعة الدولية على بناء نظام عالمي أكثر عدلاً". فهو بذلك يمضي نحو الاعتراض على الأسس الفكرية للاستبداد بعد أن كان اعتراض قوى الإعلان عليه يقتصر على وجهه السياسي في السابق. والحديث عن الالتزام بجميع المعاهدات والمواثيق الدولية مهم في هذا الصدد؛ لأن الاستبداد السوري، وربما كل استبداد، يتأسس على الانفصال عن العالم واعتباره بيئة شريرة وعدوانية ومتآمرة، ما يمكنه من عزل المجتمع المحكوم عن العالم، وفرض وحدة قسرية وفوقية عليه. هذا الخطاب "البارانوئي" مزدهر في سورية أيما ازدهار كما هو معلوم. بل إن كل مضمون الوطنية العبثية يرتد إليه دونما فائض.

قد لا تكون عملية دمقرطة التفكير المعارض متسقة، وهي بالتأكيد ضيقة القاعدة لا تزال، ولعله يمكن الحديث بحق عن افتقارها إلى أسس فكرية واضحة، أو قد يأخذ عليها نظرة إلى المجتمع السوري كمتحد لمكونات أهلية، الأمر الذي ربما ينزلق بالديمقراطية نحو النموذج التوافقي الذي يقوم عليه النظام اللبناني، ويبدو أنه يشكل نموذجا لانتظام الحياة السياسية في عراق ما بعد صدام أيضا. هذا نموذج غير مدروس جديا في بلادنا، ويبدو مقترنا في منطقتنا بالانقسام الطائفي وعدم الاستقرار.

قد يكون ذلك كله صحيحا، بيد أن مقاربة الإعلان تتوافق على العموم مع اتجاهات التفكير السياسي الأكثر اهتماما بمستقبل ديمقراطي لسورية، والأكثر تفاعلا مع الواقع المحلي وتيارات الفكر العالمية في الوقت نفسه. ومعظم الانتقادات التي وجهت للإعلان تدافع عن الواقع الحالي، أو تصدر عن مقاربة فكرية أخرى تولى جل اهتمامها لقضية العلمانية. وهذه قضية مهمة بالفعل، بيد أننا لا نجد سياسة علمانية متميزة، أعني سياسة متمحورة حول العلمانية، وتدرجها ضمن عناصر برنامج إصلاح وطني أوسع، وتحرص على استقلالها عن النظام القائم.

في ختام هذه الفقرة نلفت النظر إلى عنصر رمزي لم ينتبه إليه أحد، أعني نسبة إعلان التغيير الديمقراطي الذي نتحدث عنه إلى مدينة دمشق. الأمر يتجاوز، في تقدير شخصي، ذكر العاصمة الرسمية للبلاد إلى نوع من إعادة الاعتبار للمدينة، وتعريض مضمر بالنظام الذي عمل على إضعاف شخصيتها ومعاملتها بقسوة. ينطوي كذلك على رغبة في التواصل مع تاريخ ما قبل العهد البعثي- يوم كانت دمشق مدينة حية وعاصمة فعلية ورسمية

لسورية، دون أن يكون ذلك على حساب مدن أخرى، بالخصوص حلب التي كانت متفوقـة عليها اقتصاديا ولها شخصية مستقلة. واقع الأمر عاصمة سورية اليوم، ومنذ مطلـع حكـم الرئيس حافظ الأسد هي نظام حكمه، بل هي الرئيس شخصيا. دمشق مقر الرئيس، لكنهـا ليست مقر السياسة والثقافة والرموز والمؤسسات التي قد يتوحد حولها السوريون. والمدينة جسيمة كمادة، أي كسكان وعمران، لكنها تكاد تكون معدومة الشخصية، وفاقـدة للـروح. يمكن القول، تاليا، إن تسمية الإعلان باسم دمشق لفتة رمزية دالة تجاه المدينة، تنطوي على إرادة نزع الشرعية عن النظام الذي يستقر فيها.

لحظة زمنية خاصة جدا:

صدر "إعلان دمشق" يوم ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٥م أي بعد أربعة أيام مـن "انتحار" غازي كنعان وزير الداخلية السوري السابق الذي يعتقد أنه كان متورطا في أنشطة تهدف إلى قلب النظام، وثلاثة أيام قبل صدور تقرير لجنة التحقيق الدولية الأول في قـضية رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري الذي اغتيل في ١٤ شباط/ فبراير من عـام ٢٠٠٥م، والذي شاع الاعتقاد بأن للسلطات السورية ضلعا في اغتياله. المصادفة وحدها، لا المؤامرة، هي ما وقتت صدور الإعلان في هذا الموعد. فقد كان "يطبخ" طوال شهور قبـل يوم صدوره. بل وطلب موقعون عليه بأن يعلن قبل موعد صدور التقرير الدولي الذي لـم يكن مضمونه معروفا بالطبع، تجنبا لاتهامات جاهزة للتقرير بأنه ينخرط ضمن حملة ضغط دولية على النظام. كانت دواعي الحفاظ على سرية وثيقة الإعلان، وتجنب معرفة السلطات بمضمونها وبالقوى التي قد تأتلف حولها، اقتضت من نواة ضيقة تداول مسودة واحدة لهـا تعرض على مختلف القوى السياسية وتؤخذ ملاحظاتها واقتراحاتها عليه.

على أن الظرف الزمني للإعلان دال مع ذلك. قبل أقل من ستة أشهر كانت القـوات النظامية السورية قد انسحبت من لبنان، وقبل أربعة أشهر عقد حزب البعث مؤتمرا شـكل الرئيس بشار الأسد بموجبه فريقه الخاص، لكن مع توديع آخر وعود إصلاحية كـان قـد أعلنها في مطلع ولايته في منتصف عام ٢٠٠٠م. كانت السلطات ذاتها متوترة الأعـصاب نتيجة لجملة قرارات أصدرها مجلس الأمن منذ القرار ١٥٥٩ في خريف ٢٠٠٤م، وصولا إلى قرار تشكيل لجنة التحقيق الدولي في اغتيال الحريري. عكس هذا التوتر تـشددا فـي الداخل، تمثل في إغلاق منتدى الأتاسي في أيار/ مايو ٢٠٠٥م واعتقال مجلس إدارته لوقت

قصير. في الوقت نفسه شهد لبنان مسلسل اغتيالات مروعة استهدفت شخـصيات سياسـية وإعلامية مناهضة للحكم السوري. وفي نهاية العام نفسه أي ٢٠٠٥م ظهر عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري السابق، على قناة فضائية عربية واتهم النظام الـسوري، والـرئيس نفسه، بالمسئولية عن اغتيال الحريري.

في ضوء ما سبق يمكن القول إن عام ٢٠٠٥م شكل ضغوطا متناميـة علـى النظـام وعزلة شديدة تحيق به إلى درجة بثت الشعور عند كثيرين، داخل سورية وخارجهـا بـأن النظام موشك على الانهيار. هذا الشعور كامن وراء سطور وثيقة "إعلان دمشق" بلا ريب. أيضا فإن نبرة الإلحاح والاستعجال التي تخللت نص الإعلان صدرت عن افتراض أن مـا بقي من عمر النظام ربما يقدر بالأسابيع والشهور. الإعلان نفسه يتحدث عن "مهمة تغييـر إنقاذية" كما ذكرنا، وعن "**عملية التغيير التي بدأت**"، ويدعو "أبناء وطننا البعثيين وإخوتنا من أبناء مختلف الفئات السياسية والثقافية والدينية والمذهبية إلى المشاركة **معنا** وعـدم التـردد والحذر"، كما يحرص على تحييد من يمكن تحييدهم من أهل النظام بالقول إن التغيير "ليس موجها ضد أحد"، وأنه "لا يخشاه إلا المتورطون بالجرائم والفساد". هذه عبارات لا تقال إلا إذا كان وراءها اعتقاد بأن التغيير دانٍ، أو أن ثمة دينامية تفضي إليه قد انطلقت فعلا.

لم يكن مضى غير أيام على صدور "إعلان دمشق" حين تقدم رياض الترك بمبـادرة سياسية علنية وغير مسبوقة عبر فضائية عربية تدعو رئيس الجمهورية ومجلس وزرائه إلى الاستقالة على أن يتولى رئيس مجلس الشعب الرئاسة مؤقتا والجيش مسئولية الأمن، علي أن يسلم النظام المشبوهين والمتهمين باغتيال الحريري إلى لجنة التحقيق الدولية. تعطي المبادرة فكرة عن شعور قطاعات من المعارضة وقتها بأن البلاد تواجه مأزقا خطيرا، كمـا تلقـي ضوءا إضافيا على المناخ النفسي والسياسي الذي صدر فيه "إعلان دمشق".

قد يمكن فهم العلاقة بين دعوة الإعلان إلى تغيير جذري ووشيك وبين أحوال النظـام المضعضعة وقتها بواحدة من طريقتين. إما أنه محاولة لاغتنام الفرصـة وتهيئـة الـذات لاستلام السلطة محل النظام، أو هو جهد باتجاه تحمل قوى منظمة داخل الـبلاد المـسئولية وتجنيب سورية مسارا عراقيا كان آخذا بالانبساط أمام عيون السوريين والعـالم. يتحـدث الإعلان نفسه عن أن "اللحظة الراهنة تتطلب موقفاً وطنياً شجاعاً ومسئولا، يخرج البلاد من حالة الضعف والانتظار التي تسم الحياة السياسية الراهنة، ويجنبها مخاطر تلوح بوضوح في الأفق"، ويشير إلي "العمل على وقف حالة التدهور واحتمالات الانهيار والفوضى، التي قـد

تجرها على البلاد عقلية التعصب والثأر والتطرف وممانعة التغيير الـديمقراطي"، ويـشدد علي أن "العزلة الخانقة التي وضع النظام البلاد فيها، نتيجة سياساته المـدمرة والمغـامرة وقصيرة النظر على المستوى العربي والإقليمي وخاصة في لبنان"، ويعلن "رفض التغييـر الذي يأتي محمولاً من الخارج(...) دون دفع البلاد إلى العزلة والمغامرة والمواقـف غيـر المسئولة". كل هذه الإشارات الدالة ترجح في تقديرنا كفة القراءة الثانية، أي صدور الإعلان عن الرغبة في تغيير سلمي ومحدود الكلفة للنظام. ومبادرة رياض الترك المشار إليها تعزز هذه القراءة التي يتمثل لبها في العمل على تجنيب البلاد مخاطر فراغ وفوضى سياسيين.

ائتلاف "إعلان دمشق":

تشكل حول وثيقة "إعلان دمشق" أوسع ائتلاف سياسي معارض عرفته سـورية فـي الحقبة البعثية من تاريخها التي ابتدأت عام ١٩٦٣م. لأول مرة يجد المرء عربا وأكـرادا، علمانيين وإسلاميين، فضلا عن يساريين وقوميين وليبراليين ضمن إطار تحـالفي واسـع للمعارضة، ينتظم تحت راية التغيير الديمقراطي. وقع علـى الإعـلان "التجمـع الـوطني الديمقراطي" الذي يضم خمسة تنظيمات من أصول يسارية وقومية عربية، كانت ائتلفت فيما بينها عام ١٩٨٠م في مواجهة أزمة الصراع الوحشي بين النظام والإسلاميين وقتها. وقـع عليه أيضا كل من "التحالف الديمقراطي الكردي" و"الجبهة الديمقراطية الكردية" في سورية، وهما يضمان معا ٨ من ١١ أو ١٢ حزبا كرديا في سورية. ومن موقعي الإعـلان كـذلك تنظيم لم يكن معروفا سابقا، اسمه "حزب المستقبل"، جرى تعريفه بشخص رئيسه، وهو شيخ عشيرة عربية من منطقة دير الزور شرق البلاد. وثمة أيضا توقيع "لجان إحيـاء المجتمـع المدني"، وهي إطار رخو لنشاط مثقفين وناشطين في الشأن العام، يعمل في السياسة دون أن يكون حزبا سياسيا. كما وقعت عليه "تسع شخصيات وطنية" أبرزهـا النائـب والـصناعي السابق رياض سيف الذي كان وقتها سجينا ما زال، والشيخ جودت سعيد الذي يوصف بأنه مفكر إسلامي منفتح ومناهض للعنف، والطبيبة فداء الحوراني، ابنـة الـسياسي الـسوري الراحل أكرم الحوراني.

في يوم صدور الإعلان أعلنت جماعة الإخوان المسلمين السوريين انـضمامها إليـه. قالت الجماعة في بيان موقع باسم مراقبها العام علي صدر الدين البيانوني إنها "تعلن اليـوم تأييدها الكاملَ لـ (إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي)، وانضمامها إلـى المـوقّعين

عليه، وتعتبره خطوةً متقدمةً على طريق بناء الإجماع الوطني العام"، ووصفت الإعلان بأنه "تاريخي"، ودعت "جميع القوى والشخصيات السياسية، والمنظمات والهيئات الوطنية، داخلَ الوطن وخارجه، إلى الموقف الموحد، والانضمام إلى هذا الإعلان التاريخي، لإعادة بنـاء اللحمة الوطنية بكل أبعادها".

ولم يكن انضمام الإخوان المسلمين مفاجئا بحال. ففي أحد وجوهه، كان تاريخ سنوات ما بعد ٢٠٠٠م تاريخ تطبيع حضور الإخوان في الحياة العامة السوريين، وإن عـن بعـد وعلى نحو افتراضي، أي في كتابات المعارضين ومناقشاتهم ومـواقفهم المعلنـة. وكـان التواصل معهم معلنا، وصوت الدعوة إلى إدماجهم في الحياة الوطنية مـسموعا مـن قبـل مثقفين وناشطين علمانيين، فضلا عن أكثر الأحزاب السياسية المعارضة. وكان ظهر رياض الترك والبيانوني على شاشة إحدى الفضائيات العربية قبل شهرين من صـدور الإعـلان، وتداولا في الأحوال السورية. ساعد على هذه التطورات أن الإخوان كانوا تقـدموا بورقـة أسموها "ميثاق الشرف الوطني" في أيـار (مـايو) مـن عـام ٢٠٠١م، أعلنـت قبـولهم بالديمقراطية، وتحدثت عن دولة مدنية يشكل الإسلام مرجعية حضارية لا مرجعية سياسـية لها. هذا قبل أن يصدروا ورقة أوسع في الاتجاه نفسه باسم "المشروع الـسياسي لـسورية المستقبل" في مطالع عام ٢٠٠٥م. كذلكُ قرئت ورقة باسم البيانوني في "منتدى الأتاسي" في أيار/ مايو ٢٠٠٥م، في جلسة خصصها المنتدى لعرض مواقف وتصورات قوى المعارضة السورية عن مستقبل البلاد (بيد أن السلطات حظرت المنتدى بعد ذلك واعتقلـت أعـضاء مجلس إدارته لأسبوع، واستمرت في اعتقال علي العبد الله، الكاتب والناشط الذي قرأ ورقة البيانوني لمدة ستة أشهر).

بعد فترة قليلة انضم إلى الإعلان حزب العمل الشيوعي، وهو تنظيم يساري معارض، كان من الأحزاب التي تعرضت لقمع شديد في ثمانينيات القرن العشرين (شارك الحزب في تكوين تحالف يساري ماركسي سوري في شهر نيسان/ ابريل من عـام ٢٠٠٧م، دون أن يغادر "إعلان دمشق"). انضمت للإعلان كذلك المنظمة الآثورية الديمقراطية (يفترض أنهـا تمثل ما بقي من الآشوريين والسريان في سورية، وجميعهم مسيحيون، لكن أكثر المسيحيين السوريين عرب أو يعتبرون أنفسهم كذلك). على أن كلا من حزب العمل والمنظمة الآثورية أرفق انضمامه للإعلان بتحفظات سنأتي لاحقا على ذكر بعضها.

تفاعلات "إعلان دمشق" :

كان مقررا أن يعلن عن الإعلان والائتلاف المتكون حوله في مـؤتمر صـحفي فـي دمشق، ظهيرة يوم ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٥م. بيد أن السلطات علمت بـالأمر فطوقت المكان المقرر ومنعت التئام المؤتمر. لم يكن رد فعل السلطة مفاجئا ولا مبالغا فيه في الواقع. فالنظام لن يجرد النظام حملة اعتقالات خاصة تستهدف الإعلان والقوى الموقعة عليه. بيد أنه ثمة دلائل غير مباشرة على أن السلطات عملت على محاور متعددة من أجـل فرط ما اعتبرته عصب الإعلان، أي سعة الائتلاف المكون له، وأنها اجتهدت في سبيل بث الفرقة بين القوى المكونة له. من ناحية دعيت شخصيات كردية مستقلة إلى الحوار مع نائبة الرئيس التي وعدت بالنظر في مظالم الأكراد وتسويتها. بعد أكثر من عام على ذلك اللقاء لم يتمخض عنه أي شيء ملموس، الأمر الذي يرجح أن الهدف منه هو محاولة فتح قناة مـع أطراف كردية وإضعاف وعزل التنظيمات الموقعة على الإعلان. من ناحية ثانيـة ربمـا استفاد النظام من أزمة ثقة مزمنة بين من يمكن تسميتهم بالديمقراطيين والقوميين في التجمع الوطني الديمقراطي، بالتحديد حزب الشعب الديمقراطي (الحـزب الـشيوعي - المكتـب السياسي سابقا) والاتحاد الاشتراكي العربي، وهذا تنظيم ناصري ذو رؤية قومية للعالم، لا تبتعد كثيرا عن الرؤية التي يعلنها خطاب السلطات السورية. والحزبان شريكان في تأسيس "التجمع الوطني الديمقراطي"، بيد أنهما متباعدان اليوم، فكريا ونفسيا، بقدر ما يمكـن لأي حزبين أن يتباعدا.

وفي المقام الثالث قوبل الإعلان بنقد "يساري" يرى أنه يهمل المطالـب الاجتماعيـة للجماهير، ولا يهتم بحالة القطاع العام، وأنه ليبرالي الهوى ولا يتخذ موقفا واضـحا مـن الهيمنة الأمريكية..، وفي المقام الرابع شن "كتاب مستقلون" حملة واسـعة علـى الإعـلان وصفوه بأنه إعلان طائفي، ويمثل قوى مسلمة سنية، أو حتى أصولية. وكانت سهلت هـذا النقد الأخير فقرة في الإعلان، ركيكة البناء وغير مقبولة المعنى، فـي رأي كاتـب هـذا السطور، تقول: "الإسلام الذي هو دين الأكثرية وعقيدتها بمقاصده الـسامية وقيمـه العليـا وشريعته السمحاء يعتبر المكون الثقافي الأبرز في حياة الأمة والشعب. تشكلت حـضارتنا العربية في إطار أفكاره وقيمه وأخلاقه، وبالتفاعل مع الثقافات التاريخية الوطنية الأخرى في مجتمعنا، ومن خلال الاعتدال والتسامح والتفاعل المشترك، بعيداً عن التعـصب والعنـف والإقصاء. مع الحرص الشديد على احترام عقائد الآخرين وثقافتهم وخصوصيتهم أياً كانت

انتماءاتهم الدينية والمذهبية والفكرية، والانفتاح على الثقافات الجديدة والمعاصرة". فقرة سيئة بالفعل. إذ من غير المقبول الحديث عن أكثرية وأقلية دينيتين أو ثقافيتين في وثيقة سياسية عملية، ولو لم تكن برنامجا سياسيا. هذا مكانه الكتابات النظرية وليس الوثائق العملية، ونصوص المثقفين وليس الوثائق البرنامجية للحركات والتحالفات السياسية. ثم إنه لا ينبغي أن يكون ثمة "آخرون" بين مواطني البلاد. هنا الجميع "أولون"، ومواطنون، ومتساوون، واحترام عقائدهم وثقافتهم وخصوصيتهم مبني على الحرية الدينية، وتساوي عقائد المواطنين عند الدولة وليس تفضلا من أية أكثرية. وليس للعقائد الدينية أو غير الدينية مدخل إلى المساس بمواطنتهم وتساويهم السياسي والقانوني. الإعلان الذي أظهر حسا واقعيا بارزا خانه الحس السياسي في هذه النقطة. فمن المعلوم أن قرابة ٤٠ % من السوريين هم من غير المسلمين السنة، وأن نسبة يصعب تقديرها، لكنها ليست ضئيلة من المسلمين السنة تنحاز إلى تصور علماني للدولة والقانون والتعليم. هذا يعني أن نصف السوريين على الأقل يشكلون قاعدة اجتماعية لعلمانية من نوع ما، الأمر الذي يقتضي مخاطبة هذا الجمهور وأخذ مطالبه ومخاوفه بعين الاعتبار، وإن دون استعداء مجاني للإسلاميين.

لم تكن معظم الانتقادات التي وجهت للإعلان مخلصة، ولا بالخصوص علمانية متسقة، لكن الإعلان وفر لها مستمسكا مقنعا بالفعل. والحال ما كان من الممكن إدراج تلك الفقرة المشار إليها لولا افتقار الديمقراطيين السوريين إلى الثقة بأنفسهم. فهم مستبعدون ومقموعون من قبل النظام، ولا يستندون إلى قواعد اجتماعية واسعة يعتقد، خطأ في رأينا، أن ما ينفرد بتوجيه سلوكها وخياراتها هو الدين. تبدو الحداثة التي يعرفون أنفسهم بها، خطأ أيضا، متماهية مع الغرب. هذا يجعلهم قلقين، وربما يفسر اقترابهم من الإسلاميين الذين يشاركونهم المعارضة وذاكرة القمع. وينسب إلى رياض الترك قول يفيد أن الفقرة هذه كانت هدية مجانية وغير مبررة للإسلاميين بينما كان علمانيون هم من تصدروا النشاط العام داخل البلاد في السنوات المنقضية من العهد الحالي.

إضافة إلى ذلك، هل ثمة عنصر طائفي غير واع في هذه الفقرة، كما صرح كثيرون فور صدور الإعلان؟ هذا أمر لا يصح استبعاده منهجيا.

أن التفاعلات المضادة لإعلان دمشق كان يمكن أن تكون محدودة الأثر لولا أن جملة الشروط المحلية والإقليمية التي أخذت تتبدل بثبات في اتجاه تعزيز تماسك النظام وارتفاع معنوياته وتراجع الضغوط التي كان يتعرض لها. كان "إعلان دمشق" قد صدر للتو حين

انتخب المتشدد والشعبوي أحمدي نجاد رئيسا في إيران. وابتدأ عام ٢٠٠٦م بفـوز حركـة حماس في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية، وبتصاعد كارثي في العنف الطائفي في العراق والمزيد من تخبط الأمريكيين فيه. في ذلك الوقت كان لبنان منقسما بعمق حول كل ما يمس العلاقة مع سورية والتحقيق الدولي في اغتيال الحريري، وأوضاعه تتجه نحو استعصاء أو شلل سياسي.

إلى ذلك يفتقر السوريون إلى نموذج جذاب وقريب منهم نفسيا وثقافيا. مصر أفقر من أن تكون النموذج، الأردن والسعودية أدنى ثقافيا و"حضاريا"، لبنان أقل استقرارا، العـراق متفجر، تركيا ليست عربية وغير مفهومة جيدا، وإيران ليست عربيـة ولا جذابـة، رغـم العلاقة الطيبة بين النظامين. هذا يخدم دوام الواقع الحالي.

ولعل العامل الأهم بين هذه جميعا هو تفجر الوضع في العراق، ومتابعة السوريين عبر الفضائيات اختلاجات البلد الجار الذي يشبه بلادهم من وجوه متعددة، وكان يحكمه نظام يشبه نظامهم، بالخصوص إثر المذبحة البشعة التي تلت تفجير مرقد الإمامين في سـامراء فـي شباط/ فبراير ٢٠٠٦م. هنا أخذ يبرز ما يمكن أن نطلق عليه الخوف من التغيير، الخـوف من أن يقود التغيير إلى الفوضى والتنازع الأهلـي. لا مجـال للاسـتهانة بهـذا العامـل السيكولوجي الذي استفاد منه النظام إلى أقصى حد. وقد عمل هذا بأقصى جهـده علـى أن يثبت في أذهان السوريين أن البديل الوحيد عنه هو الفوضى. والرئيس بشار الأسد نفسه قال في خطاب ألقاه في جامعة دمشق بعد صدور وثيقة "إعلان دمشق" بأسابيع قليلة إن الخيـار الذي يواجه سورية هو المقاومة (أي نظامه) أو الفوضى. وهذا ليس تخييرا مجـردا، فقـد بنيت سياسات النظام منذ مطالع العهد البعثي على أن يكون هو مبدأ الانتظام الوحيد للحيـاة السياسية والعامة في البلاد، وعلى فرط وبعثرة جميع أشكال الانتظام الاجتماعي المـستقلة، وإخلاء المجتمع السوري مما قد تكون نويات لتماسكه الذاتي في حال تداعي النظام الماسك به.

تواطأت جملة التبدلات الإقليمية المشار إليها على خلق بؤر توتر واستقطاب جديدة أو تنشيط القديمة منها، مما قلل من الانتباه الدولي إلى النظام السوري من جهة، وما أنشأ مـن جهة أخرى أوضاعا إقليمية متفجرة وعديمة الاستقرار، الأمر الذي طالما كان مناسبا للنظام السوري منذ أرسيت في عهد الرئيس حافظ الأسد أسس دور سورية كلاعب إقليمي أساسي.

انطلاقا مما سبق يمكن القول إن "إعلان دمشق" فقد إحدى ركائز قوته النسبية، ركيزة الديناميات الإقليمية التي بدت طوال شهور سائرة بالنظام إلى مزيد من التداعي والوهن. قام الإعلان على افتراض أن البلاد مقبلة على تغيرات كبيرة ووشيكة، وأنها تحتاج إلـى قـوة منظمة واسعة الطيف لاستيعاب هذه التغيرات والتأثير على وجهتها بما يوافـق المـصلحة الوطنية. وإذا سار كل شيء في وجهة تتعارض مع مضمون هذا الافتـراض، فـإن مـن سيتهدده التداعي هو "إعلان دمشق" ذاته، هذا إن لم يخضع لإعادة هيكلة في اتجـاه وعـي ذاتي ودور سياسي جديد له. ويبدو لنا منذ الآن أن عملية إعادة الهيكلة هذه لم تجـر كمـا ينبغي، وأن قوى الإعلان تباطأت في إدراك وضعها الحالي، والدور الذي يمكن أن تقوم به بعد إخفاق الرهان التغييري الأصلي للإعلان.

في هذه الأثناء، في آذار/ مارس ٢٠٠٦م أعلن عـن تحـالف "الإخـوان المـسلمين" السوريين مع عبد الحليم خدام الذي كان أعلن انفصاله عن النظام قبل شهور. وعلى الفـور أثار التحالف تباينا في الرأي وسط قوى "إعلان دمشق". هناك من اعترض على التحـالف لأسباب سياسية وأخلاقية تتصل بكون خدام أحد أركان النظام حتى قبل شهور قليلـة مـن "انشقاقه"، وأنه لم يعتذر للشعب السوري عن مسئوليته عن جرائر النظام، إن على مـستوى القمع أو الفساد الذي تورط فيه وأبناؤه حسب اعتقاد شائع يبلغ مرتبة اليقـين. وثمـة مـن اعترض، بالخصوص في أوساط كانت تتحفظ من قبل على الإخوان أو تعاديهم، لأن تحالف خدام مع الإخوان يوحي بقيام جبهة سنية ضد النظام. وثمة من سكت على التحالف الجديـد لأسباب براجماتية: هذا يضعف النظام، إذاً هو جيد. وثمة من دعا إلى تقبل اعتبار "جبهـة الإنقاذ الوطني" نفسها جزءا من ائتلاف "إعلان دمشق".

أيا يكن الرأي في هذه المواقف المختلفة، فإن قيام جبهة الإنقاذ عنى عمليا قيام مركزين ثقل غير متطابقين، إن لم نقل متنافرين، لحركة المعارضة السورية. وبينما كانت أجواء من الثقة والشعور بوحدة الحال تشمل الديمقراطيين والإسلاميين، فإن الفتور هو الـذي طبـع أجواء العلاقة بين الطرفين بعد انخراط الإخوان في جبهة الإنقاذ. يمكن القول إنه لم تكن ثمة أية مشكلة مبدئية في العلاقة بين مكوني المعارضة السورية العلمانية والديني طوال السنوات الخمس أو الست الأولى من القرن الحالي، التي حضرت فيها بكثافة واقعة كون الطـرفين شريكين في التعرض لقمع عنيف من النظام في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. لكن العلاقة ضعفت مع ذلك منذ أن تشكلت جبهة الإنقاذ في ربيع ٢٠٠٦م، وربمـا أيـضا لأن

الديمقراطيين كانوا يزدادون ليبرالية، فيما كانت ديمقراطية الإسلاميين شعبوية أو إجرائيـة في أحسن أحوالها. و"المشروع السياسي لسورية المستقبل"، المشار إليه آنفا، يصف تصور الديمقراطية لدى الإخوان السوريين بأنه إجرائي.

يوحي اسم التحالف الجديد، "جبهة الإنقاذ الوطني"، بالإلحاحية وبمنح مـسألة الـسلطة أهمية قصوى وفورية. هذا في وقت كانت الديناميات المحلية والإقليمية تتجه نحـو تقويـة النظام وإضعاف المعارضة، وإن كانت لن تقرأ كذلك إلا بعد شهور من قيام الجبهة. علـى أنه من غير المنصف تحميل المسئولية للإخوان وحدهم. تشارك في تحمل المسئولية نزعـة "سياسوية" مفرطة اصطبغ بها العمل العام المعارض في موجته التالية لعام ٢٠٠٠م، وهـي نزعة ترد النشاط العام إلى السياسة وترد السياسة إلى مسألة السلطة وحدها. ولا ريـب أن في أصل النزعة الطابع الشمولي للنظام، الذي يجمع بين تسييس كل شيء وبـين احتكـار السياسة، والذي طور خلال عقود حكمه المتمادية سياسة حيال المجتمع تمحورت حول حرق الأرض الاجتماعية كيلا تنبت عليها أحزاب سياسية وقوى اجتماعية مستقلة. ومن المفهـوم أنه حين تكون التنظيمات المستقلة محرومة من الماء السياسي الذي تسبح وتتنفس فيه فإنها لن تفكر في غيره، أي في غير السياسة ومسألة السلطة، بوصفها هي ذاتها مسألة الحريات وشرط العمل العام. يضاف إلى ذلك أن قيادات العمل العام الوازنة في سورية كانـت فـي معظمها من المعتقلين السياسيين السابقين الذين عوملوا بقسوة ووحشية في سنوات اعتقالهم الطويلة في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. في هذا يتوحد الإسلاميون واليـساريون. ومن الطبيعي أن ينجذب كل تفكيرهم نحو مسألة السلطة والحرية. تفسر سيكولوجية المعتقل السياسي السابق بوضوح هذا التثبت شبه الحصري على السلطة والـسياسة. بيـد أن هـذا الاستعداد الطبيعي ليس هو الاستعداد الأنسب لسياسة ديمقراطية معارضـة فـي سـورية بالضرورة. يتولد لدينا الشعور أحيانا بأن من تعرضوا للوطأة الأقسى من قمع النظام يفقدون أهليتهم لقيادة عملية تغييره، بل معارضته، هذا لأنهم طوروا في سجونهم ميولا واستعدادات نفسية غير ملائمة لسياسات متوازنة. قول هذا غير منصف لهم، لكنه واقع يفرض نفسه.

نريد القول إن "السياسوية" المفرطة لموجة ما بعد ٢٠٠٠م من العمل المعارض سهلت انزلاق الإخوان إلى التحالف مع خدام بأقل قدر من الوساوس.

إعادة هيكلة "إعلان دمشق" :

إجمالا يبدو لنا أن تحالف "جبهة الإنقاذ الوطني" أسهم في إضعاف المعارضة لا في تقويتها، وفي الإضرار بسمعتها لا في رفع شأنها. وفي ضوء تفاعل هذا الشرط مع تخفيف حدة الضغوط علي النظام واستعادته قسط من الثقة بنفسه، وجدت المعارضة نفسها أمام ضرورة إجراء انعطاف في سياستها وتوجهها النفسي إن شاءت تجنب الصدام العنيف بالنظام، لكنه انعطاف لا تتوفر له العدة الفكرية والتنظيمية والسياسية. بل ينبغي القول إن الواقع تكفل بفرض الانعطاف فعلا، لكن دون استيعابه بالفكر، ودون تأهيل صيغ التنظيم المناسبة وصوغه في سياسة متسقة جديدة. لا أحد يتحدث اليوم عن تغيير جذري وإنقاذي، أو يعتقد بضرورة التأهب لدرء مخاطر الانهيار والفوضى التي بدت محدقة بالبلاد في عام ٢٠٠٥م. ولا أحد كذلك بلور تصورا جديدا لدور "إعلان دمشق" بعد الانعطاف.

بتراجع رهانه السياسي العملي بدأ "إعلان دمشق" في التحول إلى إطار تنسيق وتفاعل بين القوى المؤتلفة ضمنه. وهذا شيء مهم، بالخصوص من أجل التعارف وبناء الثقة بين المجموعات العربية والكردية التي افتقرت على الدوام إلى علاقات منظمة بينها. بيد أن هناك عوامل تنال من هذا الإطار، وتحديدا أزمة الثقة بين بعض أطرافه (ألمحنا إلى بعضها آنفا)، وحساسيات موروثة تتصل بتمايزات إيديولوجية وسياسية، قد تتغذي علي تمايزات أهلية أيضا.

يشغل "إعلان دمشق" متن الحراك المعارض في البلاد، بحكم التكوين الاجتماعي والثقافي للقوي المشاركة فيه المنفتح على السورية والعربية والإسلامية، وهو تاليا الإطار الأقدر سيكولوجيا وفكريا على المبادرة السياسية والميدانية على المستوى الوطني، أي التي يمكن أن يلتف حولها أكثرية وطنية سورية من حيث المبدأ. في سورية تيارات معارضة أخرى، لكن قدرتها على المبادرة الوطنية أدنى، ويتعذر أن تتكون حولها أكثرية وطنية ولو من حيث المبدأ. إن "إعلان دمشق" مؤهل لموقع ودور هيمني، لا يمكن مضاهاته من قبل تيارات أخرى تميل إلى تعريف نفسها بالتمايز عنه، إن لم نقل بالاعتراض عليه. بيد أن كثيرا من الشغل الفكري والسياسي والنفسي يلزم قبل أن يتحقق الدور الهيمني هذا في الواقع.

ورغم عودة النظام إلى احتلال الميدان العام بشكل مطلق في السنوات الأخيرة فإن الأنشطة الاحتجاجية العلنية هي تلك التي يدعو لها أو ينظمها أو يشارك فيها ائتلاف "إعلان

دمشق". من ذلك الاعتصام في ذكرى إعلان حالة الطوارئ؛ يوم استيلاء حزب البعث على السلطة في ٨ آذار/مارس ١٩٦٣م، أو المشاركة في اعتصام في ذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من كانون الأول/ديسمبر. هذه الاعتصامات لم تستقطب في أي يوم مـا يتجاوز بضعة مئات أو أقل من الناشطين والمهتمين. ولم تبلغ أبدا عتبة الكسر النهائي لمـا يسمى في سورية جدار الخوف، كما لم تثر فضول أو اهتمام الجمهور المار أمام المعتصمين الذين تعرضوا في كل مرة إلى قمع مباشر يتراوح بين الاعتداء المـادي المباشـر علـيهم والاعتقال. وفي آخر اعتصام في ذكرى حالة الطوارئ في آذار/مارس عام ٢٠٠٧م اعتقلت السلطات عشرات المعتصمين، لكنها تركتهم بعد ساعات قليلة في أماكن متفاوتة من مدينـة دمشق.

هنا تظهر المشكلة الجيلية التي تعاني منها المعارضة السورية بحدة متزايدة منذ بدايات موجة النشاط العام المعارض في عام ٢٠٠٠م. يتعلق الأمر -أولا- بكهولة قيادات المعارضة وقواعدها وضعف مشاركة الشباب في أوساطها، وتاليا نقص حيويتها وتثاقل حركتها وقلـة الأفكار والمبادرات الإبداعية في أوساطها على المستويات الميدانية والتنظيميـة والفكريـة والسياسية. هذه مشكلة يعيها النظام جيدا ويحرص على استمرارها، بدليل التعامل القاسـي وغير المسبوق مع مجموعة من الشبان، اعتقلوا قبل عام ٢٠٠٦م بتهم عديـدة مـن بينهـا تأسيس منظمة طلابية موازية، ولم يسمح لعائلاتهم بزيارتهم منذ اعتقالهم.

يضاف إلي ذلك فإن الإعلان يفتقر إلى وسيلة إعلام جماهيرية، كالإذاعة والتلفزيـون والصحف العلنية، تتيح له مخاطبة دوائر تتعدى المنخرطين مباشرة في أنشطته. ولا يعوض عن هذا الغياب موقع الإعلان على شبكة الإنترنت الذي ينشر أخبارا ووثائق ومقالات تتصل بنشاط المعارضة أو بالأوضاع السورية. فالانترنت لا يزال وسيلة اتصال وإعلام نخبويـة في سورية. هذا فوق كونه مراقبا من قبل السلطات التي طورت في السنوات الأخيرة مـن قدراتها التقنية والبشرية؛ بحيث باتت تستطيع مراقبة الاتصالات الهاتفية والإلكترونية. وفوق ذلك كله بادرت السلطات إلى حجب موقع "الإعلان" في الثالث من شهر أيار/مايو ٢٠٠٧م، كما سبق لها أن فعلت الأمر ذاته مع مواقع معارضة أخرى.

ما يمكن أن نخلص إليه من هذا العرض المجمل أن ائتلاف "إعلان دمشق" يواجه اليوم مهمة إعادة بناء ذاته، والخروج من منطق المواجهة المحموم نحو تأهيل حركة معارضـة ديمقراطية قادرة على التعاطي بمرونة وكفاءة مع مطالب السوريين، بمـا فيهـا المطالـب

الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك مع التحديات التي ستواجه البلاد بالضرورة في الـسنوات القليلة المقبلة. هذه مهمة أطول نفسا وأشد مشقة. ولعل من شأن العمل الجاري في الوقـت الراهن على تشكيل مجلس وطني يضم ممثلي قوى الإعلان وناشطين ومثقفين ديمقراطيين أن يكون خطوة نحو إعادة تأهيل الذات المطلوبة، والإعداد لموجة جديـدة مـن الحـراك الديمقراطي. وفي تقدير كاتب هذه السطور أن البلاد مقبلة على أزمة سياسية كبيرة خـلال عامين أو ثلاثة، نتيجة التقاء تفاقم مفاعيل الليبرالية الاقتصادية، وتعنت النظام حيال الداخل وإصراره على سياسة القبضة الحديدية، وعجزه عن اقتراح أية مخارج إيجابية لمـشكلات البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودورات التأزم الشرق أوسطية التي تتكرر كل عقد تقريبا. سيكون من المهم جدا تجنيب سوريا حالة فراغ سياسي قـد تنفـتح علـى مخـاطر الفوضى والتنازع الأهلي. هذا يرتب على الديمقراطيين السوريين، وقوى "إعلان دمـشق" بالخصوص، دورا كبيرا يتعين تأهيل الذات منذ الآن للقيام به. أعني دور القوى المنظمـة التي تستطيع أن تفرض على النظام تنازلات حقيقية من أجل السوريين، أو تتـدارك أسـوأ الاحتمالات إن شهدت البلاد فراغا سياسيا.

ختاما، كان "إعلان دمشق" دفقة حيوية وحرية في بلد تعرض مجتمعه لقـسوة رهيبـة طوال عقود. وجاء ليعبر عن أفضل ما لدى السوريين من إرادة تحرر وإبداع وحب لبلادهم. ووقفت في وجهه وأعاقت تطوره أسوأ مصاعبهم وأشد أمراضهم استعصاء على المعالجة. فإذا كانت قطاعات مهمة منهم توافقت على الائتلاف حول تلك الوثيقة، فإنه لا شيء يمنع أن يطوروا في الفترة المقبلة أفكارا أصيلة وأشكال تعاون مبتكرة لمستقبل ديمقراطي لسورية.

١٨ أكتوبر..
نجح الإضراب وتعثرت الحركة

محمد القوماني *

مقدمـة:

شكّل إضراب الجوع الذي شنّته مجموعة من قادة الأحزاب والجمعيات والشخـصيات بتونس نهاية عام ٢٠٠٥م محطة فارقة، وخطوة نوعية على طريق نضال التونـسيين مـن أجل الديمقراطية، وصراع المعارضة مع نظام الرئيس بن علي. أسس الإضراب لما بـات يعرف بحركة ١٨ أكتوبر. لقي الإضراب تعاطفا واسعا في الداخل والخارج، وأربك السلطة التي كانت تنظم القمة العالمية لمجتمع المعلومات. كما فتح آفاقا لعمل المعارضة التونـسية، وأعطاها المبادرة في إحدى الحالات الاستثنائية. لكن هل استطاعت هيئة ١٨ أكتوبر التـي تشكّلت عقب إنهاء الإضراب أن تضطلع بالمهام التي أنيطت بها ؟ وهل لا تزال حركة ١٨

---

* ناشط حقوقي وسياسي- تونس.

أكتوبر تمسك بزمام المبادرة السياسية بتونس اليوم؟ وكيف نقيم حصاد هذه الحركة بعد عام ونصف العام من انطلاقها؟ وإلى أي مدى تبدو المعارضة التونسية قريبة من هـدفها فـي تحقيق الانتقال الديمقراطي؟ تلك أهم الأسئلة التي نحاول التطرق إليها في هذه الورقة.

١- إضراب ١٨ أكتوبر: دوافع موضوعية مجمعة

منذ الإضراب الشهير عن الطعام الذي خاضه الصحفي توفيق بن بريك سنة ١٩٩٩م من أجل تمكينه من الحصول على جواز سفر، ورفع المضايقات المـسلطة عليـه، وهـو الإضراب الذي لقي صدى ومساندة واسعين في الداخل والخارج وحقق هدفه المعلن، منـذ ذلك الحدث تكاد تصبح تونس عاصمة للإضرابات عـن الطعـام،نظرا لتعـدد الحـالات واستمرارها وتوسعها في صفوف النشطاء السياسيين والحقوقيين خاصـة. لكـن يبـدو أن عوامل موضوعية عديدة تجمعت لتجعل من إضراب ١٨ أكتوبر ٢٠٠٥م حدثا نوعيا في هذا السياق.

خلافا للتوقعات المتفائلة بإمكانية حدوث انفتاح سياسي وتحسن في أوضاع الحريـات، مع اقتراب موعد انعقاد الجزء الثاني من القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي احتـضنته تونس أيام١٧و١٦ و١٨ نوفمبر٢٠٠٥م حدث العكس، حيث صعدت السلطة التونسية مـن إجراءاتها التي تستهدف جمعيات المجتمع المدني المستقلة، وضيقت على حريـة التنظـيم والتعبير والاجتماع وممارسة الحق النقابي. فتم منع انعقـاد المـؤتمر التأسيـسي لنقابـة الصحفيين، ومنع عقد المؤتمر السادس للرابطة التونسية للـدفاع عـن حقـوق الإنـسان، وأخرجت جمعية القضاة من مقرها الرسمي بقصر العدالة تمهيدا لحلها. ولم يـتم إطـلاق سراح المساجين السياسيين بعد ١٥سنة من الحكم عليهم.

الإجراءات المتخذة بحق نقابة الصحفيين وجمعية القضاة ورابطة حقوق الإنسان جاءت بعد جدل امتد خلال السنوات والأشهر الماضية، سبقها الاعتقال التعسفي للمحامي محمد عبو في غرة مارس ٢٠٠٥م، والزج به في السجن بمقتضى عقوبة سلطت عليه إثر محاكمة رأي أجمع مئات من زملائه الذين ترافعوا عنه، وتضامنوا معه فيها وكل المراقبين لها على أنها لم تتوفر فيها شروط المحاكمة العادلة. ومن قبل ذلك أسقطت السلطة جميع قوائم التحـالف الديمقراطي في الانتخابات البلدية في عام ٢٠٠٥م، إضافة إلى الخروقات الفادحة للقـانون

بحق الحزب الديمقراطي التقدمي خلال مشاركته في الانتخابات التشريعية في أكتوبر ٢٠٠٤م، بدءا من التلاعب بقائمته من قبل الإدارة، وانتهاء بمنع بيانه الانتخابي. والأهم من ذلك كله إدخال تعديلات واسعة على الدستور في عام ٢٠٠٢م في الاتجاه المعاكس لمطالب المعارضة، بما زاد من اختلال التوازن بين السلطات، وألغى تحديد الولايات الرئاسية، وأفقد الدستور وظيفته الأساسية في تقييد سلطة الحاكم، وألغى أي احتمال للتداول السلمي للسلطة، وعمق الأزمة الدستورية في البلاد. تمخض عن ذلك الانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة ٢٠٠٤م التي جاءت نسخة أكثر رداءة من سابقاتها في إعادة إنتاج السلطة ذاتها، والمشهد السياسي نفسه. حدث كل ذلك ومرت جميع المحطات السياسية دون صدور عفو عام عن المساجين السياسيين الذين مضى على سجن بعضهم ١٥ عاما، وهو المطلب الذي أجمعت عليه المعارضة وكثفت نداءاتها من أجل تحقيقه منذ انتخابات ١٩٩٩م.

في ضوء ما سبق يمكن القول إن المؤشرات تجمعت على أن السلطة ماضية في نهجها الانغلاقي، وإن جميع أبواب المشاركة السياسية موصدة أمام الجميع؛ مما عمق الاحتقان والشعور بالإحباط وعجل بالتقاء المتضررين على اختلاف اتجاهاتهم. وسط تأثر إيجابي غير خاف بحركة كفاية في مصر، وتصاعد دعاوي الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي جاء إضراب ١٨ أكتوبر مدفوعا بعوامل موضوعية، تقدم فيه العمل على النظر، وأعطيت الأولوية فيه للاحتجاج على ما هو قائم على حساب التفكير في المنشود.

أعلن المضربون في بيانهم للرأي العام الذي وزعوه يوم ١٨ أكتوبر، وكذلك خلال مداخلاتهم المختلفة في وسائل الإعلام بعد ذلك، أن حالة الانغلاق السياسي، وسد جميع أبواب النشاط المدني المستقل، وتعطل الحياة العامة هي التي دفعتهم إلى ما أقدموا عليه. وبالتالي فهم يعبرون من خلال الإضراب المفتوح عن الطعام وتعريض صحتهم، بل حياتهم إلى الخطر الحقيقي عن يأسهم من إدارة الحكم للشأن العام، ويحملون السلطة المسئولية الكاملة عن حالة الاحتقان في صفوف النخب والجماهير الواسعة. فالإضراب كان تعبيرًا عن اليأس وناقوس خطر ورسالة بليغة في التحذير مما تخبئه المرحلة المقبلة.

جاء في النداء الأول للمضربين الذي نشر يوم ١٨ أكتوبر "أن هذا التوجه الأمني المنهجي الذي يواجه به النظام مكونات المجتمع المدني والأحزاب السياسية لم يترك للنخب السياسية والاجتماعية من خيار سوى الإذعان للقوة الغاشمة، أو مواجهتها بالطرق السلمية. وإزاء هذا الوضع قررنا نحن ممثلي الأحزاب السياسية والهيئات المدنية الممضين أسفله[1]

الدخول في إضراب جوع مفتوح بداية من يوم الثلاثاء ١٨ أكتوبر ٢٠٠٥م " وذلك من أجل حرية العمل الحزبي والجمعياتي، وحرية الإعلام والصحافة، وإنهـاء معانـاة المـساجين السياسيين.

فالإضراب، بقدر ما يعبر عن حالة اليأس من الحكم يعبر من جهة ثانية عن تـصميم التونسيين وفي مقدمتهم قادة الأحزاب والجمعيات على التمسك بحقوقهم المشروعة، والذهاب بعيدًا في انتهاج جميع الأشكال السلمية للدفاع عنها، وحمل السلطات على الاعتراف بها.

ولعلّ الطابع الجماعي لهذا الإضراب وما رفعه من مطالب تتصل بالحياة العامة، وبما ضم من عناصر ترمز إلى التعدد المهني، من محامين وقضاة وصحفيين، والتنوع الفكـري والسياسي للمضربين، من الإسلاميين إلى الشيوعيين، وتوحد الأحزاب والجمعيات،كل ذلك أعطى التحرك بعدا نوعيا.

كما أن التضامن الذي عبرت عنه الأحزاب والجمعيات والشخصيات الوطنية وبعـض القطاعات المهنية، والمساندة التي تلقتها المبادرة من الجهات الداخلية للبلاد، عناصر أعطت لهذا التحرك طابعه الوطني وزخمه الميداني، وهما هدفان لا يخفيان في إطلاق المـضربين لهذا التحرك؛ من أجل خلق حالة نهوض سياسي حقيقي وضاغط في وجه هجمـة الـسلطة وتصعيد مضايقاتها للنشاط السياسي والحقوقي في الفترة السابقة على الإضراب.

٢- الإضراب حقق أهدافه المباشرة

لا نكشف سرا إذا قلنا أن قادة الأحزاب والجمعيات الذين دخلوا في إضراب مفتوح عن الطعام يوم ١٨ أكتوبر ٢٠٠٥م، خطّطوا لتحركهم واختاروا التوقيـت المناسـب ليواكـب استضافة تونس للجزء الثاني من القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

ولا ضير أن تستعد المعارضة للاستفادة من ذلك الحدث الذي جعل تونس محطّ أنظار العالم في موضوع وثيق الصلة بمطالب المجتمع التونسي والحركة الـسياسية والحقوقيـة. فالطرف الرسمي التونسي عمل جاهدا منذ فترة بعيدة على استثمار هذه الاستضافة للدعايـة السياسية، وإظهار مدى رضي المجتمع الدولي على أداء النظام التونسي ومكافأته على ذلك. وهو لا ينفك يفاخر عبر وسائل الإعلام المختلفة بإنجازاته في مجـال تطـوير الإعـلام، والاتصال وتيسير وصول المعلومات للمواطن بمختلف أنواعها وبأحدث التقنيات. وكان على

المعارضة أن تتحرك من جانبها، وبإمكانياتها المحدودة جدا -مقارنة بإمكانيـات الدولـة - لتكشف الحقيقة وتسلّط الأضواء على واقع الحريات في تونس، وخاصـة حريـة الإعـلام والاتّصال. وتستفيد من حدث القمة لانتزاع مكاسب في هذا المجال، وتحسين حالة حقـوق الإنسان.

كانت استعدادات السلطة منصبة على الإعداد المادي والاتجاه بالقمـة إلـى الطـابع الاحتفالي. وكانت اهتمامات المجتمع المدني مركّزة على مضمون القمة وأهـدافها، وكـان موقفها موحد ا منذ البداية على أن إطلاق الحريات الفردية والعامة، وتوسيع مجال الإعلام والاتصال، وإقرار حرية التنظيم الحزبي والجمعياتي وإنهاء المحاكمات السياسية، وإطـلاق سراح جميع مساجين الرأي، وهي البراهين الوحيدة لإثبات جدارة تونس باحتـضان هـذه التظاهرة العالمية.

جاء إضراب ١٨ أكتوبر امتدادا لكل الجهود التي بذلتها جمعيات المجتمع المدني خلال الاجتماعات التحضيرية المختلفة لهذه القمة. واستطاع هذا التحرك الرمزي، البـسيط فـي ظاهره والعميق في دلالته، أن يخلق الحدث وأن يجذب الاهتمام، وأن يخرج الإعلاميين من تحت قبة قصر المعارض بالكرم، ومن الخيام التي أعدتها لهم السلطات، ليزوروا المضربين بالمكتب الصغير للمحامي العياشي الهمامي، ليغطّوا تحركهم، ولينقلوا إلى العالم مطـالبهم الثلاثة في تحرير الإعلام، وإقرار حرية التنظيم، وإنهاء معاناة المساجين السياسيين وسـن قانون العفو التشريعي العام. ولا نبالغ إذا قلنا إن الإضراب حقق هدفه في علاقته بالقمـة، خاصة بعد استحالة عقد قمة المواطنة، التي دعا إليها عدد من الجمعيات غير الحكومية في تونس والخارج، ورفضت السلطات منح فضاء لهذه التظاهرة أو السماح بها في أي فـضاء خاص.

كان موعد القمة وما يتيحه من مناسبة نادرة من التغطية الإعلاميـة هـدفا مباشـرا للمضربين، لكنه لم يكن الهدف الرئيسي على ما يبدو. إذ تعد حركة ١٨ أكتوبر في جوهرها حركة سياسية من أجل تجاوز حالة الإحباط التي أصابت المجتمع المدني من جراء تصعيد السلطة لإجراءاتها ضده، ومن أجل الخروج من حالة التشتت التـي عليهـا المعارضـة، والتقائها على حد أدنى مشترك في وحدة ميدانية لا مجال فيها للإقصاء، ومن أجل خلق حالة نهوض سياسي حقيقي وضاغط للتأثير في ميزان القوى السياسي، والضغط على السلطة.

وهنا أيضا يمكن القول إن الإضراب، وإن لم يحقق مطالبه الثلاثة، فإنه حقق نجاحـا ربما فاق المأمول، قياسا بالظروف الصعبة التي تعمل فيها المعارضة. فقد استطاعت أعمال المساندة داخليا وخارجيا،ونخص بالذكر الوفود التي كانت تزور المضربين يوميا، أن تجعل من الإضراب حدثا نوعيا، وتخلق حوله زخما ميدانيا وفكريا وسياسيا وعاطفيا بالغ الدلالة، بما رشح حركة ١٨ أكتوبر لتكون منعطفا في تاريخ المعارضة التونسية وكفاحها من أجـل الحرية والكرامة.

٣- من الإضراب إلى هيئة ١٨ أكتوبر: بداية الصعوبات

أعلن المضربون يوم ١٨ نوفمبر ٢٠٠٥م في ندوة صحفية كانت محط أنظار وسـائل الإعلام الأجنبية التي أنهت تغطية أعمال قمة المعلومات، إيقاف الإضراب استجابة لدعوات صادرة عن لجنة المساندة وعن شخصيات سياسية وحقوقية وطنية ودولية وفـي مقـدمتها المحامية الإيرانية شيرين عبادي الحائزة جائزة نوبل للسلام، والسيد سيديكي كابـا رئـيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان الأسبق، اللذان زارا المضربين عن الطعام يوم ١٧ نوفمبر ٢٠٠٥م. تعهد المضربون بمواصلة النضال من أجل تحقيق المطالب الثلاثة التي رفعوهـا، كما أعلنوا اتجاههم إلى تشكيل هيئة وطنية يعهد إليها بمتابعة العمل. وحـدد بيـان إنهـاء الإضراب يوم ١٨ نوفمبر ٢٠٠٥ مهمتين أساسيتين للهيئة : " الحفاظ على وحـدة العمـل لتحقيق المطالب الثلاثة التي تجمع حولها المضربون وجميع القوى التي عبرت عن مساندتها لهم.

فتح حوار وطني حول القضايا الأساسية التي تقتضيها بلورة مشروع بديل ديمقراطـي يكفل لجميع التونسيين التعايش فيما بينهم آمنين على حقوقهم وحرياتهم الأساسية"[٢].

تم يوم ٤ ديسمبر ٢٠٠٥م الإعلان عن حل اللجنة الوطنية لمساندة الإضـراب التـي تشكلت للغرض، وتأسيس هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات. وجاء في البيـان الـصحفي الأول الذي وقعه أعضاء الهيئة[٣] أنها تسعى إلى:

أولا: مواصلة العمل الموحد بالروح نفسها التي طبعت تحرك ١٨ أكتوبر والمتـسمة بالجرأة والميدانية.

ثانيا: إنشاء "منتدى ١٨ أكتوبر" كفضاء للحوار بين مختلف الحساسيات الفكرية والسياسية التونسية حول القضايا الأساسية التي يقتضيها الانتقال إلى الديمقراطية في بلادنا(....)

ثالثا: مواصلة الحوار مع مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية والهيئات المدنية المعنية بالنضال من أجل الحرية، ومن أجل إقامة دولة ديمقراطية، ومجتمع مدني قوي وفاعل بهدف توسيع تركيبة الهيئة، وتأمين مشاركة هذه الأطراف في أعمالها على قدم المساواة وعلى الأسس نفسها والأهداف التي قامت عليها.

إن النجاح الذي حققه الإضراب، والآمال التي علقت بحركة ١٨ أكتوبر جعلت السلطة تضاعف من جهودها، وتعدد أساليبها في مواجهة هذه الحركة، خاصة بعد الإخفاق الإعلامي الرسمي الواضح خلال قمة مجتمع المعلومات.

هذا ما يفسر استهداف بعض رموز حركة ١٨ أكتوبر، وفي مقدمتهم الأستاذ أحمد نجيب الشابي الأمين العام للحزب الديمقراطي التقدمي آنذاك نظرا لخصوصية موقعه، بحملات إعلامية مغرضة بلغت حد الإسفاف، من ذلك نشر أخبار متطابقة بصحف عربية وتونسية معلومة عن انضمامه إلى التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وتأدية البيعة لمرشدها العام السيد مهدي عاكف. بما يعنيه ذلك من تعبير عن غضب السلطة من التقارب بين إسلاميين وعلمانيين، وعن الارتباك في صفوف السلطة الذي فرضته حركة ١٨ أكتوبر.

كما كان الاستهداف يجري عبر اتهام الحركة بالارتهان للخارج والاستقواء بالسفارات الأجنبية، أو عبر التخويف من عواقب التحالف مع الإسلاميين واستعادة القاموس الممجوج في وصف هذا التيار، والتشهير به، أو عبر التشجيع -في وقت لاحق- على تشكيل تحالفات مضادة لحركة ١٨ أكتوبر لا تستمد برنامجها فيما يبدو من أغراض ذاتية، ومطالب ومقترحات في مواجهة سياسات الحكم المختلفة، بقدر ما تستمد بواعث تأسيسها من مواجهة طرف آخر في المعارضة، أو عبر تسخير بعض الأقلام للترويج لمثل هذه التحالفات والدعاية لها مقابل الافتراء والدس والمغالطة والتشويه لحركة ١٨ أكتوبر ومكوناتها في صيغ مشحونة وحملات مسعورة تذكر بأجواء الحقبة المظلمة من تسعينيات القرن الماضي.

ويبقى الأسلوب الأنجع والأفضل لدى السلطة هو فرض رقابة أمنية دائمة على أعضاء هيئة ١٨ أكتوبر ومنعهم من الاجتماع أو الاتصال بأية جهة أخري. وهو الأسلوب الذي لا تخفي آثاره في محاصرة الحركة، وشلّ أنشطتها.

وإذا كانت كل هذه المؤشرات تشكل دلائل إضافية على صحة توجه حركة ١٨ أكتوبر، وجديتها وتدشينها لمرحلة نوعية في تاريخ المعارضة التونسية، فإنهـا لا تكفـي وحـدها لاستنتاج أن هذه الحركة حققت المنعطف المطلوب في علاقة المعارضة بالسلطة.

قامت الهيئة بجولة ناجحة في الخارج، وكان عليها أن تتواصل مع اللجان الجهوية التي تشكّلت داخل البلاد لمساندة الإضراب. تلك مهمة تأخرت كثيرا،ثم صارت بالغة الـصعوبة مع تشديد السلطة لإجراءات الحصار والمنع، ولعل عدم إنجازها في النهاية كانت له آثـار سيئة على مستقبل جماهيرية حركة ١٨أكتوبر وحيويتها الميدانية. بعد مرور بضعة أسـابيع تلاشت تلك اللجان، وعادت أجواء المعارضة إلى الانقسام والاستقطاب.

كما أن هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات باعتبارها إطارا جامعا وآلية للتنسيق بـين ممثلي الأحزاب والتيارات السياسية وفعاليات المجتمع المدني والمستقلين، الذين شاركوا في الهيئة كان عليها مسئولية وضع برنامج تفصيلي وروزنامة محددة لتعميـق الحـوار بـين مختلف الأطراف حول القضايا الأساسية والشروط التي يقتـضيها الانتقـال الـديمقراطي بتونس، سواء فيما يتعلق بعلاقة أطراف المعارضة ببعضها، آنيا ومستقبلا، أو فيما يتـصل بعلاقة المعارضة بالسلطة.

وقد أكدت المطالب الثلاثة المرفوعة النهج الإصلاحي لحركة ١٨ أكتوبر، وبدت مقنعة ومعبئة وحازت دعما واسعا من النخب من مختلف الاتجاهات والقطاعات، فإنها كانت أقرب إلى الأرضية الحقوقية التي تحتاج في المرحلة اللاحقة -إلى أن تتوسع- إلى برنامج يختزل المطالب الأساسية للإصلاح السياسي العاجل الذي تحتاجه البلاد، برنامج يراعي الأولويات ويقدر الإمكانيات الحقيقية للمعارضة، ويستجيب لتطلعات أوسع للنخـب ويعبـئ الطاقـات المختلفة في المجتمع من أجل حمل السلطة على الاعتراف بحقوق التونـسيين التـي تبـدو المرحلة مناسبة لها أكثر من أي وقت مضى.

والملاحظ أن المناخ الإقليمي والدولي مثل عاملا مساعدا عليها كما لم يتوفر من قبل. فلا يخفى على المتابع أن بين مكونات حركة ١٨ أكتوبر من يتمسك بالمطالب الثلاثة فقـط أرضية للعمل المشترك ضمن مسار إصلاحي، لا يستبعد التفاوض مع السلطة، والتـصالح معها من أجل تحقيق انفراج في الحياة السياسية، ومن يتطلع إلى تشكيل تحالف سياسي، أو جبهة لمعارضة السلطة ضمن القطيعة معها، وإقامة نظام ديمقراطي بديل يمـثلا انقطاعـا كاملا مع الاستبداد.

ولعل عدم توفيق الهيئة في إنجاز هذه المهمة لم يساعد على دعم رصيد الثقـة بـين الأطراف المكونة لها، وربما تسبب في انسحاب بعض أعضائها، والإبقاء على حالـة مـن الغموض أو الاستراتيجيات المتباينة، والمسكوت عنها داخل هيئـة ١٨ أكتـوبر للحقـوق والحريات.

من جهة أخرى لم ير النور منتدى ١٨ أكتوبر المعلن في البيـان التأسيـسي للهيئـة "كفضاء للحوار بين مختلف الحساسيات الفكرية والسياسية التونسية حول القضايا الأساسـية التي يقتضيها الانتقال إلى الديمقراطية في بلادنا" والذي ستعهد إليه مهمـة صـياغة عهـد ديمقراطي يحدد الضوابط المرجعية والسياسية والأخلاقية التي تؤمن الحقوق والحريات في كل الظروف، وتوضح أركان المجتمع الديمقراطي والنظام السياسي الذي يكفلـه، وتبـين الاستحقاقات الداخلية والخارجية لهوية تونس العربية الإسلامية.

هذا المنتدى لم يتأسس بعد مضي أكثر من عام عن إعلانه. واضطرت الهيئة لإصدار أول وثيقة ذات طابع فكري بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في ٨ مارس٢٠٠٧م قبل تـشكيل المنتدى ودون أن تجري حوارا عميقا حول المسائل المثارة بين الأطراف السياسية المكونة لحركة ١٨ أكتوبر، وفي صفوف قواعدها بصفة خاصة.

فضلا عن بقية الأطراف السياسية وهيئات المجتمع كما أعلن في البداية. الأمر الـذي جعل الوثيقة الصادرة على أهميتها لا تلقى التجاوب المطلوب، ولا تقـرب مـن الأهـداف المرجوة. فهي أقرب إلى البيان السياسي منه إلـى الوثيقـة الفكريـة لمرجعيـة. وجـدير بالملاحظة أن فكرة المنتدى جاءت استجابة للضغوط التي مارستها الأطراف السياسية التي ساند قسم منها الإضراب لكنها كانت تعترض مبدئيا على العمل المشترك مـع الإسـلاميين فضلا عن التحالف معهم.

وكان مؤملا أن يكون المنتدى جسرا للتواصل بين مكونات المعارضة وإطارا تمارس فيه الضغوط اللازمة على الطرف الإسلامي للإفصاح عن مواقف واضحة ومطمئنة في القضايا الخلافية، ولإثبات التطورات التي يقال إنها تحققت في صفوفه لما يرشحه للدخول في المنتدى الديمقراطي، ومربع العمل المشترك.

هذا ما يبدو واضحا من خلال المبادئ التي حددتها الوثيقة المسماة "مشروع أرضية منتدى ١٨ أكتوبر" ومنها: "تنظيم حوار علني وشفاف في الداخل وفي المهجر حول القضايا التي شقت صفوف الحركة السياسية والمدنية(...) والتحضير من خلال ذلك الحوار لصياغة عهد ديمقراطي يتضمن مبادئ وأسس النظام الجمهوري، التي يتقيد بها جميع الفرقاء وتشكل مدونة سلوك للمواطنة (...) والارتقاء بالعلاقة بين قوى المعارضة إلى مستوى من الوحدة (...) والسعي إلى تشريك كل القوى السياسية وهيئات المجتمع المدني في هذا الحوار تحقيقا للوفاق المنشود الذي يجب أن يشمل جميع قوى التغيير في البلاد."[٤]

إضافة إلى كل ذلك فإن الهيئة لم تعين حتى الآن منسقا لها ولا متحدثا باسمها، على غرار حركة "كفاية" بمصر. وتقلصت الهيئة بانسحاب بعض أعضائها أو عدم انتظام بعضهم في حضور الاجتماعات والمشاركة في أنشطتها، بدلا من أن تتوسع دائرتها، وتقترب أكثر من أن تصبح عنوان المعارضة التونسية.

٤- حصاد حركة ١٨ أكتوبر : بحث في أسباب التعثّر

٤-١ تحركات ١٨ أكتوبر تقابل بالمنع والقمع: الإرادية تصطدم بموازين القوى المختلة

انطلقت هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات من الأرضية التي حددتها في البند الأول من إعلان تأسيسها، وهو "مواصلة العمل الموحد بالروح نفسها التي طبعت تحرك ١٨ أكتوبر والمتسمة بالجرأة والميدانية" فحاولت فرض معادلة جديدة على الساحة من خلال ظهور هيئة مستقلة تستمد شرعيتها من إرادتها السياسية، ورفض حالة الأمر الواقع الذي تفرضه السلطة متجاهلة مسألة قانونيتها.

أصدرت الهيئة بيانات، ودعت إلى اجتماعات باسمها، بمقرات الحـزبين القـانونيين المشاركين بها. لكن تلك الإرادة اصطدمت بالمنع الصارم لهذه الاجتماعات من قبل السلطة، وهذا ما أقرته الهيئة في بلاغها الصحفي المؤرخ في ٢١ فبراير ٢٠٠٦م. أصبح الاجتماع بمقرات الحزب الديمقراطي التقدمي والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، وهمـا حزبان قانونيان يخضع، سواء في العاصمة أو خارجها، لإرادة الأمن السياسي الذي يقـرر أي اجتماع يعقد، وأي اجتماع يمنع، وأي مواطن يدخل مقر الحزب، وأي مواطن يمنع عليه الدخول. في ربيع عام ٢٠٠٧م فقط منع الأمن السياسي ما لا يقل عن عـشرة اجتماعـات بمقرات الحزب الديمقراطي التقدمي، والتكتل الديمقراطي مـن أجـل العمـل والحريـات بالعاصمة وبالأقاليم المختلفة (سوسة، صفاقس، قابس...)

وتتعرض هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات منذ إعلان تأسيسها فـي مطلـع شـهر ديسمبر ٢٠٠٥م إلى المحاصرة والحرمان من عقد اجتماعات. كما يتعرض أعضاؤها إلـى الملاحقة والتعنيف وحملات التشويه عبر عدد من الصحف المأجورة.".(الموقف عدد ٣٤٨)

كما منعت السلطة المؤتمر الصحفي للهيئة الذي دعت إليه يـوم ٢١ فبرايـر ٢٠٠٦م بمقر الحزب الديمقراطي التقدمي، ولم يسمح إلا بحضور قيادة الحزبين القـانونيين،و لـم يحضر المؤتمر سوى ممثلين عن الصحافة الأجنبية.[٥]

حاولت الهيئة تصعيد الضغط على السلطة فدعت إلى تجمع عام حـول الحـق فـي الاجتماع بمقر التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات يوم ٢٤ فبراير ٢٠٠٦م جابهته السلطة بتعزيزات كبيرة من الأمن "ومنعت بالقوة أعضاء هيئة ١٨ أكتوبر، وسائر القيادات من الوصول إلى مكان التجمع، واعتدت بالعنف الشديد على العديد من المـشاركين (....) وحجزت بمداخل العاصمة عددا من المشاركين القادمين من الجهات الداخلية "[٦].

وفي السياق نفسه منعت قوات الأمن يوم الجمعة ١٧ مارس ٢٠٠٦م تجمعا سلميا من أجل المطالبة بالحريات السياسية في الذكرى الخمسين لاستقلال تونس، دعت إليه هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات. وأشار البيان الذي أدان المنع إلى تعرض عدد من أعضاء الهيئة إلى العنف على أيدي قوات الأمن. هذا نوع من الإعلام ربما يزيـد فـي تغذيـة الخـوف والإحباط أكثر مما يشهر بالسلطة، ويدفع إلى مزيد التعبئة.

أدي الاستنفار الأمني والمحاصرة الشديدة لأنشطة هيئة ١٨ أكتوبر إلى انكفاء الحركة في ظل موازين قوى بالغة الاختلال، وأصبحت الهيئة تعمل في أجواء أشبه بأوضاع الحركة السرية، بعد أن كان الخروج إلى العلن من أهم مكاسب المعارضة. لم تستطع الهيئة المحافظة على التعبئة والتعاطف في المستوى المطلوب، وكاد ينحصر عملها في إصدار بيانات في المناسبات، وبقيت الحركة تقاوم من أجل البقاء أكثر مما تقاوم من أجل البناء.

لم يكن التقارب بين جناحي المعارضة العلماني والإسلامي أهم إضافات حركة ١٨ أكتوبر، بل أيضا الالتقاء بين المعارضة القانونية المستقلة والمعارضة اللا قانونية المحظورة. إضافة إلى التقاء الأحزاب والجمعيات في إطار مشترك. هذا مكسب نوعي، على الأطراف المكونة لحركة ١٨ أكتوبر أن تحافظ عليه.

لقد نجح الحزب الديمقراطي التقدمي في إعادة المصداقية للمعارضة القانونية، وتعزز موقعه بالتكتل من أجل العمل والحريات. ومع إصرار السلطة على منع أنشطة حركة ١٨ أكتوبر على خلفية عدم قانونيتها، وإبداء مرونة محسوبة مع التقدمي والتكتل، فإن التحدي يكمن في ابتكار الصيغ التي تدمج اللا قانوني في الفضاء القانوني، وتوسع هذا الفضاء بقدر ما تحافظ عليه، بدلا من تعريضه للضياع في لحظة قد يغلب عليها الاندفاع أو تسيطر فيها أنماط التفكير والممارسة القديمة وثقافة النضال السري. وتخطئ حركة ١٨ أكتوبر بجميع مكوناتها إذا استهانت بمكسب القانونية. كما تخطئ حين لا تحافظ على التمايز بين الفضاءين الحزبي والجمعياتي.

هذا التراجع في حركة ١٨ أكتوبر سمح للسلطة باستعادة المبادرة مجددا، والخروج من حالة الارتباك والإنهاك التي سببها الضغط الإعلامي الهائل الذي غلب على تردي الوضع السياسي والحريات عقب قمة المعلومات. فشددت قبضتها مجددا على المجتمع المدني، وحاولت تحويل الأنظار، والاهتمام من مسألة الحريات والإصلاح السياسي التي فرضها إضراب ١٨ أكتوبر، إلى موضوع الاستقطاب الذي تحبذه وتروج له وتعمل عليه محليا وخارجيا منذ مطلع التسعينيات، وأعني الخيار بين نظام سياسي حداثي ومجتمع مدني بلا إسلاميين تمثله السلطة ومن يقف إلى جوارها في الخندق نفسه، مقابل مشروع سياسي رجعي ومتطرف ومغذي للإرهاب يمثله الإسلاميون، ومن يتحالف معهم.

في هذا السياق نفهم الحملات الصحفية ضد حركـة ١٨ أكتـوبر وانخـراط بعـض الأطراف السياسية فيها على غرار "الشيوعيون الـديمقراطيون" أو "الحـزب الاشـتراكي اليساري" لا حقا و"حزب العمل الوطني الديمقراطي" اللذين ركزا على نقد التحالف مع حركة النهضة، وأدانا أي عمل مشترك معها، وذهبا إلى حد اتهام حركة ١٨ أكتوبر بمحاولة فرض اختيارات من الخارج.

جاء في بيان وقعه ٢٦ عضوا من الحزب الاشتراكي اليساري مؤرخا في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٦م ما يلي "لقد أوضح البيان الصحفي بما لا يدع مجالا للشك أن الإضراب تم الإعداد والتخطيط له بالاتفاق التام بين الحركة الديمقراطية واليسارية وحركة " النهضة " على عكس ما سمعناه من تصريحات، وأن "هيئة ١٨ أكتوبر" ليست إلا إعلانا عن هذا التحالف الصريح بين جميع هذه الأطراف.

وعلى هذا الأساس نؤكد أن هذا التحالف الجديد لا يمثل تقدما للحريات الديمقراطية بل يمثل خطرا جديدا عليها لأنه يبث الوهم حول ديمقراطية "حركـة النهـضة " ويلعـب دور الوسيط من أجل إشراكها في الحياة السياسية وفي السلطة كما يروج له "مشروع الإصـلاح الأمريكي/الأوربي".

٤-٢ خطاب سوداوي يقوم على التنافي

يمكن اتخاذ بيان هيئة ١٨ أكتوبر المؤرخ في ١٧ مارس ٢٠٠٦م بمناسبة مـرور ٥٠ عاما على استقلال تونس نموذجا للخطاب السوداوي ذي النبرة العالية جدا، الذي نعده إحدى سلبيات هذه الحركة. استعمل البيان عبارة "الاستقلال السياسي لتونس "، وضعها في نزعة يسراوية غير خافية، وفي قطيعة مع الخطاب السائد حول استقلال تونس الذي يفخـر بـه التونسيون رغم نواقصه. لم يشر البيان إلى أية مكاسب تحققت خلال خمـسين سـنة مـن الاستقلال، واكتفى بتضخيم الإخفاقات، بما يرسم صورة قاتمة عن الوضع لا تبعث على أي تفاؤل.

إن خمسين عاما من حكم النظام القائم أكدت عجزه عن تحقيق تنمية وطنيـة شـاملة تستجيب لمقتضيات النهوض بالبلاد، وتضمن مقومات العيش الكريم للشعب، فتفاقمت التبعية وهدرت الثروات العمومية، وتفشى الفساد والإثراء غير المشروع وتعمقّـت الاخـتلالات الاجتماعية بين الفئات والجهات، وانتشرت البطالة بما في ذلك في أوساط أصحاب الشهادات العليا وتدهور مستوى العيش، وتلاشت تدريجيا المكاسب المحققـة فـي مجانيـة التعلـيم والصحة، وتفاقمت الجريمة وحلّت بالمجتمع أزمة قيمية غير مسبوقة وشهدت البلاد تصحرا ثقافيا خطيرا بفعل القيود المضروبة على حرية الإبداع والنشر.

كما أكدت تنكر الحزب الحاكم لتضحيات الشعب التونسي وطموحات الحركة الوطنية وذلك بإرساء نظام استبدادي قائم على الحكم الفردي المطلـق، وإلغـاء دور المؤسـسات وطغيان جهاز الأمن والمخابرات على الحياة العامة وفق أسـلوب اسـتثنائي قـائم علـى "التعليمات" عوضا عن القانون رغم علاّته.

وقد أقامت السلطة المنبثقة عن هذا النظام علاقتها بالمجتمع على أسـاس الإخـضاع وفرض الوصاية على كل تعبيراته المدنية والسياسية، وألغت جميـع الحريـات وجرمـت ممارستها، وأحالت الآلاف من المواطنات والمواطنين مـن مختلـف التيـارات الـسياسية والفكرية، ومن النقابيين والحقوقيين على المحاكم، وزجت بهم في السجون، وواجهت بالقمع الوحشي الحركات الاجتماعية الكبرى التي عرفتها البلاد (عامي ١٩٧٨، ١٩٨٤م..) كمـا زيفت على مدى نصف قرن الإرادة الشعبية، ومنعت حصول أي تـداول علـى الـسلطة، وجعلت من الرئاسة مدى الحياة قاعدة للحكم.

وبقدر تفاقم أزمة شرعية نظام الحكم نتيجة ذلك، ازداد ارتهانه بالخارج والاستقواء به على الشعب وقواه الديمقراطية المطالبة بالتغيير، ومضى في استفزاز المـشاعر الوطنيـة للشعب التونسي بإقدامه على التطبيع السافر مع إسرائيل، والتخلي عن واجب التضامن مـع القضايا القومية العادلة في العراق وفلسطين...)[٧]. وفي تناقض واضح مع هـذا البيـان، أصدرت هيئة ١٨ أكتوبر في ٨ مارس ٢٠٠٧م وثيقة حول حقوق المرأة والمـساواة بـين الجنسين[٨] عددت فيها المكاسب النوعية التي تحققت للمرأة التونسية على مستوى التشريعات في مجلة الأحوال الشخصية؛ فيما يتصل بالأسرة وبالتربية والتعليم، وفي ميدان الشغل وفي مجال الحقوق المدنية والسياسية، وأكدت الهيئة تمسكها بهذه المكاسب، وعزمها الراسخ على المحافظة عليها والدفاع عنها في وجه كل تهديد.

إن مقارنة بين الوثيقتين تبرز أن الجامع بينهما هو منطق التنافي الذي لا يثبت الأنا إلا بنفي الآخر. فوثيقة الهيئة حول المرأة تعمدت عدم الإشادة، أو حتى الإشارة إلى دور السلطة في العهدين البورقيبي أو النوفمبري في تحقيق تلك المكاسب، ونسبتها فقـط إلـى جهـود المصلحين من المفكرين وإلى " النضال الدءوب الذي خاضته حركات نسائية من مختلـف المشارب الفكرية ". هكذا تنسب المعارضة لنفسها ما تنفيه عن السلطة، وتوظف المعطيات بحسب السياق والمصلحة، دون توازن أو موضوعية في الخطاب. فإذا كان الأمـر يتعلـق بتقييم أداء السلطة جاء الحصاد سوداويا، وإذا تعلق الأمر بالتهديدات المزعومة من التيـار الإسلامي لمكتسبات الحداثة ارتفع سقف تلك المكاسب وبدت الصورة وردية.

٤- ٣ الانزياح عن البرنامج السياسي..
إلى الخيار المجتمعي ومن العمل المشترك إلى الجبهة

التقى المشاركون في إضراب ١٨ أكتوبر من تيارات فكرية وأحزاب سياسية وجمعيات مختلفة على ثلاثة مطالب جعلوها أرضية للعمل المشترك، وكان لالتقائهم وتوحدهم على هذه الأرضية الدنيا أبلغ الأثر في الأوساط التي ساندتهم بالداخل والخارج. هذا الالتقـاء بـات يعرف "بالحد الأدنى الديمقراطي"، وكان من الممكن أن يشكل أرضية صلبة للنضال الميداني المشترك في اتجاه المزيد من دعم رصيد الثقة بين الأطراف، وتوسيع دائرة المنخرطين فيه. ناهيك عن أن المطالب الثلاثة في تحرير الإعلام وحق التنظيم، وسن قانون للعفو العام على المساجين يحتاج تحقيقها إلى فترة زمنية ليست بقصيرة.

لكن الأسباب والضغوطات والحسابات متعددة، وكانت هناك رغبة شديدة فـي عـدم التقيد بالحد الأدنى، والتطلع إلى ما هو أوسع وأشمل وربما أهم. وبسرعة تم الانزياح عـن البرنامج السياسي إلى الخيار المجتمعي، ومن العمل المشترك إلى الجبهة السياسية. في هذا السياق جاء الإعلان عن أرضية "منتدى ١٨ أكتوبر" والتي ورد فيها "أن مكونات المعارضة تدرك أيضا أن هذا الحد من الحريات الأساسية لا يمثل على أهميته، سوى مدخل لما تقتضيه المرحلة التاريخية الراهنة من تغيير يقطع مع الاستبداد ويؤسس لحياة سياسـية حـرة. ولا يمكن لقوى المعارضة أن تحقق هذا التغير مجتمعـة إلا إذا اتفقـت علـى أسـس النظـام الديمقراطي البديل".

وهكذا وضعت هيئة ١٨ أكتوبر نفسها ضمن مسار صعب في محاولة لطمأنة أطراف خارجة عنها، ربما أكثر من بث الثقة بين مكوناتها.

لا شك أن التقاء العلمانيين والإسلاميين في إطار مشترك، وتوحيد نضالهم، ومحاولة تجسير الخلافات فيما بينهم بضغط بعضهم على البعض الآخر، تشكل جميعا إنجازات مهمة تحسب لحركة ١٨ أكتوبر، وتحتاج إلى مزيد من الدعم والتطوير في تونس وغيرها. وربما يكون التقدم على هذا المسار من أهم عوامل نجاح حركات التغيير الديمقراطي في العالم الإسلامي. لكن الخشية تظلّ قائمة إلى أن تصطدم إرادة الوحدة بحقيقة الاختلاف، وتسود الرغبة في فرض نمط واحد من التفكير في تناقض صارخ مع شعارات التعددية والاختلاف والعمل المشترك. فقد يكون الصراع الديمقراطي بين التوجهات التحررية، والتوجهات المحافظة أقرب إلى الواقع، وأفضل بالنسبة لتطور المجتمعات من محاولة طمس الاختلافات.

ولما كانت المسائل الخلافية المعلنة كقضايا الحوار ذات صبغة دينية غير خافية، وتتصل بالرؤية الاجتماعية أكثر من البرنامج السياسي، وتحيل على الطرف الإسلامي، فإن الخشية تتجه إلى "انتقال الإسلاميين من الملاحقة الأمنية إلى الملاحقة الفكرية" كما علّق أحد المتابعين للحوار الدائر داخل هيئة ١٨ أكتوبر في مقالة متميزة[٩]. أو نزوعهم إلى المناورة الفكرية التي لا تعكس حقيقة قناعاتهم.

ومن المهم في هذا السياق التنبيه إلى التعارض أو التوافق بين صيغ العمل المقترحة ومضامين الحوار الفكري المعلنة. فهل الاتفاق على برنامج عمل مشترك لتحقيق مطالب محدودة يستلزم التوافق على برنامج سياسي بديل للحكم؟ وهل تملك الأطراف المكونة لحركة ١٨ أكتوبر برامج سياسية واضحة ومعلنة؛ حتى تبحث في مدى التوافق بين تلك البرامج ؟ وإذا كان التوافق مطلوبا بين برامج الأحزاب السياسية فما موقع الجمعيات والشخصيات السياسية العامة في هذا التوافق؟ وهل يكفي الاتفاق على أسس النظام الديمقراطي لتتوحد الأحزاب في جبهة سياسية، وتقدم نفسها بديلا للحكم القائم؟ وإذا كان المطلوب توافقا كاملا فلِم تتعدد الأحزاب والجبهات إذن؟

هذه الأسئلة وغيرها المتصلة بفضاء حركة ١٨ أكتوبر تتعلق -في الأساس- بتحديد هوية الحركة، وذلك بضبط دقيق لمنطلقاتها وأهدافها وبرامج عملها وأجندتها الزمنية، ووسائل بلوغ مراميها. ولعل فكرة وحدة المعارضة كما هي مطروحة الآن داخل الحركة بحاجة إلى إعادة نظر جذرية.

٤-٤ أهداف مختلفة غير معلنة واستراتيجيات متباينة

منذ التخطيط لإضراب ١٨ أكتوبر وتنفيذه ظهرت خلافات حول الشخصيات المشاركة ورمزية تمثيلها، وهل كان بعض المضربين يمثلون الهيئات التي ينتسبون إليها أم يعبرون عن مواقف شخصية تلزمهم وحدهم؟. وتجددت الخلافات بمناسبة تشكيل اللجنة الوطنية لمساندة الإضراب وتحديد أعضائها، ومقاييس ضبط التوازنات داخلها. كما تشكلت هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات عقب إنهاء الإضراب وسط أجواء خلافية. استمرت هذه الخلافات تعتمل داخل الهيئة بما لم يساعد على وحدتها ودعم رصيد الثقة بين مكوناتها. فليس من السهل أن تلتقي أهداف الأحزاب أو القيادات الحزبية مع أهداف قيادات الجمعيات أو الشخصيات المكونة للهيئة. وربما كان ذلك وراء انسحاب بعض الأعضاء أو هامشية دور آخرين أو ضمور حماسهم ومشاركتهم.

كان المأمول من تنويع رمزية الأعضاء وتوسيع الهيئة إلى ٢٤ عضوا خلق القوة وحشد التأييد لحركة ١٨ أكتوبر. لكن الأمور لم تكن كذلك في الواقع. فالهيئات الممثلة لا تتوفر على قاعدة جماهيرية أساسية يمكن أن تخلق الزخم الميداني المطلوب مما أضعف من شعبية الحركة. وبعض الرموز أو القيادات لم تحصل على تفويض ديمقراطي معلن في قرارهم بالمشاركة باسم الهيئات التي ينتسبون إليها مما عسر دورهم في حشد التأييد. وبعض الأطراف أو الشخصيات اكتفت بتسجيل حضورها خدمة لأجندة شخصية أو للتغطية على ضعفها، دون اقتناع بالمسار أو القدرة على التأثير فيه. كما أن ظروف العمل السري للهيئة أربكت أداءها وأضعفت اجتماعاتها، ولم تتح لها التواصل الأدنى مع القاعدة الجماهيرية التي يفترض أن تمنحها دعمها. هكذا تجمعت الأسباب التي حالت عمليا دون تحول الهيئة إلى حركة، وبدت المواقف الصادرة عن الهيئة لا تلزم سوي من يشاركون في اتخاذها. بل ربما أصبح الحديث عن هيئة من عدة أشخاص أدق- عمليا- من الحديث عن حركة ١٨ أكتوبر.

وإذا استحضرنا قائمة التجارب العديدة الفاشلة في العمل المشترك وفي التحالفات التي لم تعمر طويلا (الثلاثي، الرباعي، الخماسي...) التي عرفتها المعارضة التونسية خلال العقدين الأخيرين خاصة، تزداد المخاوف على مصير حركة ١٨ أكتوبر.

وتظل مسألة غموض هوية الحركة المشار إليها فيما سبق، إضافة إلى أزمة الثقة، وأزمة الزعامة، ومسألتي العلاقة بالسلطة والعلاقة بالخارج من أهم المسائل التي يتوقف عليها مستقبل الحركة.

فعلى سبيل المثال لا يخفى على المتابع للمواقف المعلنة والجدل الدائر في صفوف الإسلاميين من حركة النهضة بالداخل والخارج نزوع تيار غالب إلى تحقيق مصالحة مع النظام القائم وطي صفحة الماضي مع وجود اختلافات جزئية في طبيعة الحل ونحسب أن المشاركين في هيئة ١٨ أكتوبر من القيادات السابقة لحركة النهضة يدعمون خيار المصالحة ويدفعون في اتجاهه. ربما لم تتوفر لهم الظروف إلى الآن للتعبير عن أنفسهم داخل الهيئة، وأن هذا توجه لا يتوافق مع نزوع بعض الأعضاء الآخرين إلى توتير العلاقة بالسلطة والعمل في أفق القطيعة معها.

وفي السياق نفسه لا تخفى الخلافات غير المعلنة داخل هيئة ١٨ أكتوبر حول طبيعة المهمة السياسية التي تطرحها المرحلة الحالية بين من يستهدفون تحقيق انفراج سياسي من خلال تكثيف الضغط على السلطة في موضوع الحريات، وبين من يسعون إلى تأهيل الحركة إلى خوض معركة تغيير الحكم، وتقديم بديل مختلف عن النظام القائم.

ويبدو أن موضوع زعامة الحركة غير محسوم بل من المستبعد حسمه لعلاقته بهذا الخلاف.

٤- ٥ ضعف في الخيال السياسي وفي قوة الاقتراح

تبدو أساليب عمل هيئة ١٨ أكتوبر ودرجة تواصلها مع القوى الحية في المجتمع التونسي، والأوليات التي تشتغل عليها، وعلاقاتها بجيران تونس، مستويات للنظر والتقييم، لا تبعث على الارتياح لأداء حركة ١٨ أكتوبر.

فهي حركة منقطعة تماما عن الشباب رغم تبنيها الظاهر لقـضاياهم. لا أثـر لهـذه الحركة في أوساط الطلاب بالمؤسسات الجامعية، ولا في تحركات المعطّلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا، ولا في التعبيرات الثقافية التي ينتجها الشباب كالأغاني النقدية. ولا تمثيل للشباب في هيئة ١٨ أكتوبر، ولا أدبيات للهيئة تعمق البحث في مشكلات الشباب، ولا حلول مقترحة تفتح الجسور معهم.

من جهة أخرى إن أولوية الحريات والصراع اليومي مع السلطة على هذا الصعيد لـم يتح لحركة ١٨ أكتوبر الولوج إلى القضايا الاجتماعية والمعاناة اليومية لعموم المـواطنين وللأوساط الشعبية منهم خاصة. ولم تفلح الحركة والمعارضة عموما في إقناع المـواطنين، وتعبئتهم فعليا على أولوية مطلب الديمقراطية. ولا تبدو حركة ١٨ أكتوبر مرشحة لاختراق ما على هذا المستوى رغم توسع التذمر بين المواطنين من سياسات السلطة.

إلي جانب ذلك فإن الأساليب التقليدية في الاعتماد على إصـدار البيانـات محـدودة الانتشار، أو عقد اجتماعات خطابية على ندرتها داخل قاعات مغلقة وصغيرة وفـي وسـط جمهور متكرر ومألوف، إضافة إلى محاصرة السلطة الشديدة للأنشطة، من العوامل التي لا تساعد على مثل الاختراق المشار إليه في الأوساط الشبابية أو الشعبية، وهنا تبرز قـضية التواصل كإحدى الهنات غير المبررة في حركة ١٨ أكتوبر. فهذه الحركة بعد عام ونصف العام من انطلاقها ليس لها موقع الكتروني بشبكة الإنترنت، وليس لها مدونون، ولم تصدر عنها أية مبادرة أو اقتراح لكسر الحصار الإعلامي، إضافة إلى ضعف استعمالها التقنيـات الحديثة في التواصل مع التونسيين.

كما لم تفتح هيئة ١٨ أكتوبر أية جسور مع أطراف سياسية فاعلة بالبلدان المجـاورة لتونس، سواء على الصعيد الرسمي أو مع المعارضة، بما يجعلها حركة محلية لم تستوعب بعد أهمية الوضع الإقليمي أو الدولي في تحديد مستقبل الحكم في أي دولة. بما لا ينم عـن نضج سياسي يرتقي بالحركة إلى مستوى تطلعاتها.

تلك مؤشرات نسوقها للتأكيد على أن حركة ١٨ أكتوبر التي تبدو في عجلة من أمرها في إعلان هدفها في القطع مع الاستبداد، وإرساء النظـام الـديمقراطي البـديل، لا تأخـذ بالأسباب الدنيا ولا بالوسائل الضرورية لبلوغ هدفها. وتحجب عنها الـوعي الموضـوعي بمعطيات الواقع المعقدة وميزان القوى.

5- توازن الضعف بين السلطة والمعارضة
لا يفتح أفقا للإصلاح السياسي!

التقييم السابق لحركة ١٨ أكتوبر، اعتمدنا فيه أساسا على أدبيات هذه الحركة، ومـدى تقدمها في إنجاز ما رسمته لنفسها من أهداف، وبحثنا في أسباب تعثرها من خلال مكوناتها واختياراتها، أو صعوبة الظروف التي واجهتها. هذا التقييم لا نراه يكتمـل إلاّ بـالتعرض للمستقبل الذي نراه لهذه الحركة في ضوء قراءتنا للمشهد السياسي التونسي من خلال واقع العلاقة بين السلطة والمعارضة واحتمالات تطورها.

الفريق الحاكم اليوم في تونس فقد بريقه، ودخل مرحلة من الترهل بعد ١٩ عاما على رأس السلطة. تقلصت النخبة التي يعتمد عليها في تنفيذ برامجه، وقلت مبادراته إلـى حـد العجز عن الاقتراح، وتعدد خصومه وتكاثروا، وتوسعت دائرة التذمر من تداعيات سياساته المختلفة، وبدت بعض خياراته الاقتصادية والتعليمية والثقافية تعطـي نتائجهـا العكـسية. صحيح أن أجهزة السلطة ما زالت متماسكة وتتحكم بنبض الحراك الاجتماعي والـسياسي وتمسك بالأمور بقبضة حديدية. لكن صحيح أيضا أن كابوس الخـوف الـذي خـيم علـى المجتمع طيلة تسعينيات القرن الماضي آخذ في التراجع، وأن سـقف الخطـاب الـسياسي المعارض ارتفع، وأن قطاعات عديدة باتت تعبر عن عدم الرضى.

ظاهرة التدين في تونس اليوم أكثر انتشارا، ومخاطر التطرف أكثر بروزا، والتحـدي أكثر إلحاحا، وإن تأخر وجهه السياسي. وليست المواجهات المسلحة بين قوات من الأمـن والجيش وعناصر من الشباب المنتسبين للسلفية الجهادية نهاية عام ٢٠٠٦م ومطلـع عـام ٢٠٠٧م سوى دليل على ذلك، وناقوس خطر ثان بعد إضراب ١٨ أكتوبر٢٠٠٥م.

وإذا كان النهج الأمني الذي اعتمدته السلطة، وراهنت عليه، لم يجد فـي استئـصال الظاهرة الإسلامية، فإنه عجز عن استئصال المعارضة برمتهـا. كمـا أن حالـة التعطّـل السياسي وانسداد الأفق، وعدم المبادرة بإنجاز الإصلاح المطلوب أو العجز عن ذلك عوامل تضعف السلطة ولا تقويها.

لقد جربت السلطة سياسة التخويف وتكميم الأفواه ومقايضة الصمت بالغذاء، وسـجن المعارضين والتضييق عليهم وتهديدهم في أملاكهم وحريـاتهم. تلـك الـسياسة أضـعفت المعارضة لكن لم تستطع شطبها، ولم تنجح في استئصالها.

وربما توافق "تمرد" عدد من النشطاء الحقوقيين والسياسيين على الوضع، وتجاسـرهم على الصدع بآرائهم الجريئة وتحملهم لمسئولياتهم وإصرارهم على ممارسـة مـواطنتهم، توافق ذلك مع مناخ دولي وإقليمي جديد كان من أهم سماته الثورة العارمـة فـي ميـدان الاتصال التي شملت العالم العربي، وكسرت طوق التعتيم الإعلامي الذي طالما استفادت منه الأنظمة الاستبدادية. وتبلور تيار عالمي يدعو إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمشاركة الشعبية في الحكم واعتماد الشفافية في المعاملات وتحرير الإعلام، وهو مـا تكـرس فـي السنوات الأخيرة عبر أجندة دولية تضع الإصلاح السياسي والحكـم الراشـد علـى سـلم الأولويات، خاصة في علاقة الدول الغربية بالدول العربية والإسـلامية. وبـادرت بعـض الأنظمة التي وعت الدرس وأدركت حيوية الاستحقاقات الجديدة بتغيير بعـض سياسـاتها؛ رغبة في التأقلم مع المرحلة، فظهرت مبادرات للانفراج في أكثر من عاصمة عربية.

في ظل هذا المناخ الجديد أصبحت درجة الانغلاق التي ينتهجها النظام التونسي حالة استثنائية وصارت سياساته عبئا عليه في الداخل والخارج. فبسبب ممانعتـه أو تـرددده أو عجزه عن الإصلاح السياسي، يزيد ملف الحريات وحقوق الإنسان بتونس ثقلا على النظام بما يؤجج حالة الاحتقان الداخلي، ويضر بسمعته بالخارج، ويـنعكس سـلبا علـى مـسار الاستثمار والتنمية محليا وعلى الموقع التفاوضي لتونس خارجيا. وإذا كان ذلك مؤشرا على ضعف الحكم، وعلى الصعوبات التي تواجهه، فإنه لـيس دلالـة بالـضرورة علـى قـوة المعارضة أو رجحان كفة الميزان لصالحها، والأهم من ذلك لـيس مؤشـرا علـى قـرب الانفراج أو فتح أفق واعد للتونسيين.

المفارقة المفزعة التي أود التوقف أمامها في هذا السياق هي أن الظروف المحليـة والإقليمية والدولية التي ترشح المعارضة افتراضيا لتكون بديلا عن الحكم، يقابلها في الواقع ضعف ميداني لهذه المعارضة، وترهل أساليب عملها ودعايتها، وخواء في خطابها وضمور في قدرتها على الاقتراح وعجزها عن الاستقطاب، وعن محورة مختلف مظاهر الاحتجـاج في القطاعات والشرائح المتعددة، حول المطلب الرئيسي الجامع الذي ترفعه وهو الإصلاح السياسي، والاستفادة من العوامل الخارجية في دفع هذا المطلب والتعبير عنه في شـعارات محددة وواضحة ومعبئة، وبخطاب عصري يستلهم روح اللحظة التاريخية ويفهمه الجميع.

على المعارضة أن تبدأ بإصلاح نفسها فتقر بحق الاختلاف وتتبادل الاعتـراف بـين جميع مكوناتها وتبني الثقة بينها في إطار تنافسي. فالمعارضة كل المعارضـة للأسـف تعاني من عدم الاعتراف بشرعية خصومها، مما يؤجل توحدها على أرضـية مـشتركة، وظهورها كقوة ضاغطة على السلطة. ويكفي أن نستحضر ما يقوله في السر -وأحيانا فـي العلن- فريق من المعارضة عن فريق آخر، بأن استمرار الوضع الحالي أفضل من أن يمكّن هذا الفريق أو ذاك من السلطة.

ورغم أن هذا التمكن محض افتراض بحسب معطيات الواقع بالطبع، فإنه يعكس عدم ثقة المعارضة بعضها ببعض، ويوجه الصراع إلى داخل المعارضة أكثر مما يدفعـه فـي اتجاه السلطة، التي تتقن جيدا إدارة هذه اللعبة، وتحرك خيوطها المختلفة لتغذي الخلافـات الداخلية، وتكون المستفيد الأكبر من سياسة "فرق تَسدْ" المعروفة جدا.

على المعارضة أن تراجع الفرضيات التي تعلل ضعفها بحالة القمـع، وأن تـدرك أن الخوف وحده لا يفسر حالة العزوف عن الانخراط في الأحزاب والجمعيـات، والاهتمـام بالشأن العام لدى النخب خاصة، والجمهور الواسع عامة، ولعل استقطاب السلفية الجهاديـة لمئات الشبان،كما يظهر من خلال الإيقافات والمحاكمات، أكبر تحد للمعارضة الديمقراطية على هذا الصعيد. إن الشعور بالإحباط وعدم جدوى صيغ العمل المقترحة للتغيير وأزمـة الثقة بالمعارضة نفسها وبقدرتها ومصداقيتها، عوامل لا تقل أهمية عن الخوف في تفـسير أسباب هذا العزوف؛ وانحسار المد الجماهيري للمعارضة. فالقوة الميدانية وحـدها تؤهـل المعارضة للضغط الحقيقي على الحكم وحمله على القبـول بالمطالـب المـشروعة فـي الإصلاح. ويجعل هذه المعارضة قوة تغيير فعلي.

إننا إذ لا نغفل الظروف الصعبة التي تعمل فيها المعارضة، وأهمها القيود المفروضة على حرية التنظيم والاجتماع والحصار المالي والتعتيم الإعلامي والحرمان من الفضاءات العمومية والمحاصرة الأمنية لمقراتها وتحركات مناضليها، بما يـضاعف مـن مـشاكلها ويضعف قدراتها، ويفرض عليها نوعا من العزلة، ويحرمها من الاستفادة مـن الكفـاءات الوطنية في مختلف المجالات التي تبقى حكرا على الفريق الحاكم أو في حالة تعطل، فـإن استحضارنا لهذه العوامل الموضوعية لا يجب أن يكون الشجرة التي تخفي الغابة.

فلا شيء يبرر -على سبيل المثال- الفقر الفادح في إنتاج المعارضـة مـن أحـزاب وجمعيات مستقلة لتقارير ودراسات معمقة حول القضايا التي تشتغل عليها؛ كأوضاع التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية أو مشاكل الشباب وتحديات التـشغيل أو بطالـة أصـحاب الشهادات أو سياسة التطبيع أو ممارسة التعذيب أو أوضـاع الـسجون أو إدارة ألأمـوال العمومية أو التصرف في الثروة الوطنية أو حالة الاستثمار أو معدلات التنمية أو تطـوير الإدارة أو تغيير المنظومة القانونية أو تعديل نظام الجباية أو التأمين... أو غير ذلـك مـن الموضوعات التي تلامس مشاغل مختلف القطاعات والشرائح، وتكشف عن الهنات، وتبرز الضرر اللاحق بالمواطنين، وبالمصلحة العامة، وتقترح حلولا ممكنة لم ترتئيها الحكومة أو تبدو عاجزة عن إقرارها بسبب معطياتها المزيفة عن الواقع، أو تقاعس من المـسئولين، أو تعارضها مع اختيارات كبرى ومصالح حيوية للفريق الحـاكم. بقـوة الاقتـراح تكـسب المعارضة الاحترام، وتكسب الأنصار، وتحرج الفريق الحاكم.

إن برهنة المعارضة على مسكها الجيد للملفات الكبرى وقـدرتها علـى التحليـل والاقتراح وتوظيفها الجيد لإطاراتها وطاقاتها شروط لا بد منها للانتقال من حالة الاحتجاج إلى الظهور كقوة تغيير، ونقلة العمل السياسي من دائرة الضغط النخبوي المحدود إلى الفعل الجماهيري المؤثر. وإن تغيير المعارضة لأساليب عملها وتعاملها مع القضايا التي يطرحها المجتمع، وتجاوزها الحضور المناسباتي إلى الفعل الدءوب، جسر عبور إلى وضع سياسي أفضل.

بمختصر العبارة نقول إن حمل السلطة على الإصلاح يمر عبر مباشـرة المعارضـة لإصلاحها الذاتي.

إن ما يمكن أن نصفه بحالة توازن الضعف بين الحكم والمعارضة لا يفتح أفقاً سياسيا، ولا يساعد على خلخلة الوضع ودفعه نحو الأفضل. وإن استمرار حالة التعطـل الـسياسي وانسداد الأفق من شأنه أن يبعث على الخوف، ويفتح على المجهول ويشل طاقات المجتمع. لذلك يبدو أنه لا أفق لتجاوز هذا المأزق السياسي إلا عبر إعادة صياغة العلاقة بين الفاعلين السياسيين في السلطة وفي المعارضة، على أساس التعاقد على إقرار حق الاختلاف وحرية التنظيم والاعتراف بشرعية الخصوم السياسيين، والقبول بالمنافسة بدلا من النفي المتبادل.

فهل تُقبل حركة ١٨ أكتوبر على مراجعة مسارها، وتتدارك أسباب تعثرها في ضوء التقييم الذي تقدم بسطه، والمشهد السياسي الذي تم عرضه؟ إن كان هذا الأمر يرجع إلى القائمين عليها، وإلى المكونات السياسية التي تتشكل منها، فإن التقييم الذي نحن بصدده، والبحث في سبل تحسين أداء حركات التغيير الديمقراطي ونجاحها، يقتضيان بسط مسار معدل لحركة ١٨ أكتوبر من خلال ما تقدم.

٦- حركة ١٨ أكتوبر
بين خيار الإصلاح المرحلي وخيار القطيعة والمواجهة

يشق المعارضة التونسية خياران رئيسيان. خيار الولاء الذي تمثله الأحزاب الممثلة بالبرلمان، وخيار القطيعة الذي تنخرط فيه حركة ١٨ أكتوبر أو هكذا تتجه. وكلا الخيارين يبدوان في مأزق. السلطة لم تقبل إلا بمعارضة تأتمر بأمرها وتقبل أن تتخلى كليا عن استقلالية قرارها، أي عمليا إلغاء وظيفتها الرئيسية، مما أدى إلى فقدان أحزاب الموالاة لكل مصداقية، وجعلها طيعة تحركها الحكومة كيفما تشاء، وهي أسوأ صورة يمكن أن نتصورها للإصلاح السياسي. وليس من المنطق ولا من الحكمة مستقبلا تكرار الانخراط في علاقات من هذا النوع مع السلطة.

من جهة ثانية، لم تلتف الجماهير حول مطالب المعارضة المستقلة، ولم تستطع هذه الأخيرة فرض التغيير على النظام. لم تستطع المعارضة أن تبني القوة الميدانية وأن تبرز كبديل محتمل ومقنع عن السلطة القائمة. ولم يساعد توازن الضعف بين السلطة والمعارضة على فتح أفق سياسي للمجتمع. وصار التساؤل مشروعا عن إمكانية أن تفضي القطيعة بين السلطة والمعارضة وحوار الصم بينهما إلى خلخلة الوضع السياسي.

إن غياب أي علاقة بين المعارضة المستقلة والسلطة أمر مرفوض وغير عادي، وهو مؤشر على الانغلاق والعلاقات المتشنجة. لأن السلطة لا ترى العلاقة إلاّ تبعية مطلقة ومفرغة من أي بعد سياسي أو تنافسي. ولا تؤمن إلا بالحلول الأمنية لإدارة الصراع مع معارضيها، والدعوة إلى القطيعة مع السلطة تكريس للأمر الواقع وتشجيع عليه. وربما حان الوقت لإعادة صياغة طبيعة هذه العلاقة.

المعارضة ليست في صراع وجود مع السلطة بل في صراع أفكار، تتـأثر وتـؤثر. منطق النفي، والعمل على "استئصال المنافس" ليسا من قاموس التنافس السياسي الـسلمي. والضغط العالي والعجلة في الأمر لا يعملان بالضرورة لصالح هدف الإصلاح الـسياسي، وقد يعملان على تنمية تيارات استئصالية داخل السلطة أو خارجها. إدارة الصراع السياسي تستوجب الاعتراف بالآخر واحترام آرائه.

حين نقيم الأداء السياسي لحركة ١٨ أكتوبر، ونبحث عن أسباب عدم توصـلها إلـى حلول عملية تخرجها من حالة التهميش والإقصاء التي هي عليها نجد أن أهم تلك الأسـباب عدم التناسب بين ضعفها وسقف مطالبها الذي يبدو أعلى من حجمها. فإذا أرادت السير نحو الهدف السياسي بنسق أفضل وبفاعلية، يترتب عليها الأخذ بمبدأ الواقعية السياسية الذي يملي عليها تمشيا مرحليا في الإصلاح.

مرحلية الإصلاح تمليها القراءة السليمة لموازين القوى والواقع السياسي. وهذا يتطلب الاستعداد والقبول بالتحرك في إطار ما يتيحه الواقع، وفي بيئة صعبة، وفي واقـع مكبـل ومعيق. وهذا ما يتطلب تعاملا واقعيا وذكيا مع مسألة القانونية. صحيح أن التقيد بالقـانون يعطي إحساسا بالضيق والتكبيل ولكن النجاح من خلاله أصلب وأمتن.

مرحلية الإصلاح تتطلّب إدارة الصراع مع السلطة بشكل مختلـف، كالبحـث عـن المشترك للبناء عليه، والقبول بحلول ناقصة في نطاق التفاوض. هذه المرحلية تتطلب أيضا إدراكا سياسيا للزمن، لا يتحدد فقط بشرعية المطالب بل من خلال أخذ الواقع وتعقيداته بعين الاعتبار، ووضع خطة سياسية تعمل على تحقيق التغيير المطلوب في أفق زمني واقعي. إن مثل هذا الخيار يعطي للتغيير السياسي بعده الواقعي ويخرجه من دائرة الرغبات والأحلام.

إن تبني حركة ١٨أكتوبر لخيار المرحلية في الإصلاح، قد يساعد على تجاوز كثيـر من معوقاتها ويقربها من أهدافها، في ظل صعوبات الواقع سالفة الذكر.

إن استمرار الانغلاق والجمود في الحياة السياسية يشكل أكبر تحد للسلطة وللمعارضة على السواء. وعليه فـإن الانفـراج يـشكل مـدخلا رئيـسيا لـدفع مـسار الإصـلاح السياسي. فالانفراج مطلب عام يحظى بإجماع وطني في الداخل، ويجمع عليه المراقبـون وأصدقاء النظام في الخارج، بديلا عن حالة الانغلاق. الانفراج لا يأتي بطريقة عفوية وليس هبة من السلطة، بل ثمرة للنضال والتدافع.

تحقيق الانفراج ليس صفقة مطلوبة مع السلطة، ولا هدنة ولا مقايضة محتملـة. إنـه تمشّ سياسي تمليه التحديات الداخلية والخارجية المطروحة على البلاد كما تمليه تراكمـات الماضي النضالية والتجارب السابقة ويبرره مشروع الإصلاح السياسي. فقد أثبتت الحلـول الأمنية محدوديتها وفشلها وحجم مضاعفاتها السلبية على كل جوانب الحياة. كمـا بـرزت للعيان محدودية المواجهة الشعاراتية، وعدم فاعليتها في دفع مسار الإصلاح.

ومع أن مغانم الانفراج متواضعة على المستوى السياسي إلا أنها استراتيجيا تعتبـر مكسبا وطنيا؛ لأنها تؤسس لمرحلة جديدة تفتح أفقا أوسع للحريات والمـشاركة والانتقـال الديمقراطي السلمي والهادئ والحضاري. من هذا المنطلق فإن الانفراج يـشكل مخرجـا طبيعيا للجميع من علاقة متوترة ومتشنجة دامت سنين، وكان الخاسر الأكبـر فيهـا البلـد وتطلعات شعبنا وتوقه للحرية.

أن نراهن على الانفراج يعني أننا نراهن على نضج المعارضة، وعلى مسئولية السلطة ووعيها بضرورة التعجيل بخطوات انفراجية. غنه اختبار سياسي لـن يتـسنى تحقيقـه إلا بقناعة وبمسئولية جميع الأطراف.

إن الدرس الذي يستنتجه التونسيون من دول الجوار في التكلفة الباهظـة لـسياسات المواجهة والفشل الذريع لخطط الاستئصال، وإن ما انتهت إليه المبادرات الوطنية الأخيـرة من محاولات للمصالحة وطي صفحة الماضي رغم حدة الخلافات وعمق الجراح، إن كـل ذلك يجعلنا نعجب لإصرار السلطة في بلادنا على إنكار الأزمة السياسية، ورفض أي انفتاح على الخصوم، وصم الآذان عن أي دعوات لمراجعة المسار، ولتحقيق انفراج فـي الحيـاة السياسية.

إن من بيدهم السلطة يتحملون المسئولية الكبرى في انزواء المعارضـة إلـى مربـع الاحتجاج ودفعها إلى الإحباط والتشاؤم وربما التشدد، وعليهم يقع عبء المرحلة، وبإمكانهم قبل غيرهم، اتخاذ المبادرات قبل فوات الأوان، في اتجاه تنفيس الاحتقان، وفتح أبواب الأمل وإحلال التفاؤل بدل التشاؤم. فما هو مطلوب من السلطة للاستجابة لمطالـب المعارضـة والتفاهم معها، أيسر عليها بكثير، وأقل تكلفة مما هو مطلوب منها إذا استمرت في محاصرة المعارضة وقمعها وتأجيل التغيير السياسي المستحق.

الانفراج مرحلة انتقالية مهمة، قد تطول أو تقصر حسب أداء المعارضـة وفعاليتهـا وقدرتها على الاستفادة منها والعمل من خلالها لدفع مسار الإصـلاح نحـو الديمقراطيـة المكتملة. وهذا يتطلب من المعارضة ضبط أولوياتها في ضوء هذا الهدف، والتحلّي بالصبر وعدم الانزلاق وراء مزايدات أو استفزازات وامتلاك قدرة تفاوضية عالية ومسئولية تنم عن نضج سياسي، وبعد نظر في تناول ملفات مهمة. ولعل في برنامج حركة ١٨ أكتوبر المتمثل في المطالبة بإطلاق سراح المساجين السياسيين وتحرير الإعلام وضمان حريـة التنظـيم، أرضية جيدة للتفاوض في مطالب الانفراج.

هذا الخيار الذي نقترحه يتطلع إلى التغيير الديمقراطي في أجواء من الانفراج والقبول بمبدأ التدرج مع الإبقاء على عنصر الضغط السياسي. مثل هذا الضغط ساهم فيـه عديـد مكونات المجتمع المدني خلال الفترة الماضية (الرابطة، المحامون، القـضاة، الجـامعيون، النساء والطلبة...) ويمكن أن يشارك فيه رجال الأعمال وهياكلهم مستقبلا، وإن بدوا اليـوم كحلفاء للسلطة. ويمكن أن تمارسه أيضا منظّمة الشغّالين. هذا الخيار يستفيد مـن تـضافر القوى وتراكم الجهود، ويعزز الفعل السياسي للتأثير في الأحداث وكسب الفاعلية وتنـشيط العملية السياسية.

خاتمـة:

إن حركة ١٨ أكتوبر على نواقصها المشار إليها فيما تقدم، تظلّ مكـسبا للمعارضـة وإضافة نوعية للمجتمع، وربما سابقة قد تؤسس لمبادرات مماثلة تحتاجهـا سـائر البلـدان العربية والإسلامية. إن المتشائمين بمستقبل هذه الحركة بناء على ما يرونه من تناقض في الجوهر بين المكونات الفكرية، واستحالة اللقاء بين العلمانيين والإسلاميين قد يخيب ظنهم. مثل هذا اللقاء استراتيجي وتاريخي، وهو ثمرة لمراجعات فكرية عميقة في الفكر العربـي والإسلامي على مدى العقود الثلاثة الأخيرة خاصة.

فعلى سبيل المثال سبق للمفكر المغربي المعروف محمد عابد الجابري أن تحدث فـي الثمانينيات من القرن الماضي عما سماه "الكتلة التاريخية" وهي تحالف وطني جديد يـضم جميع القوى الفاعلة في المجتمع، والتي من مصلحتها التغيير في اتجاه تحقيـق الأهـداف الوطنية في التحرر والديمقراطية وتحقيق تنمية مستقلة، لا يستثنى منهـا أي طـرف مـن الأطراف إلا ذلك الذي يضع نفسه خارجها وضدها.

ولم يستبعد في تحديده للقوى المرشحة لهذه الكتلة في بلاد مثل المغرب، العناصر التي تعمل داخل الهيئة الحاكمة والمقتنعة بضرورة التغيير في اتجاه تحقيق الأهداف التاريخيـة المذكورة. وأحسب أن مثل هذا التصور يستوعب مشروع حركة ١٨ أكتوبر، ويفتح لها أفقا ضمن مسار الإصلاح المتدرج والانفراج الذي فصلنا فيه القول فيما سبق.

إن التوافق على هوية سياسية واضحة لحركة ١٨ أكتوبر، ودعم رصـيد الثقـة بـين مكوناتها، وتدارك أسباب تعثرها، برسم أهداف قابلة للتحقيق وتعديل الخطـاب، وتطـوير القدرة على الاقتراح، عوامل كفيلة بفتح آفاق لتوسع هذه الحركة، واقترابهـا مـن تحقيـق أهدافها.

الهوامش

١.

- أحمد نجيب الشابي: الأمين العام للحزب الديمقراطي التقدمي.
- حمة الهمامي: الناطق الرسمي باسم حزب العمال الشيوعي التونسي.
- عبد الرؤوف العيادى: نائب رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية.
- العياشي الهمامي: رئيس لجنة الدفاع عن محمد عبو.
- لطفي حجي: رئيس نقابة الصحفيين التونسيين.
- محمد النوري: رئيس الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين.
- المختار اليحياوي: رئيس مركز تونس لاستقلال القضاء والمحاماة.
- سمير ديلو: ناشط حقوقي وسجين سياسي سابق.

٢. انظر النص الكامل للبيان بجريدة الموقف عدد ٣٤٤ بتاريخ ٢٧/جانفي/٢٠٠٦.

٣.

- أحمد نجيب الشابي ـ المنجي اللوز (الحزب الديمقراطي التقدمي).
- حمة الهمامي (حزب العمال الشيوعي التونسي).
- عبد الرؤوف العيادي ـ فتحي الجربي (حزب المؤتمر من أجل الجمهورية).
- البشير الصيد (التيار القومي).
- أحمد الخصخوصي (حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ـ الهياكل الشرعية).
- زياد الدولالي (إسلامي) ـ سمير ديلو (إسلامي).
- لطفي حجي (صحفي).
- محمد النوري (الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين).
- مختار اليحياوي (مركز تونس لاستقلالية القضاء والمحاماة).
- راضية النصراوي (الجمعية التونسية لمقاومة التعذيب).
- جلول عزونة (رابطة الكتاب الأحرار).
- فتحي الشامخ(راد /أتاك تونس).
- عبد القادر بن خميس(المجلس الوطني للحريات).
- علي بن سالم (ودا دية قدماء المقاومين).
- خميس الشماري (مستقل)ـ العياشي الهملمي (مستقل)ـ أنور القوصري (مستقل).
- الحبيب مرسيط (مستقل) ـ مالك كفيف(مستقل).

٤.مقتطفات من نص:منتدى١٨ أكتوبر. مشروع أرضية.
٥.الموقف عدد ٣٤٨ بتاريخ ٢٤ فيفري ٢٠٠٦.
٦.كما يشير إلى ذلك بيان الهيئة بتاريخ ٢٤ فيفري ٢٠٠٦.
٧.انظر نص البيان، الموقف عدد ٣٥٢ بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٠٦م.
٨.الموقف عدد ٣٩٦ بتاريخ ٩ مارس٢٠٠٧م.
٩.نور الدين ختروش، مجلة كلمة (الكترونية شهرية)، العدد٥٢، أبريل ٢٠٠٧م.

الفصل الثالث

المجتمع المدني
والتغيير السياسي

انتفاضة القضاة المصريين..
أنبل ظواهر النضال من أجل
الإصلاح الديمقراطي وحقوق الإنسان

د. محمد السيد سعيد *

وحدها مصر -في حدود ما أعلم- شهدت ظاهرة انتفاضة القضاة من أجـل اسـتقلال القضاء. لم نشهد هذه الظاهرة في أي بلد عربي أو إسلامي، ولا حتى -في حدود علمـي- في أي بلد أوربي أو غربي. ويثير هذا التفرد خيال كل من يحلـم بتحقيـق الديمقراطيـة والانتقال إلى حكم القانون.

فانتفاضة القضاة بذاتها هي شهادة على الجور الطويـل، وفقـدان ضـمانات العدالـة وتهميش القانون وطعنه في مقتل، وتوظيف القضاء لإلحاق العقاب بالمعارضين السياسيين.

---

* نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ورئيس تحرير جريدة "البديل".

وتحدث هذه الجرائم في جميع البلاد العربية تقريبا دون أن يحتج القضاة، أو يظهروا تبرمهم وضيقهم من توظيف الجهاز القضائي ضد الحريات العامة وضد القانون. ولذلك فإن انتفاضة القضاة المصريين شيء "يفرح القلب" كما نقول في مصر، لأنها تغسل يد القضاة مما يقع للمصريين البسطاء من مظالم باسم القضاء، دون أن تكون من فكره أو من عقيدته أو من صنعه بل من صنع أجهزة أخرى وشخوص آخرين وفاعلين لا صلة لهم بالقضاء، ولكنهم يستطيعون التأثير على أحكام بعض منه. تغسل هذه الانتفاضة ثوب القضاء لتعيده ناصع البياض في عيون المصريين والعالم أجمع.

متى بدأت انتفاضة القضاة في مصر؟

يمكن أن نقول إنها بدأت مع تحويل قاضيين قياديين في نادي القضاة إلى مجلس تأديب يتكون من شخصيات قضائية أعلنت خصومتها لنادي القضاة وحربها على مواقفه، وهو ما نظر إليه الجميع كمحاولة لعقاب النادي على مواقفه الشجاعة عموما، وبالذات على ما أصدره من تقارير بصدد الانتهاكات التي شهدها الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور في مايو ٢٠٠٥م، والتي شهدتها كذلك انتخابات مجلس الشعب في أكتوبر ونوفمبر من العام نفسه، وتعاظمت الانتفاضة مع النزاع الهائل حول معنى ودلالة المقصود بالإشراف القضائي الكامل على الانتخابات كما ينص الدستور. ويمكن أن نقول إنها بدأت مع تشكيل نادي القضاة لجنة للتحقيق في انتهاك القانون، وعمليات التزوير الواسعة التي شهدتها انتخابات مجلس الشعب، والتي شهد عليها علانية عدد من أشرف القضاة المصريين بعد أن ظهرت السيدة المستشارة نهى الزينى التي صارت قصة بطولة ملهمة للأجيال لتقدم شهادتها الحية على ما جرى خاصة في دائرة كفر الزيات الشهيرة، وحرص نادي القضاة بعدها على توثيق شهادات أعضائه الذين شاركوا في هذه الانتخابات، وفى هذه الدائرة بالذات. ويمكن أن نقول إن الانتفاضة بدأت مع المناقشات التي دارت حول الإشراف القضائي على الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وبعد اقتراح التعديل مباشرة في ٢٦ فبراير عام ٢٠٠٥م، واكتسبت سخونة شديدة في مايو من العام نفسه عندما عقد بالفعل استفتاء عجيب غريب لم يصدقه أحد في بلدنا مطلقا تقريبا، ومع ذلك حكم عملية الانتخابات الرئاسية ومن ثم العمليات السياسية والدستورية الأخرى التي جرت منذ ذلك الوقت. ويمكن أن نقول إنها بدأت مع بداية الحراك السياسي في مصر في خريف عام ٢٠٠٤م، وأبرز تململ

المصريين من الركود والجمود السياسي الطويل والانتهاكات المستدامة لروح ونص القانون، ومن احتمالات توريث الحكم الذي راجت أنباؤه بشدة منذ ذلك الوقت. ويمكن أن نقـول إن انتفاضة القضاة بدأت في الحقيقة قبل ذلك بكثير عندما وضع نادي القـضاة عـام ١٩٩١م مشروعا بديلا لقانون السلطة القضائية ليحل محل القانون المطعون فيـه رقـم ٤٦ لـسنة ١٩٧٢م ، ومثل هذا المشروع المرجعية الأساسية للمشروع الذي جرت حوله مفاوضـات مضنية بين النادي ووزارة العدل لم تنته إلى شيء.

ويمكن أن نعود بانتفاضة القضاة المصريين إلى عقد مـؤتمر العدالـة الأول والـذي وضعوا فيه توصيات رائعة من أجل تحرير مصر من ترسانة مذهلة من القوانين الاستثنائية والتشريعات الاستبدادية، ومن أجل نقل مصر إلى صفوف الدول الديمقراطية. بل ويمكن أن نعود بجذور الانتفاضة إلى الحدث المؤسس لنضال القضاة المصريين، وهو موقفهم الرافض للانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي – التنظيم السياسي الوحيد الذي أقامه الرئيس جمال عبـد الناصر منذ عام ١٩٦٢م ليحكم البلاد- وذلك كشرط لتولى الوظيفة القضائية. وكمـا هـو معروف فقد انتهى رفض القضاة المصريين إلى فصل العشرات منهم فيمـا عـرف باسـم "مذبحة القضاة" عام ١٩٦٩م.

معركة عالمية:

الواقع أن قضية القضاة المصريين لا تهم مصر وحدها، بل تهم جميع الدول العربية، وخاصة تلك التي نهلت من التجربة القانونية والقضائية المصرية، بل إنها تهم العالم الثالث ككل، ولا أبتعد كثيرا عن الحقيقة إذا قلت إنها تهم العالم أجمع لأسباب ثلاثة:

أولا: نجاح الإصلاح السياسي والقانوني في مصر يحسم إلى حد كبير انتصار القـيم الديمقراطية ومبادئ الحرية في العالم الثالث. وبالفعل كما يقول البعض إن مصر تـأخرت عن غيرها في الانتقال الديمقراطي الحاسم رغم أنها كانت رائدة فيه، ولكن مصر يمكن أن تعود إلى قيادة العالم الثالث كما كان الحال خلال الفترة من ١٨٦٦م حتى ١٩٥٢م، فلا أحد يمارى في الثقل القيادي لمصر في جنوب العالم. ولا شك أيضا أن انتصار قـيم اسـتقلال القضاء في مصر سيكون له تأثير كبير على المستوى العالمي.

ثانيا: إن مصر لها ثقل أكبر بكثير في العالم الإسلامي بحكم كونها دولة قيادية في هذا العالم وفى منظمة المؤتمر الإسلامي. وفي الوقت الذي تحقق فيه قدر كبير من الإصـلاح الديمقراطي في بقية أرجاء العالم الثالث، فإن هذا الإصلاح لا يزال معلقا في العالم الإسلامي منتظرا إلى حد كبير كلمة مصر أو مسارها بما قد يحسم اتجاه تطور العـالم الإسـلامي، خاصة فيما يتعلق بالتركيبة السياسية والقانونية. ويلعب مبدأ استقلال القـضاء دورا مهمـاً للغاية في النضال الإصلاحي بسبب أهمية هذا المبدأ في السياق الحضاري الإسلامي.

ثالثا: إن الممارسة والمعايير المستخدمة في مصر تدخل ضمن العوامل المؤثرة علـى وضع معايير الممارسة الشائعة فيما يتعلق بمبدأ استقلال القضاء، وهو ما يلحظـه المـرء بسهولة في مختلف الدراسات المتعلقة بالحياة القانونية للشعوب ودراسات حقـوق الإنـسان والمعايير التي يؤسسها القضاء فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية. ويعود جانـب مـن الفضل في ذلك إلى ثقل مصر في ذاتها، وخاصة أنها مثلت مدرسة قانونية مميزة كان لهـا بريق عالمي؛ لأنها مزجت بنجاح لفترة طويلة ومنذ ستينيات القرن التاسع عشر بين التقاليد الإسلامية والتقاليد والمعايير الحديثة، كما يعود جانب مـن الفـضل لنـشاط الدبلوماسـية المصرية، وينسب جانب ثالث إلى القانونيين المصريين بمن فـيهم المـشتغلون بالقـضاء، والذين شاركوا في المناقشات ذات الطابع القانوني في منابر قانونية دولية عديدة.

العالم كله إذن ينتظر نتيجة المناقشات والصراعات الحالية حول إنتاج قـانون جديـد للسلطة القضائية في مصر. ولكن هذه المعركة لن تكون سهلة داخل مصر ذاتها؛ لأن هناك مصالح وقوى اجتماعية بل تحالفاً واسعاً وكبيراً من المصالح التي عاشت وتريد أن تـستمر محمية بنظام تسلطي وجهاز قضائي تابع للسلطة التنفيذية أو خاضع في جوانب أساسية منه لهذه السلطة.

وبينما تبرئ تلك الانتفاضة قضاة مصر أو أكثرهم من تهمة التواطؤ مع نظـام حكـم ظالم، وتغسل جبهتهم الكريمة من إثم صدور عشرات أو مئات أو آلاف من الأحكام الجائرة بحق أبرياء، فإنها تدين أو في الواقع تؤكد وتكرس الإدانة لهذا النظام ولأجهزته التي درجت على انتهاك حقوق الإنسان صباح مساء لعشرات السنين. ولهذا كان من المتوقـع أن تـشن عليهم حملة هائلة في وسائل الإعلام التابعة للدولة.

كان القصد من هذا الهجوم الكاسح على القضاة وناديهم إثارة ستارة كثيفة من الـدخان على القضية المطروحة. وللأسف شارك في هذا الهجوم جيش من الصحفيين الذين يعملون

في صحف قومية بمناسبة صلتهم وخدمتهم الطويلة بالأجهزة الأمنية. وبالفعل نجحت جزئيا حملة هذا الجيش في تضبيب رؤية كثير من القراء العاديين والبعيدين عن موقع الأحـداث، وعن المعرفة السليمة بالموضوع الحقيقي أو العلة المباشرة وراء انتفاضة القضاة.

يشكل انحراف مسار النقاش حول مطالب نادي القضاة إلى حارات جانبية أغلبها مغلق ولا يؤدى إلى شيء، جوهر الاستراتيجية الإعلامية للأجهزة الأمنية ذات النفوذ الكبير داخل المؤسسات الصحفية القومية في مصر. وتصاعد السجال ضد قوى سياسـية أو أشـخاص وليس ضد أو مع بديل ما فيما يتعلق بالقضية موضع النقاش، حتى كاد يغيب عـن الـرأي العام أصل الموضوع ومبناه ومعناه. ولذلك فأول ما يتوجب علينا أن نفعلـه هـو "تثبيـت" الموضوع حتى لا يعامل وكأنه قبضة من الماء بما يسمح بتعويم القضية وتحريفها.

أصل القضية:

الموضوع في الحقيقة والجوهر وبكل بساطة هو استقلال القضاء. ولكل موضوع سياق تاريخي وفكري محدد يستحيل تجنبه. والسياق الذي يتحرك فيه النقاش حول مطالب نـادي القضاة يبدأ بقيام الحكومة بإصدار القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩م في سياق ما سـمى فـي التاريخ السياسي المصري الحديث ب"مذبحة القضاة". وجه هـذا القـانون طعنـة نجـلاء لاستقلال القضاء بأن جعله تابعا وخاضعا للسلطة التنفيذية ممثلة في وزارة العدل ورئاسـة الجمهورية، وألغى مجلس القضاء الأعلى الذي مكن القضاة من إدارة شئونهم بأنفسهم، ونقل اختصاصاته لمؤسسة سماها المجلس الأعلى للشئون القضائية الذي تشكل من خلـيط مـن القضاة ورجال السلطة التنفيذية. ومنذ ذلك الوقت يناضل القضاة المصريون من أجل استعادة سيطرتهم المهدرة على مؤسسة القضاء ترجمة لما نص عليه الدستور فـي المـواد ١٦٥و ١٦٦ و١٧٣.

سياق الموضوع إذن ليس هو الإخوان المسلمين، وليست القوى السياسية الأخرى التي يقال إنها تزج بالقضاة في معركة مع الحكومة. سياق الموضوع هو أمر يشكل جزءا عظيما ومجيدا من شخصيتنا المصرية الوطنية ومن إرثنا الأخلاقي الفريد والذي نكاد ننفرد به في العالم العربي والإسلامي بل وربما في العالم أجمع، وهو يتمثل في النضال الطويل للقضاة من أجل استعادة الضمانات الأساسية لاستقلال القضاة كمؤسسة. إذ لم يحدث من قبل في أي

بلاد عربي أو مسلم من جيراننا أن اضطلع القضاة بهذا العبء النضالي الطويل. بل يكادون في معظم هذه البلاد يكونون شركاء السلطة التنفيذية في الاستبداد مقابل الحـصول علـى الامتيازات الطبقية والشخصية.

وعلى الرغم من أن الخلفية المباشرة لنضال نادي القضاة هي مذبحة القضاء وإرثهـا التشريعي؛ فإنه لا يمكن حصر هذا النضال في كونه مشروعا لإزالة آثار العدوان على مبدأ استقلال القضاء عام ١٩٦٩م، ذلك أن هذا النضال يجسد في الحقيقة عنصرا مهماً في رؤية مصرية للانتقال الديمقراطي وصنع مستقبل حر وناهض لمصر. لقد ولد المشروع البـديل لقانون السلطة القضائية مكتملا في حصن نادي القضاة؛ لسبب جوهري وهـو أن القـضاء المصري لديه ذخيرة عظيمة من الخبرات والمعارف والمواقف عبر تاريخ مصر الحديث، وهى مواقف استشرفت بناء رؤية ملائمة للانتقال الديمقراطي في الوقت نفسه، كما تـشهد على ذلك توصيات مؤتمر العدالة الأول عام ١٩٨٦م. ومع ذلك تبقى المحطة الأهم في هذا النضال الطويل هي المشروع البديل لقانون السلطة القضائية الذي تقدم به نادي القضاة في ١٩٩١/١/١٨م. ولا يزال هذا المشروع هو المرجعية الأهم لمطالب نادي القضاة في الوقت الحالي بعد أكثر من ١٥ عاما من صياغته وطرحه.

معنى استقلال السلطة القضائية:

في خضم سعي القضاة لتحقيق معاني الاستقلال الكامل للسلطة القضائية، يكفي التوقف أمام قانون السلطة القضائية لتبين إلي أي حد يشكل خروجا علي المعني الحقيقي لاسـتقلال القضاء.

فالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢م، والذي يعد امتدادا لقانون عام ١٩٦٩م يمنح الـسلطة التنفيذية ممثلة في كل من رئيس الجمهورية ووزير العدل سلطات كبيرة للغاية في التعيـين لأهم المناصب القضائية على الإطلاق: وهى النائب العام ورئيس محكمة الـنقض، ويمـنح وزير العدل سلطة شبه كاملة على النيابة العامة ونيابة النقض. ويمكن القانون وزير العـدل من السيطرة على موازنة القضاء، وإدارة التفتيش القضائي، واتخاذ قرارات الندب والإعارة، والتي أدت إلى إنهاك القضاء ومكنت السلطة التنفيذية من امتلاك وسيلة قوية للغاية لمكافأة القضاة وعقابهم دون معايير واضحة وموضوعية. وهذا هو بيت القصيد. فإخضاع القضاء

معناه الإمساك بالسيف والذهب إما لإخافة القضاة أو لإغرائهم من جانب السلطة التنفيذيـة، واستقلال القضاء معناه وقف إمكانية تخويف القضاة بالعقاب أو إغرائهم بالمزايا والهبـات، وذلك بإخضاع كل ما يتعلق بتعيينهم وترقياتهم ونقلهم وتأديبهم، وغير ذلـك مـن شـروط حياتهم وظروف أدائهم لمهنة القضاء للمؤسسة القضائية ذاتها وإقامة القرارات المتعلقة بكل ذلك على معايير واضحة وموضوعية. ولهذا يقوم مشروع القانون الذي يقترحه النادي على أربعة أبعاد رئيسية وهى:

البعد الأول: هو تمكين القضاء من بسط ولايته المباشرة على شئونه المالية والإدارية، وخاصة ميزانيته وقرارات الندب والإعارة وشئون التأديب والجـزاءات ووضـع معـايير موضوعية محايدة لهذا كله. أما **البعد الثاني** فيتمثل في إلغاء تبعية النيابـة العامـة لـوزير العدل، وهو في تقديري أهم مطلب على الإطلاق في هذا المشروع فيما يتعلـق بـضمانات حكم القانون ووقف التوظيف السياسي للقضاء من جانب السلطة التنفيذية. أما **البعد الثالـث** فهو المزج بين معيار الأقدمية والاختيار في التعيين للمناصب القضائية العليا بما في ذلـك عضوية مجلس القضاء الأعلى وحصر سلطة الاختيار الفعلية فـي الجمعيـات العموميـة للمحاكم المختصة، وخاصة محكمتي النقض واستئناف القاهرة. ولاشك أن تقييد سلطة رئيس الجمهورية في تعيين النائب العام ورئيس محكمة النقض، وسلطة وزير العدل في التعيـين والنقل والسيطرة على الجوانب الجوهرية في تنظيم النيابة العامة هي أكثر التدابير طموحـا في مشروع نادي القضاة لضمان استقلال القضاء بأهم شئونه. وأخيرا فالبعد الرابع يتعلـق بنادي القضاة وتبعيته لجمعيته العمومية وحدها، باعتبار أن النادي هو مؤسسة شبه نقابيـة ومؤسسة رأى في الوقت نفسه.

ليس في مشروع نادي القضاة أي تشدد أو مبالغة. فدون إعادة مؤسسة النيابة لسيطرة القضاء لا مجال لحرية حقه. ودون تمكين القضاء من السيطرة على شئونه المالية والإدارية والتأديبية سوف يحصل بعض القضاة على مناصب لقاء أحكام ممـلاة، طمعـا أو خوفـا، وهكذا. ولنلاحظ أن النادي لم يطلب امتيازات خاصة للقضاة على حساب غيرهم من عموم الناس. على النقيض تماما، فإن مشروع النادي يرفض مد سن المعـاش إلـى ٧٢ عامـا، والإفراط في قرارات الندب والإعارة وتقييدها زمنيا حتى لا يفقد القاضي اتصاله العميـق بمهنته. ويكاد يكون هذا هو المشروع الوحيد الذي تقترحه هيئة شبه نقابية في مصر الآن، ويلفظ امتيازات خاصة بأعضائه تأكيدا لمعنى ومقتضيات العدالة.

"رمتني بسهمها وانسلت":

وعلى ضوء هذا الأصل المحدد للقضية يمكننا مناقشة عدد من الاتهامات التي وظفها صحفيو وكتاب الأجهزة الأمنية، وأهمها على الإطلاق بالطبع هو اتهام القضاة بالاشتغال بالسياسة. وعندما يقرأ المرء هذا الاتهام يتذكر المثل العربي الرائع الذي يقول "رمتني بسهمها وانسلت". ذلك أن المشروع الذي تقدم به نادي القضاة يستمد قيمته الحقيقية من الإصرار على ضمانات التحييد السياسي للقضاء، ووقف توظيفه لتحقيق مصالح وأغراض سياسية.

واقع الحال هو أن القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢م والذي ورث القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩م وهو القانون الذي أوقع مذبحة القضاة هو الأداة التي تستخدمها الدولة لتوظيف القضاء لتحقيق أغراض سياسية، وتحديدا تفزيع وإلحاق العقاب بالمعارضين السياسيين، وتسهيل السيطرة عليهم وخاصة فيما يتعلق بالأحكام ذات الطبيعة السياسية والقضايا المتعلقة بالفساد السياسي.

ولا شك أن أهم حلقات السيطرة على النظام القضائي تتمثل في السيطرة على النيابة العامة وعلى منصب النائب العام بالتحديد. ولذلك أهم ما ميز القانون الذي صدر في سياق مذبحة القضاة، وذلك الذي تلاه ولا يزال يطبق حتى الآن هو صلاحية رئيس الجمهورية في تعيين النائب العام، وصلاحية وزير العدل- السلطة التنفيذية- في الإشراف والسيطرة على النيابة العامة. والواقع أن التقاليد الديمقراطية تنظر إلى النيابة العامة باعتبارها نيابة عن الشعب، وذلك لضمان الحريات العامة من ناحية، وضمان أن تأتى الأحكام الجنائية بالذات والتي تتضمن سلبا للحرية، تعبيرا عن الحق العام، ولا تنحرف إلى تكريس الاستبداد أو عقاب المعارضين أو المخالفين. ولذلك تتراوح التقاليد القانونية بين انتخاب النواب والمحامين العامين انتخابا مباشرا على المستوى المحلى أو انتخابهم من جانب المنظومة القضائية ذاتها. وبالمقارنة تهتم النظم الشمولية والتسلطية بالسيطرة المباشرة من جانب قمة السلطة التنفيذية على منصب النائب العام وجهاز النيابة العامة، وما يناظرها من أجهزة التحقيق والادعاء. وبيان ذلك أن خضوع هذه الأجهزة المهمة للسلطة التنفيذية هو أمر ضروري للإمساك بمفتاح العملية القضائية كلها، إذ يمكن من خلالها تقديم المعارضين للمحاكمة، ويمكن أيضا إفلات أي شخص تراه السلطة التنفيذية من المحاكمة، خاصة حيثما تحتكر أجهزة النيابة حق رفع الدعاوى الجنائية. أما في الحالة المصرية، والعربية المتأثرة

بالنظم المصرية فإن مجرد إيداع المعارضين في السجون تحت بند "الحـبس الاحتيـاطي" والذي قد يستمر لستة أشهر أو أكثر يمثل الأداة التي وظفتها السلطة التنفيذية فـي إلحـاق العقاب بالمعارضين والمخالفين دون الحاجة لتقديمهم إلى المحاكمة أو إنتاج أي دليل علـى ارتكابهم أي جرم. واستخدمت هذه الأداة على نطاق واسع في مصر والعـالم العربـي لأن النيابة العامة تابعة للسلطة التنفيذية.

أما الأداة الثانية لتسييس الجهاز القضائي أو توظيفه لتحقيق أغراض سياسـية فهـي عمليات النقل والإعارة والانتداب والإحالة إلى مجالس التأديب. ويتحتم في أكثـر الأحيـان استخدام هذه الأدوات بحق القضاة الذين يحظر القانون فصلهم تعـسفيا أو التـأثير علـى أحكامهم، ويضمن استقلالهم القانوني الشكلي؛ إذ تصبح الطريقة الوحيدة للتأثير على هـذه الأحكام هي إما إخضاعهم للتخويف (بأدوات النقل والحرمان من الإعارة والانتداب المربح) أو بإغرائهم بالمزايا (من خلال آلية الإعارة والانتداب في مناصب غير قضائية تحقق لهـم مزايا مالية وغير مالية). وقد قنن النظام السياسي هذه الآليات، وخاصة آليات الإغراء عن طريق تمكين بعض القضاة من الحصول على حصة من المناصـب الـسياسية، وخاصـة مناصب المحافظين.

اتهام آخر للقضاة وناديهم الذي قاد الانتفاضة القضائية خلال عام ٢٠٠٥م، والشهور الأولى من عام ٢٠٠٦م، هو أنهم يجاوزون سلطتهم القضائية ويقتحمون منطقة ليست مـن اختصاصهم وإنما من اختصاص المجالس التشريعية.

الواقع أن هذا الاتهام أكثر جدية وأهمية مما سبقه لأنه يناقش دور القضاة في التشريع. هناك إذن سؤال كبير وجوهري للغاية في الأزمة الحالية، وهو ما إذا كان من حق القـضاة أن يتقدموا باقتراحات لإصلاحات تشريعية عميقة لضمان استقلال القضاء، أم أن هذه هـي مهمة البرلمانات وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات. يؤكـد الـبعض أن القـضاة المـصريين يتجاوزون حدود عملهم، ويتعدى نادي القضاة مجال اختصاصه بالعمل من أجـل القـانون المنتظر. وذلك بطلب سلطة التشريع من البرلمان. ويقول أحد أبرز المفكرين المصريين: إنه ليس من حق القضاة أو أية فئة أخرى أن تشرع لنفسها.

ويدين هذا الاتهام القضاة لأنهم يتصرفون كجماعة نقابية من خلال ناديهم. والواقع أن هذا الاتهام سليم من ناحية الشكل، ولكنه ببساطة لا يشكل "جريمة" أو "خروجا" على التقاليد المرعية في مختلف النظم القضائية الديمقراطية. وقد حسمت الوثـائق والإعلانـات هـذه

المناظرة منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي. إذ يقول إعلان ميلانو في جملة لا يـشوبها غموض إنه "يحق للقضاة اتخاذ إجراءات جماعية لحماية استقلالهم القضائي" (المـادة ٧). ويمضى الإعلان في بيان التدابير التي يعتبرها حدا أدنى من ضمانات استقلال القضاء والتي يجسدها المشروع المقدم من نادي القضاة لقانون السلطة القضائية. ومن بـين المـشتغلين بالفكر القضائي والقانوني على المستوى الدولي، ومن داخل المنظمات القضائية الدولية لـم يعد هناك من يمارى في حق القضاة سواء بصفتهم كقضاة أو كجماعة مهنيـة فـي رفـع الصوت من أجل المناداة بكل ما يؤكد ويضمن استقلالهم، ويحميهم مـن التبعيـة للـسلطة السياسية سواء بطريق الأمر أو الإكراه أو الإغراء. من هذه الزاوية فإن الاتهام بـالخروج على التقاليد القضائية مردود عليه بأن من يقوم بالخروج والانتهاك للتقاليد القضائية المرعية في المجتمعات الديمقراطية هم "ترزية القوانين" والسلطات والأشخاص الذين سـاهموا فـي إهدار، وإنهاء ضمانات الاستقلال التي كانت مصر أسبق الدول إلى تشريعها عامي ١٩٣١م و١٩٣٦م، والذين ساهموا في دبج التشريعات التي حرمت القاضي مـن المناعـة أمـام إكراهات وإغراءات السلطة التنفيذية. وبتعبير آخر فإن اضطرار القاضي للخضوع لمطالب أو أوامر السلطة التنفيذية بسبب حرمانه بالقانون من ضمانات الاستقلال هو الـذي يـسيس القضاء والقضاة، وليس العكس.

ولنتصور الأمر بالعكس، بمعنى أن القضاة قبلوا بالسكوت عن واقع حرمان منظومتهم القضائية من ضمانات الاستقلال؛ فهل يشكل ذلك سلوكا مقبولا؟ هل يمكن لأحـد أن يقبـل حجة تقول إن قاضيا اضطر لإصدار حكم جائر بسبب خوفه "المـشروع" مـن عقـاب أو طموحه "المشروع" في الحصول على امتياز عن طريق السلطة التنفيذية؟ إن كانت الإجابة المنطقية والأخلاقية هي أنه لا مجال لقبول مثل هذه الحجة أو هذا التبرير فإن المنطق يملى على القضاة أن يرفعوا أصواتهم للاعتراض على فقـدانهم للاسـتقلال أو إهـدار قواعـد الاستقلال وضماناتها، ومن ثم إهدار الثقة العامة في نزاهة الأحكام الصادرة عن بعـض أو كثير من القضاة، وإلا صاروا متواطئين مع، بل وصاروا مصدرا للظلم والجور، وهو ما لا يمكن لأي مجتمع سليم الحواس أن يقبله من قضاته. وعندما ننظر إلى الحـضارة العربيـة الإسلامية من بعد الآن نستطيع أن نفخر بقضاتها الذين دافعوا ببسالة عن استقلال القاضـي ونزاهته. ونستطيع أن نعزو جانبا من انهيار هذه الحضارة إلى تسليم أجيـال معينـة مـن القضاة والفقهاء والعقول الكبيرة أمام قسوة ولاعقلانيـة الـسيف، وأمـام إغـراء الـذهب والمناصب، والقرب من السلاطين والأمراء على حساب معاني العدل والحق والحقيقة.

معركة مجتمعية.. قانونية وثقافية:

تحول نضال نادي القضاة المصريين من أجل استقلال السلطة القضائية إلى معركـة سياسية واجتماعية لم تشهدها مصر، ربما منذ سبعينيات القرن التاسع عـشر، وأدت إلـى انبثاق الثورة العرابية.

صار النزاع حول قانون السلطة القضائية هو الحدث الأهم والمتواصل خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦م، وتكثف هذا النزاع مع بداية الصيف، وخاصة بعد تحويل اثنين من أهم قادة نادي القضاة وانتفاضة القضاة إلى لجنة التأديب. خلال هذه الفترة الطويلـة كـان الشعب يتعرف بالتدريج على طبيعة القضية المثارة ويتطلع إلى حل سلمى يمكن مصر من إعادة بناء نظام قضائي لا يصدع لأوامر السلطة التنفيذية، ولا تراوح أحكامه بـين ذهـب المعز وسيفه بل يستقيم على طريق العدل والحق، ويأنف من الرشاوى وشتى طرق الإفساد، كما يقف بجسارة أمام حملات التخويف والإرهاب. وتقلب الرأي العام بين الرجاء واليـأس خلال ما يزيد على عام من الكفاح من أجل هذا القانون حتى وقعت أحداث النـصف الأول من شهر مايو؛ فإذ بالاستعراضات البوليسية للقوة الغاشمة تعود بأشد وأقسى مما كانت عليه في أي وقت، وإذ بالسجون تفتح من جديد لتلتهم شبابا يتفتح وعيه على طموحات عريـضة لمستقبل مصر لا يقل حرية عما يتمتع به أي شعب آخر، ولا يقل تقدما عما حققه أي مجتمع آخر.

وبالتوازي مع عقد مجلس التأديب للقضاة حاولت جيوش الأمن الجرارة والتي تكثفـت حول نادي القضاة ودار القضاء العالي ونقابتي الصحفيين والمحامين بأعـداد وتجهيـزات ومظاهر غير منطقية أن تعيد زرع ثقافة الخوف في نفوس هذه الجماعات المهنيـة التـي شكلت قلب الحركة السياسية والمجتمعية في مصر لقرن من الزمن. كان الهدف أكبر مـن مجرد الحيلولة دون مظاهر التأييد والدعم للقضاة وناديهم، وامتد إلى منع ممارسة حق مـن الحقوق الدستورية والإنسانية، وهو الحق في التظاهر السياسي، وهو حق أصيل بذاته كمـا أنه جزء لا يتجزأ من حرية الرأي والتعبير، حتى أنه صار يمثل العلامة الحدودية الرئيسية بين الدول الديمقراطية والدول الاستبدادية. وبذلك ظنت بعض الجهات أنها "حسمت" القضية عندما وظفت قوة الدولة فيما لم يخصص الدستور هذه القوة للقيام به: أي إيقاع الرعب في قلوب المواطنين، والبطش بالمثقفين وإهانة الصحفيين، والتنكيـل بالمطـالبين بالإصـلاح السياسي، وإرهاب المجتمع السياسي برمته.

كان تأييد القضاة وناديهم كبيرا للغاية في صفوف كل الحركـات الإصـلاحية وكـل النقابات المهنية والأحزاب السياسية باستثناء الحزب الحاكم. وبالمقابل يبـدو أن أنـصار النظام الاستبدادي بدأوا يتخلون عن كسلهم واعتماديتهم على الأجهزة الأمنية، وأخذوا فـي خوض معركة حقيقية على المستويين الإعلامي والسياسي فضلا على المـستوى القهـري بالطبع. ومن ثم اشتدت المناظرات حول انتفاضة القضاة طوال أشهر الربيع والصيف.

من الناحية الاجتماعية كان معسكر النظام السياسي يحتشد بأعداد متزايدة من أنـصار الطغيان الذين رموا القضاة بكل نقيصة، وحاولوا إلباس منطقهم ثوبا نضاليا بتركيز الهجوم على حركة الإخوان المسلمين ونسب انتفاضة القضاة لهذه الحركة. والغالبية الساحقة مـن حلقات أنصار الدولة هذه جاءت من صفوف الطامعين في المناصب التي تغدق بها الدولـة البوليسية على أنصارها في كل مكان من الصحافة حتى مراكز البحوث والجامعات مرورا بعدد محدود من المشتغلين بالسلك القضائي. وبالمقابل تجمعت كل القوى الإصـلاحية فـي النقابات المهنية وفى الأحزاب السياسية وأوساط المثقفـين والكتـاب وأسـاتذة الجامعـات والطلاب والمتخرجين حديثا والصحافة وغيرها من مواقع المعرفة حول نـادي القـضاة، وأبدت استعدادا مدهشا للتضحية بكل شيء بما في ذلك الزج في السجون من أجل ضـمان انتصار القضاة في معركتهم الخالدة. بدا الأمر بطبيعة الحال مفارقا للغاية. إذ واجهت أعداد صغيرة نسبيا من أنصار القضاة آلة الدولة الأمنية فضلا عن السلطات الإدارية الغاشمة في كل المؤسسات التي تسيطر عليها الدولة البوليسية.

من هذه الناحية الاجتماعية بدا الأمر منطقيا تماما؛ إذ أن الصراع دار في الحقيقة حول مبدأ استقلال المجتمع ومؤسساته الحية كلها، وليس القضاء وحده عن الـسلطة الاسـتبدادية التي لم تترك مؤسسة مجتمعية إلا وعملت على السيطرة عليها عن طريق الرقابة والإشراف والإخضاع الأمني الصارم. ولابد أن نصف هذا المشهد بأكبر قدر ممكن من الموضـوعية والنزاهة. حقيقة الأمر أنه كان ثمة عدد محدود نسبيا (أو فلنقل أقلية مهمـة) مـن أسـاتذة الجامعات والصحفيين والمهندسين، ومن كل المهن المرتبطة بالرأي والمعرفة فـي مـصر تناضل من أجل استقلال مؤسساتها وضمان أن يحكم القانون هذه المؤسسات ومصر ككـل. وفي المقابل تكونت حول السيطرة الأمنية الصلبة مصالح اجتماعية (هي أيـضا أقليـة وإن ظلت مهمة عدديا من حيث الدور في علاقات القوة). وبقيت الأغلبية صامتة تنتظر بقدر من القلق والغموض نتيجة هذا الصراع. حدث ذلك في معظم -إن لم يكن جميـع- مؤسـسات

المجتمع والدولة ربما باستثناء القضاء حيث كانت أغلبية واضحة ولا لبس فيها، وخاصة من الأجيال الشابة وراء نادي القضاة وشكلت جسم انتفاضة القضاة.

كان الصراع الاجتماعي يدور في الحقيقة حول مبدأ الولاء مقابل الجدارة في تولى المناصب العامة، ومن ثم حول مبدأ حكم القانون مقابل الحكم التعسفي أو الحكم البوليسي الذي يطلب ولاء لا ينقطع، أو ولاء الموالى والمحاسيب. ولأن الولاء مبدأ متناقض ومتنقل بالضرورة فإنه ينشئ فكرا أو حقلا فكريا فوضويا. ومن ثم عاشت مصر بالتوازي مع الصراع الاجتماعي والسياسي حالة صراع ثقافي فريدة، وهو صراع كان مكتوما في الماضي فإذا به ينبثق في العلن ويجر معه كل عوامل الخلاف، وكل تراث النضال الفكري في التاريخ المصري والعربي الحديث والقديم على السواء.

بهذا المعنى أيضا عاشت مصر حالة فلسفية من حيث عمق القضايا المثارة، ولكنها بكل أسف لم تتمكن بعد من حسم المناقشات لصالح تقدمها السياسي والأخلاقي والثقافي؛ إذ مقابل مخزون الحكمة والأخلاق الرفيعة المتوارثة منذ القدم انبثقت نزعة تحسم المنازعات بالقوة، وتستعين بحقل فكرى فوضوي لا يسمح بأي تقدم. ومقابل صورة القاضي أو صورة الحكيم المصري الذي يناقش الأمور على هدى من مبدأ العدل والحق برزت أيضا صورة الفهلوي الذي يخدم قوة غاشمة وغشيمة، ويتلاعب بثلاث ورقات هي كل نصيبه من المعارف والأفكار ليشوه القضايا ويزيف الحقائق ويزين للسلطات طريق الطغيان والقهر.

كانت حالة فلسفية لأن القضايا المثارة كانت هي القضايا الحاسمة وراء انتقال المجتمعات الغربية إلى الحداثة مع بقائنا عاجزين عن تحقيق هذا الانتقال. ببساطة تقدمت المجتمعات الغربية لأن هياكلها الغالبة تبنت في النهاية فكرة القانون بالمعنى الشامل والتجريدي لهذه الكلمة سواء في الثقافة العربية أو الثقافات الأوربية؛ أي الانضباط في أسلوب التفكير واحترام المنطق والمنهج والتفسير العلمي العام بينما انهارت المجتمعات العربية إلى حالة عجيبة من التسليم بالفوضى الضاربة في حقلها الفكري حتى انتهى الأمر إلى دمار التفكير أصلا.

أليست المعركة إذن هي أيضا بين التقدم والتخلف؟ لقد حار العلماء والفلاسفة في تعيين الفارق لأنه في ظواهر الحياة كبير جدا، وقد لا يمكن حصره في قائمة ما من الظواهر. وعلى كثرة ما قدمه العلماء يبرز فارق جوهري وأكثر عمقا بكثير من أي فارق آخر، وهو أن التقدم نهض على حقل منضبط للتفكير، وينضبط التفكير بقوة المنطق ودقة المفاهيم

والتسميات وعمق التفكير التأملي الباحث عن الروابط والأسباب العامة والمجردة التي تفسر الظواهر المندرجة تحت مسمى واحد ومنهج للتدليل والإثبات، وغيرهما مـن ضـرورات أسهب فيها المناطقة والفلاسفة والعلماء والمفكرون. أما التخاف فهو يستمر طالما قام التفكير والتصرف على العشوائية وعاشت الجماعات والمجتمعات في حقل فكرى فوضوي. وتصور اللغة العربية هذا المعنى بدقة مدهشة عندما تشتق مفهوم العقل من مفهوم الـضبط. فعقـل الناقة هو ربطها، وهو ربط يسمح بحركة منضبطة لا خبطات عشوائية.

والمعركة حول استقلال القضاء تقع في الحقيقة في هذا الفـارق الحاسـم بالـضبط. فاستقلال القضاء هو مبدأ دال على نمط من التفكير والتصرف، يحترم الحقيقـة، وينـضبط للقانون ويسعى بالتالي إلى اكتشافه وصياغته صياغة دقيقة احتراما لمعنى العدالة. ومعركة الدولة البوليسية هي عكس ذلك كله، دفاع عن استحقاق مزعوم لسلطة تعسفية لا تريـد أن تلتزم حتى بالتشريعات التي وضعتها. والمعركة حول استقلال القضاء هي معركـة العقـل مقابل النقل، والتسليم العاجز أمام السلطات الجاهزة ولو كانـت سـلطة الماضـي بذاتـه. والمعركة حول استقلال القضاء هي معركة المعرفة ضد الجهل، والمهارة أمـام الخيبـة، والفضيلة الحقة مقابل حقارة النفس الجشعة.

إنها أنبل معركة تخوضها مصر في تاريخها الحديث.

الأحزاب العلمانية فى العالم العربى ..
الصراع على جبهتين*

د. عمرو حمزاوي**
مارينا أوتواى ***

الأحزاب العلمانية فى العالم العربى، التى تشكل طيفا واسعا من التنظيمات الـسياسية المتفاوتة فى توجهاتها السياسية بين المواقع الليبرالية والبرامج الاشتراكية المبهمة، تواجـه اليوم أزمة حقيقية. ونتيجة لمحاصرة هذه الأحزاب بين الأنظمة السياسية التى لا تسمح لها بممارسة النشاط السياسى الحر والمشروع إلا فى حيز ضيق جدا، من جهة؛ وبين الحركات الإسلامية الشعبية التى يتصاعد شأنها بجلاء فى مختلف أرجاء العالم العربى، من جهة ثانية باتت هذه الأحزاب تكافح اليوم ليكون لها دور وتأثير، بل إنها تناضل فى بعض الحالات من أجل الاستمرار والبقاء.

---

* صادرة عن مؤسسة "كارنيجي للسلام"، سلسلة الشرق الأوسط، أبريل ٢٠٠٧.

** كبير الباحثين بمؤسسة كارنيجي للسلام العالمي.

*** مديرة برنامج الشرق الأوسط بمؤسسة كارنيجي للسلام العالمي.

نتائج العمليات الانتخابية التى جرت مؤخرا فى مختلف أرجاء المنطقة العربية، كشفت عن الضعف الذى تعانيه الأحزاب العلمانية، وخلقت لدى قادتها والمنتسبين إليها، تبعا لذلك، شعورا بالحاجة الملحة للعمل. ولم يعد هؤلاء يخفون عمق الأزمة؛ فهم يعرفون حق المعرفة أن لديهم جمهورا ناخبا راكدا، أو حتى ناضبا، فى الوقت الذى يملك فيه الإسلاميون جمهورا ناخبا متناميا وفائق التنظيم. كما أن معظمهم يعترف صراحة، حاليا، بأنه لا يمتلك خطة، ولا يدعى معرفة كيفية استعادة المواقع التى خسرها فى بلدان مثل المغرب ومصر، كما أنه لا يجد سبيلا للاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة فى بلدان مثل اليمن والكويت وكثيرا ما تكسو حجج وأعذار الأحزاب العلمانية فى العالم العربى، خطابا تبريريا يلقى باللوم على الآخر. فهى تشعر أنها تقع ضحية للنظم السلطوية التى لا تتورع عن إحباط نشاطاتها. كما أنها تشعر بالغبن فى منافستها للحركات الإسلامية التى تستخدم المساجد من أجل حشد الأنصار، كما تستخدم المؤسسات الخيرية من أجل إنماء قواعدها الانتخابية. فهى تشعر، بعبارة أخرى، أنها عالقة فى الوسط، وتحارب على جبهتين.

وبالفعل، فإن الظروف فى معظم الدول العربية أضحت شديدة الصعوبة لمعظم الأحزاب العلمانية، مثلما هى صعبة لسواها من التنظيمات السياسية الساعية إلى العمل باستقلال عن النظم الحاكمة أو إلى تحديها. لكن، وفى نهاية الأمر، فإن جزءا من أزمة الأحزاب العلمانية، هو من صنع أيديها. فمع استثناءات قليلة، نجد أن هذه الأحزاب لم تركز عملها على بناء أطر تنظيمية ناجحة، وهو الأمر المطلوب للمشاركة الناجحة فى الأنظمة السياسية المستندة إلى القاعدة الانتخابية، رغم أن هذه الأنظمة هى نفسها غير ديمقراطية فى واقع الحال. إن ضعف الأحزاب العلمانية جعل قواعدها الانتخابية المحتملة، مثل عمال القطاع الصناعة فى مصر والمثقفين الحضريين فى المغرب تتحول عنها نحو الحركات الإسلامية أو تتجه نحو الحماية التى توفرها لها النظم الحاكمة. إلا أن هذا الأمر، لا يعد نتيجة حتمية لا مفر منها للممارسة السياسية فى دول ذات نظم سلطوية أو شبه سلطوية. فقد عملت الحركات الإسلامية على نحو دءوب لسنوات طويلة، من أجل تطوير آلياتها التنظيمية والسياسية، رغم قمع الأنظمة المنتظم والمستمر لها، ورغم إقصائها أحيانا عن المشاركة فى الحياة السياسية. أما الأحزاب العلمانية فهى أكثر ميلا إلى النظر إلى ناخبيها نظرة الوجود المسلم به، فإذا بها تنشغل عنهم بالجدل الفكرى النظرى.

ومن المشاكل الشائعة لدى الأحزاب العلمانية، أن الكثير منها يجد صعوبة حتى فى تحديد هويته الخاصة بوضوح؛ حيث إن مصطلح "الأحزاب العلمانية" -بكسر العين- التى اخترناها فى عنوان هذا المقال، بعد نقاش طويل، لا يلقى قبولا عند معظم هذه الأحزاب وذلك خشية من انطوائه على رفض ضمنى للثقافة الإسلامية التى تقبل بها الأحزاب العلمانية. والواقع أن هذه الأحزاب فى معظم الأحوال لا تستند إلى أيديولوجيات علمانية تفصل تماما بين الدين والحياة العامة على نحو يمكن مقارنته بعلمانية مصطفى كمال أتاتورك، أو بالنموذج العلمانى الفرنسى. فكل ما فى الأمر، أن هذه الأحزاب لا تنطلق فى برامجها من أفكار دينية أو تستلهم العقيدة الإسلامية كمرجعية لها.

ومع أن توصيف هذه الأحزاب لما ليست عليه هو أمر سهل بالنسبة لها، فهى ليست مناهضة للإسلام، ولا رافضة للقيم الحضارية السائدة فى مجتمعاتها، إلا أنها تجد صعوبة بالغة فى تحديد هويتها. أما مصطلح "الديمقراطية" الذى يفضله أكثرها، فهو لا يقدم الكثير حيث إن معظم الحركات السياسية فى المنطقة، ابتداءً من الإسلاميين وانتهاءً بالنظم السلطوية وشبه السلطوية الحاكمة تزعم اعتناقها للديمقراطية. ولا يوجد فى الحقيقة معيار يثبت أن الأحزاب العلمانية أكثر التزاما بالديمقراطية من سواها من القوى الموجودة. أما تعبير "الليبرالية"، وهو تعبير آخر يفضل الكثيرون إطلاقه على أنفسهم، فهو تعبير خادع بالدرجة ذاتها : فهل يعنى ذلك الليبرالية بالمفهوم الأوروبى أم الأمريكى ؟ أم أنه يعنى إحياء التقاليد الليبرالية فى السياسة العربية التى ازدهرت فى مصر والمشرق العربى من عشرينيات إلى أربعينيات القرن الماضى ؟ وكيف يمكن أن تطبق هذه العبارة على الأحزاب التى مازالت مسمياتها تحمل كلمة "اشتراكية" أو الأحزاب التى كانت إلى أمد قريب تنسب نفسها إلى أفكار القومية العربية؟ إن غياب الهوية الواضحة عن مجمل الأحزاب العلمانية قد أضعف إلى حد كبير من قدرتها على تطوير برامج متماسكة، وعلى صياغة خطاب سياسى متميز عن خطاب الإسلاميين والنظم الحاكمة.

وللإنصاف، ينبغى القول إن الأحزاب العلمانية تتحرك فى سياق مجتمعى طارد. فعدد كبير من المجتمعات العربية، التى كانت دائما مجتمعات محافظة فى سلوكها الدينى والاجتماعى، قد ازدادت غلوا فى التمسك بهذا السلوك خلال العقود الماضية، وهذا ما قلص الحيز المتاح للتعبير عن الأفكار العلمانية فى الخطاب السياسى. والى حد ما، كان الغموض فى مواقف بعض الأحزاب العلمانية نوعا من التكيف مع المحيط الاجتماعى الرافض لتقبل

برامج ليست نابعة من القيم والرؤى الدينية. ومثلما بينت نتائج انتخابات السنوات الماضية على امتداد العالم العربى، فإن مساومة الأحزاب العلمانية على هويتها قد جاء بنتيجة عكسية، إذ أنه أبعد القواعد الانتخابية التقليدية عن هذه الأحزاب، دون أن ينجح فى استقطاب ناخبين جدد لم يجدوا سببا يدعوهم إلى تأييد أحزاب لا تفترق فى مواقفها جوهريا عن غيرها من الأحزاب الحاكمة أو الحركات الإسلامية؛ وتعجز فى الوقت نفسه عن تقديم ما تقدمه الأحزاب الحاكمة من عوائد مادية ومعنوية أو ما تقدمه الحركات الإسلامية من خدمات اجتماعية. أضحى دور الأحزاب العلمانية فى الحياة السياسية العربية الراهنة دورا ثانويا يؤديه ممثلون من الدرجة الثانية على مسرح سياسى يعجزون به عن المنافسة الناجحة لكسب تأييد الناخبين. فالغموض والمساومة على الهوية لا يشكلان استراتيجيات قابلة للحياة.

إن أزمة الأحزاب العلمانية هى عقبة رئيسة فى طريق التحول الديمقراطى فى العالم العربى. ففى الوقت الذى يتسع فيه النقاش السياسى، ويزداد حيوية فى معظم دول العالم، وفى الوقت الذى يتعرض فيه المواطن العربى اليوم لتدفق هائل للمعلومات والآراء عبر وسائل الإعلام، فإن عدد المنظمات السياسية الصالحة للمنافسة ضعيف. وعلى الرغم من أن مزيدا من الدول يجرى اليوم انتخابات بها مساحة ما من التنافسية والشفافية، فإن القليل من الأحزاب العلمانية يستطيع المنافسة فى هذه الانتخابات.

وفوق كل ذلك، فإن ضعف الأحزاب العلمانية يقود إلى خلط غريب في الخطوط الفاصلة بين الحكومات والمعارضة، خاصة فى ظل تطلع الكثير من الأحزاب العلمانية إلى الحكومات لتقدم لها الحماية ضد المد الإسلامى، فى الوقت ذاته الذى تحاول فيه هذه الأحزاب الحد من هيمنة هذه الحكومات. إن الأحزاب العلمانية فى مصر، على سبيل المثال، تعانى الأمرين على يد الحكومة. فنشاطاتها معطلة، واجتماعاتها مقيدة، وقادتها يعتقلون أحيانا. لكن هذه الأحزاب تعرف على الأقل، ما تأمله وما يعترضها من عوائق ومحظورات، وحتى وإن كان ذلك لا يروق لها، فإنها فى أغلب الأحيان تتعلم كيف تتعايش مع الوضع. إلا أنها لا تعرف ما الذى يجب توقعه من الأحزاب الإسلامية. إن احتمال انتصار الإسلاميين فى الانتخابات يمثل تهديدا حقيقيا للأحزاب العلمانية فى هذه الدول، لأن مثل هذا الانتصار قد يؤدى ليس فقط إلى قيود سياسية جديدة، بل قد يؤدى أيضا إلى خطر فرض قيود ثقافية واجتماعية جديدة على البلاد. وهكذا، عندما تقع الأحزاب العلمانية بين خصم تعرفه وآخر تجهله، فإنها تقرب نفسها أكثر من الأنظمة الحاكمة. ونتيجة لذلك، فإن المحاولات التى

تتخطى الأيديولوجيات القائمة، لتضم الأحزاب العلمانية والإسلامية، بهدف خلق تحد للنظام الحاكم، نادرا ما تنجح. مثل هذه المحاولات تبادر إليها الحركات الإسـلامية عـادة قبيـل الانتخابات، لكنها غالبا ما تلقى تفاعلا حذرا من الأحزاب العلمانية، التى لا تثق بالإسلاميين، وتفضل فى نهاية الأمر أن تحافظ على علاقاتها القائمة مع النظام، أما الاستثناء الوحيد، فهو وضع جبهة المعارضة اليمنية التى تضم الحزب الاشتراكى وحزب الإصلاح الإسلامى.

ينظر إلى الأحزاب العلمانية فى الغرب، على الرغم من ضعفها، بوصفها منظمات قد تتمكن من دفع عملية التحول الديمقراطى فى العالم العربى. فالحكومات الغربية تعى جيدا أن الأنظمة العربية الحاكمة لا اهتمام لديها فى تحقيق أى إصلاح ديمقراطى فعلى. كما أنها لا تثق فى الوقت ذاته بالحركات الإسلامية، وتخشى أن تقود مشاركتها فى الانتخابات إلى قيام أنظمة سياسية سلطوية مستندة إلى قاعدة دينية بدلا من الديمقراطية. وعلى الرغم مـن أن الأحزاب العلمانية غالبا تعانى من قيادات هرمة، وأطر مشلولة، ونقـص فـى العلاقـات الديمقراطية داخل الحزب، فإن هذه الأحزاب تصبح، لانعدام البديل، حركات يعتمد عليهـا الغرب لنشر الديمقراطية فى العالم العربى. ومثل هذه الأحزاب تكون عادة بقيادة أفراد تلقوا تعليمهم فى الغرب، أو أنهم، على الأقل، تعرضوا للثقافة الغربية. فهم يجيـدون الخطـاب الديمقراطى أفضل من غيرهم، وهم أكثر مصداقية من السياسيين الإسلاميين، حتى وإن كان عدد كبير منهم بدأ حياته السياسية بوصفه اشتراكيا عربيا، أو قوميا عربيا.

ونحن نعتقد، أيضا، أن تعزيز الأحزاب العلمانية ضرورى من أجل تحقيـق التحـول الديمقراطى فى العالم العربى. لكن استنتاجنا هذا، لا يستند إلى التخوف من الإسلاميين، ولا إلى اليأس من الأنظمة الحاكمة، ولا بـسبب الإعجـاب بتمـسك الـسياسيين العلمـانيين بالديمقراطية. يعود السبب الفعلى لحقيقة: أنه فى ظل غيـاب أحـزاب علمانيـة صـالحة للمنافسة، فإن ميدان المنافسة سيكون مقصورا على الأحزاب الحاكمة من جهة، والحركات الإسلامية من جهة أخرى. إن وجود وسط سياسى يشكل أمرا حاسما لتحقيق نمو ديمقراطى، لكنه حاليا إما مفقود، وإما محصور ضمن نطاق محدود، فى معظم الـدول العربيـة. قـد تستطيع الأحزاب العلمانية فى العالم العربى المساعدة على تغيير هذا الوضع. لكن عليهـا، لتتمكن من لعب هذا الدور، أن تبدأ بتغيير نفسها أولا.

الأحزاب العلمانية فى أربع دول عربية

إن تحليل أوضاع الأحزاب العلمانية التالى، يستند إلى بحث معمق فـى دول أربـع، ويعتمد على مناقشات مع ممثلى عدة أحزاب علمانية عبر المنطقة. نبـدأ تحليلنـا بعـرض الوقائع التى تشكل الخلفية التى تقوم عليها هذه الأحزاب فى كل مـن المغـرب، ومـصر، واليمن، والكويت، ثم نحلل بشكل أوسع ملامح المستقبل، غير المؤكـد، لهـذه الأحـزاب العلمانية فى العالم العربى.

المغـرب :

يتمتع المغرب، أكثر من أى دولة أخرى فى العالم العربى، بتاريخ طويل مستمر لوجود الأحزاب السياسية، بما فيها الأحزاب العلمانية، وكذلك تلك الأحزاب التى اعتبرت أحزابـا إسلامية قبل ظهور وانتشار مصطلح "الأحزاب الإسلامية" الجديد. ومع أن المغرب ظل منذ استقلاله فى العام ١٩٥٦، وحتى منتصف التسعينيات دولة سلطوية قمعية، إلا أن الملك لـم يقع قط تحت إغراء حظر الأحزاب السياسية أو إعلان نظام حكم الحزب الواحد. ونتيجـة لذلك التقليد العريق، فإن بعض الأحزاب السياسية العلمانية المغربية مستمرة فـى إظهـار درجة من البناء والتنظيم، غير مألوفة فى العالم العربى. وهذا لا يعنـى بالـضرورة أنهـا أحزاب قوية ومزدهرة فى الوقت الحاضر، أو أنها لا تشعر بتهديد المنافسة القاسـية التـى تواجهها من الأحزاب والحركات الإسلامية. ولكن، ومقارنة ببلدان أخرى فى المنطقة، فإن الأحزاب السياسية العلمانية فى المغرب تبرز كهيئات قائمة بالفعل.

يضاف إلى ذلك، وجود أكثر من ٢٤ حزبا سياسيا فى المغرب فى الوقت الحاضـر. لكن معظمها ليست إلا جماعات تلتف حول قائد ذى طموح سياسى. والأحزاب السياسية التى يمكن أن ينطبق عليها – مع بعض التحفظات – اسم "العلمانية" فى المغرب، هى أقـل مـن ذلك العدد بكثير. هناك حزبان ولدا فى مرحلة النضال لإنهاء الحمايـة الفرنـسية، وهمـا بالتحديد : حزب الاستقلال، وحزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الـشعبية (USFP)، (الـذى سمى أساسا "الاتحاد الوطنى للقوة الشعبية")، وهما الحزبان الملقبان بالحزبين الملكيين. كما أن هناك أحزاب البربر التى تتداخل إلى حد ما، مع الأحزاب الملكية الأخرى. إن إطـلاق صفة "العلمانى" على حزب الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية لا يثير أى مشكلة بسبب اسمه

بالذات. أما فى حالة حزب الاستقلال فإن مسألة الاسم أكثر تعقيدا، ذلك أنـه خـلال فتـرة النضال من أجل الاستقلال كان حزب الاستقلال هو حزب العناصر المحافظة المتدينة فـى المجتمع المغربى، وقد نشأ على يد عالم دين، وضمن ثقافة شمولية. إلا أن ذلك جاء قبل عدة عقود من قيام الحركات الإسلامية الحالية. وفى الطيف السياسى المعاصـر، يقـف حـزب الاستقلال إلى جانب حزب الاتحاد الاشتراكى للقوة الشعبية بثبات، وليس إلى جانب "حزب العدالة والتنمية". والواقع، إن الحزبين يمثلان معا نواة الأحزاب التى تسمى "بالكتلة التابعـة لحزب العدالة والتنمية. وعدا عن حزبى الاستقلال، والاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية، فإن هناك ما يسمى بالأحزاب الملكية، والأحزاب البربرية التى تتداخل إلى حد ما مع الأحزاب الملكية. وهذه الأحزاب الملكية بعيدة عن النضال من أجل العلمانية. فهى تـروق للفئـات المحافظة والتقليدية من سكان الأرياف المتدنية، لكنها لا تنتظم تحت راية الإسلام السياسى. بل هى منظمات تقوم على أساس نفعى ومستفيدة من الامتيازات التى تحصل عليها، وهـى أيضا معارضة للأحزاب الإسلامية. ولهذا، فإننا نصنفها أحزابا علمانيـة لأغـراض هـذا البحث.

إن أهم أحزاب المغرب العلمانية، هما الاستقلال، والاتحاد الاشتراكى للقوى الـشعبية. وهما يشبهان حزب العدالة والتنمية، من حيث إنهما حزبان سياسيان تقليديان لكـل منهمـا مركز قيادة فى العاصمة، وشبكة مهمة من المكاتب الفرعية. وبالفعل، فإن حزب الاستقلال يفاخر بأن له أكثر من ألف فرع فى البلاد. وهو رقم يقر الاتحاد الاشتراكى للقوى الـشعبية بأنه لا يمكنه إدراكه. ورغم ذلك فإن الكثير من المكاتب الفرعية ليس له أداء فعال، وهـى حقيقة يسلم بها مسئولو الحزبين. ومهما يكن من أمر، فإن لهذين الحزبين أطرا بنيوية حقيقية قائمة بالفعل.

غير أن هذين الحزبين لا يشعران أنهما قادران على منافسة الأحزاب الإسلامية. أمـا رد فعلهما فهو الاقتراب أكثر من الملكية، وهو موقف يهدد بإضعافهما أكثر خاصـة أمـام المستاءين من الوضع الراهن. فالحزبان يعتبران نفسيهما مع "الحكومة" لا مع "المعارضة"، وهما ينظران إلى حزب العدالة والتنمية باعتباره حزبا معارضا.

أما كيفية تحول حزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية، وحزب الاستقلال، من كونهما نواة أحزاب المعارضة إلى حزبين أقرب إلى الحكومة، فهى حكاية تكـشف الكثيـر عـن المقدرة السياسية للسلطة الملكية فى المغرب، وعن المعضلة التى تواجهها الأحزاب العلمانية

هذه الأيام. لقد بدأ هذا التحول مع قرار الملك الحسن الثانى بالدعوة إلى جعـل الانتخابـات العامة فى عام ١٩٩٧، انتخابات تنافسية. بهذا أعطى الملك حيزا سياسيا أوسـع للأحـزاب القديمة لكى تنظم صفوفها، لكنه سمح فى الوقت نفسه، وللمرة الأولى، للحركة الإسلامية بأن تدخل المعترك السياسى بصورة شرعية. ففى بداية الأمر سيطر الإسـلاميون علـى أحـد الأحزاب السياسية القائمة، وهو حزب "الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية" (MPDC)، لكنهم سرعان ما أسسوا حركة جديدة هى حزب العدالة والتنمية (DHD). وقد نال حـزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية (USFP) غالبية أصوات الناخبين فـى انتخابـات عـام ١٩٩٧، فعين الملك عبد الرحمن اليوسفى رئيس هذا الحزب رئيسا للوزراء. كمـا شـارك حزب الاستقلال أيضا فى هذه الحكومة.

لقد شكل هذا الانتقال المعروف بالتناوب نقطة تحول تاريخية. حيث لم تجـد أحـزاب المعارضة نفسها خارج الحكم فحسب، بل جوبهت كعدو، وقادة هذه الأحزاب وأعـضاؤها باتوا عرضة للاعتقال. فى نظام التناوب دخل الحزبان المذكوران من صقيع الخارج إلـى دفء الحكم. نظر الحزبان إلى هذا التغيير على أساس أنه دائم، فلم يتوقعا العودة من جديد إلى هوامش الشرعية، أو إلى عودة ملاحقتهما باعتبارهما خطرا يهدد السلطة، والأسوأ من ذلك أنهم لم يعودوا قادرين على تصور عودة حزبيهما إلى المعارضة من جديد وذلك فـى أفضل الأحوال. مثل هذا الوضع قد يبدو غريبا فى الديمقراطيات المعترف بها، حيث يعتبر الوجود داخل السلطة أو خارجها، أمرا مؤقتا لا يتوقع له الدوام إلا عبر العديد من الدورات الانتخابية. لكن بالنسبة لبلد شهد تناوبا واحدا فقط، خلال نصف قرن من بعد الاستقلال، فإن فكر بقاء حزب فى الحكومة بشكل دائم، لا يثير استغرابا.

إن إصرار حزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية (USFP) وحزب الاستقلال علـى استمرارهما فى السلطة، يعكس أيضا خوف الحزبين من النمو المتعاظم لنفوذ حزب العدالة والتنمية، وحتى من نمو الحزب الإسلامى الآخر، الأكثر شـعبية، وهـو حـزب العـدل والإحسان. وحزبا الموالاة المشار إليهما سالفا لا يثقان كل الثقة فى قدرتهما على المنافسة. فهما حزبان هرمان، وإنجازاتهما الأساسية التى وفرت لهما الـشرعية والاحتـرام، وهـى مشاركتهما فى النضال من أجل الاستقلال، قد صارت حدثا طواه الماضى منذ أمد بعيد. أما إنجازاتهما فى الحكومة فهى ليست عظيمة الشأن. فمن جهة، تظهر نجاحاتهما محدودة لأن النظام الملكى قد نسب لنفسه كل التطورات السياسية الإيجابية على مدى الـسنوات العـشر

الماضية، ومن جهة أخرى لم يظهر هذان الحزبان الكثير من الحيوية، ولم يقدما، أو يتابعا، تنفيذ برنامج إصلاح حيوى، كما يعترف بذلك بعض أعضائهما. لذلك، فإن الالتصاق بالنظام الملكى تحت هذه الظروف كان سياسة حذرة. وبالفعل، فإن ثمة محاولات لدمج حزب العدالة والتنمية أيضا، فى الميدان السياسى، بينما تقف الأحزاب العلمانية والكثير من المنظمات غير الحكومية موقفا مترددا من هذه المساعى.

ونتيجة لذلك، تجد الأحزاب العلمانية نفسها عالقة فى وسط هذه الوضع. لقد أصبحت أحزاب المرحلة الراهنة، التى تقف تماما فى صف القصر الملكى، ولا تجرؤ على تجاوز إرادة الملك. ومع أن هذين الحزبين يجادلان بضرورة توسيع سلطات البرلمان، وأنه يجب الحد من امتيازات السلطة التنفيذية، إلا أنهما يتوقعان أن تأتى هذه الإصلاحات من جانب الملك. وفى ظل شح الإنجازات، طيلة عشر سنوات فى السلطة، بات هذان الحزبان فى حاجة إلى حماية القصر لهما فى مواجهة القوى الإسلامية الصاعدة. وهكذا، عندما وجدت الأحزاب العلمانية نفسها مضطرة إلى القتال على جبهتين، قررت إعفاء نفسها من الصراع على إحداهما، وذلك بالانضمام إلى الملك.

مصـــر :

وبخلاف الوضع فى المغرب، فإن تاريخ الأحزاب العلمانية فى مصر، هو تاريخ طويل حافل بالتمزق وغياب الاستمرارية. لقد كان لمصر برلمان منتخب وأحزاب مرخصة، منذ أيام الحكم الملكى، وذلك منذ عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٥٢. وعندما سيطرت حركة الضباط الأحرار التى قادها جمال عباد الناصر على الحكم، وأعلن الجمهورية فى عام ١٩٥٢، حرمت الأحزاب السياسية، وأعلن قيام نظام حزب واحد اشتراكى التوجه فى عام ١٩٥٤. وفى عام ١٩٧٦ أعاد الرئيس أنور السادات إلى مصر، درجة من التعددية السياسية، عن طريق الترخيص لعدد من أحزاب المعارضة الصغيرة. وما لبث نظام الأحزاب المتعددة أن توسع بالتدريج. وبحلول عام ٢٠٠٦، صار فى مصر أكثر من عشرين حزبا سياسيا مرخصا يمكن تصنيف أغلبها ضمن منظومة الأحزاب العلمانية.

وعلى الرغم من نموه الكمى، فقد بقى نظام التعددية الحزبية فى مصر يعانى من آفتين حقيقيتين. الأولى، هى تحول الحزب الأوحد السابق إلى حزب مهيمن، يرأسه رئيس

الجمهورية. أما الثانية، فقد تمثلت فى مجموعة من القوانين والإجراءات السياسية المقيـدة التى فرضتها الحكومة من أجل الحد من دور الأحزاب الليبرالية واليسارية المعارضة لهـا. وعلى الرغم من أن قوانين الأحزاب فى مصر لا تحظر سوى الأحزاب الدينية – وهو حظر جرى تكريسه لاحقا فى الدستور ذاته – فإننا نجد أنه حتى الجماعات الـسياسية العلمانيـة تواجه قمعا قاسيا عند سعيها للتسجيل كأحزاب شرعية. ففى شهر كانون الثانى/ينـاير مـن العام الحالى ٢٠٠٧، نبذت المحكمة المختصة بالنظر فـى تـراخيص الأحـزاب طلبـات التراخيص المقدمة من اثنتى عشرة جماعة، بينها إحدى عشرة جماعة تملك برامج سياسـية علمانية. وعلاوة على ذلك، لا تتمتع الأحزاب المرخصة بحرية فى التنظيم ولا فى خـوض الحملات السياسية. إذ كثيرا ما تلجأ الحكومة إلى القمع والتلاعب، لكى تمنع المعارضة من نيل الأصوات فى الانتخابات. وهكذا، فإن الأحزاب العلمانية ليست فى واقع الأمر منافـسة فعلية للحزب. فهى تقتصر على التنافس فيما بينها، ومع الإخوان المسلمين الـذين يقـدمون مرشحين مستقلين فى الانتخابات التشريعية، على ما يتبقى من المقاعد، من أجـل تحقيـق هامش صغير من التمثيل لها فى البرلمان والمجالس المحلية. إن نظام التعددية الحزبية فى مصر ينتج، ويحافظ على معارضة ضعيفة غير قادرة على مواجهة النظام السلطوى الحاكم.

إلا أن هذه الأحزاب العلمانية تساهم أيضا فى ضعفها. فعلى الرغم من الحدود الهيكلية للنظام السياسى المصرى، فإنه يظل هناك حيز للعمل، وبعض فرص المنافسة التى لم تستغل من قبل الأحزاب العلمانية. والحقيقة أن المقارنة بين هذه الأحزاب، وبين الأحزاب الأخرى المحظورة، كحزب الإخوان المسلمين المقموع بشدة، تكشف بسرعة أن الأحزاب العلمانية لم تنجز الكثير فى سبيل بناء وتنظيم مؤسساتها، ولا فى سبيل توسيع تواصلها مـع القواعـد الشعبية عبر ابتكار برامج انتخابية مقنعة.

تنقسم الأحزاب السياسية العلمانية المعارضة فى مصر، من حيث إيديولوجياتها إلـى شعبتين، وهما، أحزاب ليبرالية، وأخرى أحزاب يسارية. وعندما أعاد الـرئيس الـسادات التعددية فى مصر بشكل محدود فى عام ١٩٧٦، تعمد تسهيل تـشكيل أحـزاب ليبراليـة ويسارية واضعا حزبه الخاص، الحزب الوطنى الديمقراطى، فى موقع الوسط بين هـاتين الفئتين. الآن، هناك ما يقارب عشرين حزبا معارضا تقع جميعها ضمن هاتين الفئتين، لأن الأحزاب الإسلامية لم يسمح لها بالترخيص. إلا أن معظم الأحزاب السياسية المعارضة تبقى دون شأن سياسى مهم.

فى مصر حاليا أربعة أحزاب سياسية معارضة فقط ممثلة فى مجلس الـشعب، وهـو المجلس الأدنى فى البرلمان المصرى. اثنان منها ليبراليان، هما حزب الوفد الجديد، وحزب الغد؛ واثنان منها يساريان هما حزب التجمع، والحزب العربى الناصرى. وهذه الأحـزاب جميعها حازت نسبة من المقاعد، لا تعدو خمسة فى المائة، فى انتخابات عام ٢٠٠٥ النيابية. وبالمقارنة، فإن مرشحى الإخوان المسلمين تمكنوا من الفوز بحوالى عشرين بالمائـة مـن المقاعد؛ فخرجوا من الانتخابات كأقوى كتلة برلمانية معارضة، رغم أن حزبهم محظـور، ومئات من أعضائه فى السجون. أما أداء الأحزاب العلمانية المـصرية فـى الانتخابـات الرئاسية عام ٢٠٠٥، وهى الأولى من نوعها فى مصر، فقد كان أيضا أداء ضعيفا. فحزب التجمع، والحزب العربى الناصرى قاطعا الانتخابات الرئاسية، بينمـا قـدم الوفـد والغـد مرشحيهما. أما مرشح حزب الوفد، فقد كان نعمان جمعة، ورشح حزب الغد، أيمن نـور، اللذين أقنعا معا ما يقل عن ١٥% فقط من الناخبين بالتصويت لهما. وهكذا، لم يجد الرئيس حسنى مبارك الذى يتولى السلطة منذ عام ١٩٨١، أى صعوبة فى الفوز بمنصبه من جديد.

تساهم عوامل مختلفة فى ضعف الأحزاب العلمانية فى مصر، منها، عدم قـدرة هـذه الأحزاب على تحويل إرثها التاريخى الذى لا يستهان به إلى رأسمال سياسى له حـضور. فكل من الأحزاب الليبرالية واليسارية المصرية كانت قد لعبت أدوارا مهمة فـي الـسياسة المصرية قبل وبعد عام ١٩٥٢، لكنها لم تستطع البنيان على إنجازاتها الماضـية. والمثـال الصارخ على ذلك، يظهر فى حزب الوفد. فحزب الوفد "القديم" كان حزب حركة الاستقلال الوطنى، كما كان حزب القومية المصرية العلمانية التى نادت بحقوق متساوية بين الأكثرية المسلمة وبين الأقلية المسيحية القبطية. وفى فترة الليبرالية المـصرية، (١٩٢٣– ١٩٥٢)، كان حزب الوفد هو حزب الأغلبية، فشكل عدة مرات حكومة تشاطر فيها الحكم مع القصر الملكى ومع سلطة الإدارة البريطانية. فشعبية حزب الوفد القديم التاريخية، ساعدت حـزب الوفد الجديد على الانطلاق بقوة. لكن هذه الانطلاقة ما لبثت أن تلاشت. ورغم تعيين فـؤاد سراج الدين، فى قيادة الحزب، وهو شخصية وفدية قيادية معروفة منذ ما قبل ١٩٥٢، ليشير إلى الاستمرارية، فإن النتيجة أوحت بعلامات الكلل أكثر من إظهارها علامات إحياء الثقافة الليبرالية القديمة. ثم، ما لبث حزب الوفد الجديد أن انقلب على إرثه الوطنى العلمانى حينما عقد تحالفا انتخابيا مع الإخوان المسلمين فى الثمانينيات من القرن الماضى. ومن بعد طور الحزب لنفسه برنامجا حزبيا يقوم على الليبرالية الاقتصادية دون سواها. أما رسالته اليـوم

فلا تلقى تجاوبا من قطاعات عريضة من الشعب، وهذا البرنـامج لا يكـاد يختلـف عـن السياسات الليبرالية التى بدأ يعتنقها مؤخرا الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم.

وقد وجدت الأحزاب اليسارية هى الأخرى صعوبة فى البنـاء علـى إرث القوميـة العربية، وخاصة، منذ بدأت الحكومة تنسب هذا الإرث لنفسها. معظم هذه الأحزاب اليسارية تعود بجذورها إلى الحقبة الناصرية (١٩٥٢ – ١٩٧٠) وهى حقبة تمثل فى الوقـت ذاتـه ذروة النفوذ المصرى فى العالم العربى، والنقطة الدنيا لسياسة الحزب الحاكم الواحـد فـى مصر. ومن عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٦، برر حكام مصر نظامهم القائم علـى الحـزب الواحد الحاكم باستعمال مزيج من الإيديولوجية، والاشتراكية، والقومية العربيـة. وبوجـه خاص فى ظل حكم الرئيس عبد الناصر، حين جرى تأسيس الاتحاد الاشتراكى العربى فى عام ١٩٦١، وهو تنظيم شكل على نمط الأحزاب الماركسية اللينينية فى الكتلة الـسوفيتية، حيث أعلنت الاشتراكية إيديولوجية للدولة، وباتت القومية العربية تحمل صـفة مـصرية، تدعى الناصرية. أما سياسات تلك الفترة فقد تضمنت تأميم المؤسسات الاقتصادية الرئيسة، وفرض حدود صارمة على تملك الأراضى، وإدخال نظام تصنيعى تقوده الدولـة، وإقامـة نظامى تعليم وعناية صحية تمولهما الحكومة.

وعلى الرغم من بطء عملية التحرير الاقتصادى التى أطلقها السادات والتى لا تـزال مستمرة حتى الآن، فإن الميراث اليسارى للنظام يبقى قويا فى بعض المناحى. فالاشـتراكية لا تزال مكرسة فى الدستور كأيديولوجية للدولة. والدستور لا يزال يحفظ "للعمال والفلاحين" حقهم فى نصف مقاعد البرلمان، ونصف مقاعد المجالس الشعبية المحلية. كما أن نظـامى الرعاية الصحية والتعليم المجانى الحكومى لا يزالان قائمين، وإن كان ذلك مستمرا بوتيرة متدهورة. وكل هذا يسمح للحكومة بأن تقدم نفسها كوريث حقيقى للإرث الناصـرى. أمـا الأحزاب اليسارية المعارضة، فقد فشلت منذ تأسيسها فى إعادة تبنى ذلـك الإرث، وتلـك العقيدة، وفشلت فى استغلالها بوصفها وسيلة وقاعدة لتطوير برامج حزبية متميـزة. وأمـا الحكومة المصرية فإنها تتبنى اليوم بشكل مطرد سياسات ليبرالية فى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتستمر فى الوقت ذاته فى تبرير ذلك باعتماد الخطاب الـسياسى اليـسارى الموروث، الأمر الذى يصعب مهمة المعارضة اليسارية فى تبنى هوية واضحة.

أما البنى التنظيمية التى عفا عليها الزمن، والقيادات الهرمة، فإنها تضر هـى أيـضا بالأحزاب العلمانية. فبينما نجد الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم يبذل جهدا لإدماج الجيل

الجديد، في ظل تأثير نجل الرئيس مبارك، جمال، وبينما يبذل الإخوان المسلمون جهودا حثيثة لاجتذاب القطاعات المحافظة لدى الشباب المصرى، تبقى الأحزاب الأخرى مثل حزب الوفد، وحزب التجمع راكدة. وعلى الرغم من أن الأحزاب العلمانية تبدو كمؤسسات منظمة جدا ديمقراطيا، فإن الإجراءات الديمقراطية قلما تحترم فى عمل الأحزاب الداخلى. وتقود الخلافات حول الخيارات السياسية، أو التغييرات فى صفوف القيادة عادة إلى صراعات داخلية تضعف هذه الأحزاب. ففى ربيع عام ٢٠٠٦، اهتز حزب الوفد بسبب مواجهة بين فريقين متخاصمين، واستمرت لعدة أيام صدامات عنيفة فى مركز قيادة الحزب بالقاهرة. وقد حسمت المواجهة، بطرد رئيس الحزب، نعمان جمعة، وباختيار منافسه محمود أباظة خلفا له. أما الأثر المدمر لهذا السلوك على صورة المعارضة التى تنادى نظريا بالديمقراطية، فسيستمر لمدة طويلة. وحدثت تطورات شبيهة فى بداية عام ٢٠٠٧ فى الحزب العربى الناصرى عندما حاول سامح عاشور، وهو محام فى منتصف حياته المهنية، أن يطرد ضياء الدين داود رئيس الحزب. وهذا الأخير يبلغ السبعين من عمره، الذى استمر فى رئاسة الحزب منذ الترخيص له في عام ١٩٩٢.

ويمثل الفشل فى تحديد هوية القواعد الانتخابية الجديدة واجتذابها، أكبر نقاط ضعف الأحزاب العلمانية. فعلى الرغم من ضعف أدائها فى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فى العام ٢٠٠٥، فإن هذه الأحزاب استمرت فى عدم بذلها جهدا يذكر فى بناء قاعدة شعبية. فالقادة والأعضاء يلقون بأسباب ضعف أدائهم على عاتق النظام، مدعين أن التدابير السلطوية، خصوصا فى ظل قانون الطوارئ، تمنعهم من التواصل الواسع مع الناخبين. وعند مواجهتهم بحقيقة أن الإخوان المسلمين قادرون، رغم ذلك، على بناء قاعدة انتخابية نامية، فإن الليبراليين واليساريين يعللون ذلك بمقارنة القيود المفروضة على مشاركتهم السياسية، مع الفرص غير المقيدة للإسلاميين للتواصل مع شرائح واسعة من الناس عبر المساجد. وكل هذه الذرائع تتجاهل درجة القمع العالية التى تتعرض لها الحركات الإسلامية المحظورة، كما تتجاهل حقيقة خمول الأحزاب العلمانية نفسها. والواقع، أن أصحاب هذه الحجج يتجاهلون حقيقة أن عددا هائلا من الناخبين المصريين لم يحددوا مواقفهم بعد. فعدد الناخبين المصريين الذين شاركوا فى الاقتراع فى انتخابات عام ٢٠٠٥ كان أقل من ٢٥% من الذين يحق لهم ذلك. وتبقى هناك شريحة كبيرة من القوة الانتخابية لم تستثمر بعد فى مصر.

وكونهما حزبين ليبراليين، فإن الوفد وحزب الغد، يروقان بطبيعة الحـال للمفكـرين والمثقفين العلمانيين، ولنشاط المجتمع المدنى، الذين يخشون الإسلاميين، ولا يثقون بالنظام الحاكم. إلا أنهما لم يقوما بأى جهد من أجل التقارب مع المناصرين الآخرين المحتملين، بما فيهم بعض شرائح قطاع الأعمال الذين لا يجدون حظـوة لـدى النظـام، ولا يرتبطـون بالحركات الإسلامية. أما الأحزاب اليسارية، فهى فى موقف قـد يكـون أكثـر صـعوبة. فالمؤيدون التقليديون للأحزاب اليسارية، من فلاحين وعمال صناعيين، كانوا أصحاب حظوة على الدوام لدى الحكومة منذ صعود عبد الناصر إلى السلطة فى عام ١٩٥٢، حيث تسطير الحكومة على الاتحادات الوطنية للعمال والفلاحين، وهى تستخدم فى الانتخابـات العامـة لتنظيم وحشد الناخبين لمصلحة الحزب الوطنى الحاكم. ومع هذا، فإن التدهور المستمر فى الظروف المعيشية لشرائح واسعة من الشعب، والتسارع المستمر لعجلة الليبرالية الاقتصادية التى تضاعف من الشعور بقلة الأمان فى الوظائف، نتج عنهما نقمة متنامية فـى صـفوف العمال والفلاحين. حيث فشل حزب التجمع، والحزب العربـى الناصـرى، فـى اختـراق الاتحادات العمالية، تاركين بذلك المجال مفتوحا أمام الإخوان المسلمين لملء هذا الفـراغ، والاستفادة من النقمة المتنامية.

أما الأقباط المصريون، الذين يشكلون حوالى ١٥% من الـشعب المـصرى، فـإنهم يعتبرون قاعدة انتخابية إضافية مهمة لم تبذل الأحزاب العلمانية جهدا يذكر من أجل تعبئتها، فالأقباط بصرف النظر عن تمايزاتهم الاقتصادية والسياسية، يتشاطرون مخـاوف حقيقـة جديرة بالتفهم من نهوض الحركات الإسلامية. والحزب الوطنى الديمقراطى الحـاكم كـان على الدوام قادرا على توظيف هذه المخاوف من أجل كسب أصوات الأقباط لمصلحته. كما أنه كان قادرا على الاستفادة من التحكم النسبى بالكنيسة القبطية الرسمية، يضاف إلى ذلك، تعيين عدد قليل من الشخصيات القبطية البارزة لشغل مراكز مرموقة، معظمهم من الأساتذة الجامعيين، ورجال الأعمال الأثرياء، وكبار الموظفين. رغم ذلك، يبقى الأقباط المصريون ناقصى التمثيل فى السياسة المصرية، وتبقى أكثرية منهم غير مهتمـة بالانتخابـات. هـذا الموقف يمنح فرصة لكل الأحزاب العلمانية، الاشتراكية منها والليبرالية، وكلاهما يضم فى صفوفه قادة أقباطا بارزين، لبناء شبكات دعم داخل هذه الطائفة.

لم تستثمر الأحزاب الليبرالية واليسارية جيدا عيوب وإخفاقات خصومها لكسب التأييد الشعبى. وبدلا من أن تسلط الضوء على إخفاقات النظام الحاكم فى الالتزام بإقامة إصـلاح

ديمقراطى حقيقى، وعلى فشله فى سد الفجوة الآخذة فى الاتساع بين الفقراء والأغنياء فـى المجتمع المصرى، فإن الأحزاب العلمانية أصبحت تميل، بوجه عام، نحو الرضوخ للنظـام اتقاء لبطشه المطلق. إن موقف الإخوان يكتنفه الكثير من الغموض حول الحقوق الـسياسية المتساوية بين المسلمين والأقباط، وحول موقفهم من المسائل المتعلقة بالحريـات الثقافيـة والاجتماعية.

ولكن محاولات الاستفادة من استياء الأقباط ومواطنين آخرين، من صعود الإخوان، فقد تميزت بقلة المنهجية إلى حد ما، وبدت أقل استرشادا بالاستراتيجيات الواضحة المطلوبـة لبناء قاعدة شعبية. وخلا عن حزب الغد، الذى تعرض مؤسسه أيمن نور إلى الاعتقال بناء على اتهامات واهية، وهكذا، بات على غير ود مع المؤسسة الحاكمة، فإن الأحزاب العلمانية فى مصر اليوم أصبحت بمثابة معارضة تم ترويضها، ولا تكاد تقوى على تحدى النظام شبه السلطوى. وأصبحت هذه المعارضة تعول على موافقة النظام على تأمين احتفاظها بمكاسبها السياسية الدنيا، وعلى أن يحفظ لها الحيز السياسى المحدود التى تلعب فيه.

ففى بلد لا يكترث فيه أكثر من ٢٥% من مواطنيه بممارسة حقهم الانتخـابى، يبقـى جمهور واسع من المواطنين الذين لم يرتبطوا بعد بـأى أيديولوجيـة أو حـزب سياسـى. فالإسلاميون يملكون استراتيجيات للتواصل، مع أكثر هؤلاء من خلال الخدمات الاجتماعية والمساجد، والعمل التنظيمى السياسى التقليدى، المألوف عادة لدى المسئولين عن تنظيم أى حزب من الأحزاب السياسية المتعارف عليها. أما الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فيبدو أنه يعتمد استراتيجية تجمع بين وعود بامتيازات وعوائد نفعية، والتهديد بالمعاقبة التى تأخذ شكل إنقاص الخدمات، هذا، بالإضافة إلى قدر معين من الخدع السياسية، أمـا الأحـزاب العلمانية فلا تزال تفتش عن استراتيجية يمكن أن يكتب لها النجاح.

قامت الأحزاب اليسارية بنوع من الابتكار، وتحديدا عبر تأسيس حركة "كفاية". لكـن هذه الحركة لم تولد سوى الضئيل من النتائج حتى الآن. فقد تأسست فى عام ٢٠٠٤ على يد الساسة اليساريين كجبهة معارضة عريضة. وبرزت "كفاية"، قبل انتخابـات عـام ٢٠٠٥، بوصفها حركة احتجاجية غير تقليدية، أصبحت تمثل الحيوية الديمقراطية فى مصر؛ حيث تم تشكيل هذه الحركة ضمن بنية مرنة لتكون شبكة تجمع الشخصيات والجماعات الـصغيرة بدلا من الأحزاب السياسية التقليدية، وقد أعادت هذه الحركة اكتشاف الشارع كحلبة للعمـل السياسى النشيط، وقامت بصياغة رسالة علمانية داعية إلى الديمقراطية. وخلال الانتخابات،

ركزت هذه الحركة على حشد المواطنين، بهدف عدم إعادة انتخاب الرئيس حسنى مبارك، وعلى إدانة جهود النظام الحاكم الهادفة إلى تنصيب ولده جمال ليكون خليفة له. لقد مثلـت حركة كفاية أيضا ابتكارا إيديولوجيا فى الطيف العلمانى. فهى عارضـت النظـام بـشكل مفتوح، ونأت بنفسها عن الأحزاب العلمانية المعارضة القائمة. كما كانـت منفتحـة علـى الساسة الإسلاميين والليبراليين على حد سواء. أما تنظيميا، فقد اعتمدت على بناء الشبكات، وركزت على العمل المباشر كالتظاهرات والمسيرات الشعبية، بدلا من التركيز على عمليات الاقتراع. لكن حركة كفاية لم تدم طويلا. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٥ فقدت "كفاية" فعاليتهـا. فالرئيس مبارك الذى كانت هزيمته هى الهدف المشترك لجميع حركات المعارضة، قد أعيد انتخابه. والأحزاب المتنافسة فى الانتخابات النيابية أمست أكثر اهتماما بكسب المقاعد بـدلا من جمع صفوفها فى مواجهة النظام. وتوقف الشعب عن الاهتمام بنشاطات هـذه الحركـة وبالاحتجاجات فى الشارع، وتقلصت التظاهرات إلى أن توقفت. وفى عـام ٢٠٠٦ فـشلت "كفاية" فى تجديد برنامجها العلمانى المناصر للديمقراطية، وتفسخت لتصبح حلبة للصراعات الإيديولوجية التافهة بين الفئات المتناحرة. وهكذا فشلت المعارضة العلمانية فـى محاولتهـا الأولى للتجديد.

اليمـن :

دخلت سياسة التعددية الحزبية إلى اليمن فى أعقاب الوحدة فى عام ١٩٩٠. وحتى ذلك التاريخ، كان يسيطر على الجمهوريتين، العربية اليمنية (الـشمال)، والـيمن الديمقراطيـة (الجنوب) نظام الحزب الواحد. فقد تأسس فى الشمال المؤتمر الشعبى العام فى سنة ١٩٨٢، على يد الرئيس على عبد الله صالح، باعتباره حركة حاكمة شاملة، ذات توجه اشتراكى غير واضح. أما الأحزاب السياسية فكانت ممنوعة. وأما فى جنوب اليمن، فقد وجـد الحـزب الاشتراكى اليمنى الذى شكل على المنوال الماركسى اللينينى السائد فى دول الكتلة السوفيتية. تأسس هذا الحزب فى عام ١٩٧٨، ومارس السلطة المطلقة حتى عام ١٩٩٠. ومع إعـلان قيام الجمهورية العربية اليمنية الجديدة الموحدة، بقى على عبد الله صالح رئيـسا، وعـين الأمين العام للحزب الاشتراكى اليمنى على سالم البيض نائبا للرئيس. وقـد اتحـد حـزب المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى فى أيام الحكومة الانتقالية، من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣، وتوافقا على ترخيص الأحزاب السياسية، وعلى إجراء انتخابـات تنافـسية. وقـد

ظهرت عدة أحزاب سياسية جديدة أبرزها حزب الإصلاح اليمنى ممثلا الطرف الإسـلامى الأقصى بين الأحزاب، وأحزاب يسارية مختلفة، من بعثية وناصرية، كانـت قـد تفرعـت خارج مظلة مؤتمر الشعب العام.

جرت أول انتخابات برلمانية متعددة الأحزاب، فى عام ١٩٩٣. فجاء حزب المـؤتمر الشعبى العام فى المرتبة الأولى، إذ نال ٤١% من الأصوات، تبعه حزب الإصلاح اليمنى، والحزب الاشتراكى اليمنى، اللذان نالا ٦,٢٠% و ٦,١٨% من الأصوات على التوالى. فى حين نالت خمسة أحزاب بعثية وناصرية معا إلى أقل من ٢٠ بالمائة من الأصـوات. وعلـى الرغم من أن ثلاثة أحزاب رئيسية شكلت حكومة ائتلافية فيما بينها بحسب نسبة تمثيل كـل حزب فى مجلس النواب، فإن اليمن الموحد بقى بعيدا عن الاستقرار؛ حيث نشأ صراع على السلطة بين حزب المؤتمر الشعبى العام، وبين الحزب الاشتراكى اليمنى، بلغ أوجه فى عام ١٩٩٤ فى حرب أهلية قصيرة نشبت بين الجنوب والشمال، وانتهت تلك الحـرب بهزيمـة الجنوب، وبتفكيك الحزب الاشتراكى اليمنى. فى أعقاب الحرب الأهليـة، تحـالف حـزب المؤتمر الشعبى العام، المتمركز فى الشمال، مع حزب الإصلاح، وشكلا حكومـة متحـدة استبعدت الحزب الاشتراكى اليمنى. مع ذلك، فقد سمح للحزب الأخير بالاحتفاظ بترخيصه، والسماح له بالعمل بوصفه منظمة معارضة متخصصة.

وبعد إخراج الحزب الاشتراكى اليمنى من الحكومة، انقسم المشهد السياسى فى الـيمن إلى ثلاثة مكونات : حزب المؤتمر الشعبى العام الحاكم، وحزب الإصلاح اليمنى الذى انضم إلى المؤتمر الشعبى العام فى الحكومة حتى عام ١٩٩٧، والأحزاب العلمانية اليسارية التى بقيت فى المعارضة منذ عام ١٩٩٤. وهكذا، تطور اليمن إلى دولة شـبه سـلطوية يـشبه وضعها الوضع الذى تم شرحه فى كل من المغرب ومصر، قادة يملكون قدرة كبيرة علـى المناورة السياسية، وبرلمانات ضعيفة، ومساحة سياسية ضيقة متوفرة للمعارضـة. يـسمح نظام الرئيس صالح بدرجة من التعددية، شرط ألا تشكل تهديدا لهيمنته على المجتمع. كمـا يفرض قيودا قانونية وسياسية متعددة على أحزاب المعارضة من أجل التأكد من بقائها تعمل على هامش النظام السياسى. وعلى الرغم من إجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية، غير أن النظام يستغل مؤسسات الدولة، وعلى وجه الخصوص الأجهزة الأمنية، من أجـل تـأمين الأغلبية للرئيس صالح ولحزب المؤتمر الشعبى العام.

وكما هو الحال فى بقية الدول العربية، فإن أحزاب المعارضة العلمانية تعـانى مـن ضعف مزمن. ففى الانتخابات اليمنية الأخيرة، التى جرت فى عام ٢٠٠٣، نـال الحـزب الاشتراكى اليمنى أقل من ٣% من الأصوات، بعد أن نال ٦,١٨% مـن انتخابـات العـام ١٩٩٣ (ثم قاطع هذا الحزب انتخابات عام ١٩٩٧). كما أن حزبين يساريين آخرين، همـا حزب الاتحاد الشعبى الناصرى، وحزب البعث الاشتراكى، نالا نسبة ١% و ٧,٠%، على التوالى. وكذلك هناك أكثر من عشرة أحزاب يسارية أخرى لم تحظ بأصوات كافية تؤهلها لنيل أية مقاعد فى المجلس النيابى. وبالمقارنة، فقد نال حزب الإصلاح الإسلامى ١٥% من أصوات المقترعين آتيا فى الدرجة الثانية، لكن بفارق كبير، عن حزب المـؤتمر الـشعبى العام، الحاكم، الذى نال ٧٩% من مجموع أصوات الناخبين. وكما هو الحال فى المغـرب ومصر، فإن الإسلاميين فى اليمن هم، على ما يبدو، أفضل استعدادا من الأحزاب العلمانية للتعامل مع القيود المفروضة من الحكومة شبه السلطوية. هذه الأحزاب العلمانيـة ببناهـا المتآكلة تعيش تدهورا وتلعب دورا هامشيا.

فالانحدار السريع للحزب الاشتراكى اليمنى منذ عام ١٩٩٠، جاء نتيجة لمجموعة من العقبات التى واجهها الحزب فى أعقاب الحرب الأهلية، ونتيجة لضربات سددها هو علـى نفسه. فقد خرج الحزب من الحرب الأهلية بحالة ضعيفة. وكثير من قادته هربوا إلى خارج البلاد، وفى شمالى البلاد على وجه الخصوص، بات ينظر إلى هذا الحزب بوصفه حزبـا انفصاليا مستعدا للمجازفة بأرواح اليمنيين من أجل تحقيق أهدافه السياسية الخاصة. كانـت البيئة السياسية مقيدة. مع ذلك، لم يكن الحزب محظورا. وبدلا عن ذلك، فقد سمح له بـأن يحتفظ بفروعه فى الأقاليم اليمينية، وأن يشارك فى الانتخابات. أما التحالف القائم بين حزب المؤتمر الشعبى العام وبين حزب الإصلاح، فقد أعطى الحزب الاشتراكى اليمنى فرصـة لكى يكرس نفسه كقوة معارضة أساسية، وهى ميزة لا تتمتع بها معظم الأحزاب العلمانيـة التى عليها أن تجابه الحكومة والإسلاميين فى آن واحد. إضافة إلى ذلك، فإن الاشـتراكيين حافظوا على بعض الشعبية كقوة تقدمية من بين الجماعات التى خسرت أثناء عملية توحيـد البلاد، بما فى ذلك البيروقراطية السالفة لحكومة اليمن الجنوبى، والمفكـرين العلمـانيين، والنساء المثقفات. وبدلا من أن يبنى الحزب على هذه الإيجابيات من أجـل إعـادة إحيـاء مؤسساته وحشد قواعده الشعبية فإنه استهلك جهوده فى نقاشات لا نهاية لها حول ما إذا كان عليه المشاركة فى الانتخابات أم لا. وأخيرا، تقرر أن يقاطع الحزب انتخابات عـام ١٩٩٧ البرلمانية مدعيا أن الحكومة اعتمدت التزوير فى القوائم الانتخابية. ونتيجة لذلك، فإن أمينه

العام آنذاك، على صالح عباد، فشل فى الحصول على دعم ١٠% مـن أصـوات مجلـس النواب، وهى النسبة المطلوبة لكى يتمكن من الترشح للانتخابات الرئاسية فى عام ١٩٩٩. كذلك فشل الحزب فى تجديد رسالته إلى الشعب. واختار، بدلا من ذلك، أن يواظـب علـى تكرار رواياته عن الظلم الذى يقع عليه، مشددا على القمع الذى تعرض له على يد الحكومة، عوضا عن تقديم نفسه بصورة الحزب المعارض الصالح للمنافسة، والقادر علـى تحـدى النظام الحاكم. عدا عن أن رسالة الحزب إلى الناخبين لم تتبدل منذ ما قبل حقبة التوحيـد، التى تركز على العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الثروة، دون أن تتطرق إلى قضايا جديدة أكثر أهمية فى نظر الناخبين، مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة.

لقد استغرق الأمر الحزب حتى الانتخابات البرلمانية فى العام ٢٠٠٣ حينها بدأ يبـذل جهدا جديا لتجديد نفسه كحزب معارض. فصاغ الحزب برنامجا داعيا للديمقراطية، يعطـى الأولوية للإصلاح السياسى التدريجى، ويطالب بتنسيق أكبـر بـين الأحـزاب العلمانيـة والإسلامية لمواجهة النظام. كما ظهرت فى برنامج الحزب مسائل، مثل : حقوق الإنـسان، والإصلاح الحكومى، ومكافحة الفساد، وإصلاح الخدمات الاجتماعية. ولقد تمكن الحزب إلى حد ما، من اجتذاب بعض القواعد الناخبة الناقصة التمثيل، مثل النساء. ومع أن الحزب لـم يفز بأكثر من ثمانية مقاعد نيابية، إلا أنه تمكن من العودة إلى المجلس التـشريعى، ومـن إعادة إثبات كيانه.

وحتى قبل عودته إلى البرلمان، تمكن الحزب الاشتراكى اليمنى من المـشاركة فـى محاولة بناء تحالف بين الأحزاب المعارضة، والتغلب على التشرذم، والوصول إلـى قـوة موحدة قادرة على التصدى للنظام. وابتداء من عام ١٩٩٩ وحدت عدة أحـزاب علمانيـة نشاطاتها السياسى، بما فى ذلك التقدم بقوائم مرشحين مشتركة إلى الانتخابات البلدية التـى أجريت فى عام ٢٠٠١، وذلك تحت مظلة المجلس الأعلى لتنسيق جهود المعارضة اليمنية. أما التطور البارز، فقد حصل فى العام ٢٠٠٣ بتأسيس تحالف واسع لقوى المعارضة تضمن فى صفوفه حزب الإصلاح الإسلامى، وبعض المنظمات الصغيرة. وتمكن اللقاء المـشترك للأحزاب، كما صار يطلق على هذا التحالف، من الاتفاق على قائمة مرشـحين مـشتركة ضمت ١٧٢ مرشحا للدوائر الـ ٣٠١ اليمنية فى الانتخابات البرلمانية التى جرت فى عام ٢٠٠٣.

تحالف المعارضة الجديد الذى تجاوز الإيديولوجيات، وسـع فـرص الامتـداد أمـام الأحزاب العلمانية اليمنية بشكل ملموس. وقد كان حزب الإصلاح أكثر حيوية من الحـزب الاشتراكى اليمنى، بحيث تمكن الأول من الفوز بستة وأربعين مقعدا نيابيا، أى مـا يمثـل ١٥% من مجموع المقاعد. وقد جاءه معظم الدعم من قبائل قوية وناخبين محافظين. لكـن تحالف المعارضة مع الأحزاب العلمانية أعطاها قابلية أكبر للمنافسة. كمـا تمكـن اللقـاء المشترك للأحزاب من تقديم مرشح واحد يمثله إلى انتخابات الرئاسة فى العام ٢٠٠٦، هـو فيصل بن شملان. ورغم خسارة المرشح فى المنافسة، وإعادة انتخاب الرئيس صالح رئيسا للبلاد، فإن بن شملان تمكن من نيل ما يقارب ٢٠% من أصوات الناخبين. وقد اعتبر ذلك خطوة مهمة إلى الإمام، إذا أخذنا فى الاعتبار السياق العربى الذى نـشهد فيـه الرؤسـاء يستمرون عادة فى الحكم مدى الحياة دون أى معارضة. وزيادة علـى هـذا، فـإن اللقـاء المشترك للأحزاب استمر فى التعاون بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية، معلنا عـن تـشكيل حكومة ظل، ومتفقا على تنسيق لوائح من مرشحيه إلى الانتخابات البرلمانية التى سـتجرى فى عام ٢٠٠٩.

وكبقية الأحزاب العلمانية فى العالم العربى، فإن الأحزاب العلمانية اليمنية تعمل فـى بيئة صعبة. فالطبيعة المذهبية والعشائرية للمجتمع تحد من الامتداد البعيد لرسالتها. كما أن التاريخ السياسى الحديث لليمن يفرض قيودا على بعض هذه الأحزاب، وبوجه خاص، على الحزب الاشتراكى اليمنى، كما أن المنافسة التى تواجهها هذه الأحزاب من قبل الإسـلاميين قوية. ومع أن العقبات التى تواجه الأحزاب العلمانية اليمنية تشابه العقبات التى تواجه أمثالها فى العالم العربى، إلا أن أسلوب المواجهة الذى اختارته هذه الأحزاب كان متميزا وبعيـدا عن المعتاد. فبدلا من التقرب من السلطة الحاكمة لتأمين أقل المكاسب فى العملية السياسية، فقد اختارت هذه الأحزاب أن توحد جهودها مع الأحزاب الإسلامية. أسفرت هذه الـسياسة حتى الآن عن تقوية عضد المعارضة بوجه عام. غير أنه لم يتضح حتى الوقت الحاضر ما إذا كانت هذه الأحزاب العلمانية ستتمكن من ترسيخ نفـسها باعتبارهـا شـريكا مـساويا للإسلاميين ضمن المعارضة.

الكـ ـ ويت :

على الرغم من كونها إمارة نفطية صغيرة، فى جـ ـزء مـ ـن العـ ـالم غيـ ـر معـ ـروف بديمقراطيته، كان للكويت برلمان منتخب منذ استقلالها فى عام ١٩٦٣. هذه الظاهرة غيـ ـر المألوفة، على أساس أنه، حتى اليوم، لا يوجد فى أى دولة خليجية برلمان منتخب بالكامل، وهى ظاهرة تفسرها البنية الاجتماعية والاقتصادية للكويت. فقبل اكتشاف النفط، كان النشاط الاقتصادى الرئيس للكويت يقوم على التجارة عبر الخليج الفارسى. وكان يسيطر على هذه التجارة عدد قليل من العائلات التجارية الثرية، وكانت أسرة الصباح الحاكمة اليوم واحـ ـدة منها. ومثلما فعل البارونات الإنجليز مع التاج البريطانى، فقد فرضت العـ ـائلات التجاريـ ـة على آل الصباح تأليف برلمان منتخب، وكانت هذه العائلات على ثقة من أنها قادرة علـ ـى السيطرة عليه.

ولم يكن أمام العائلة الحاكمة خيار آخر سوى القبول بالصفقة فى بداية المطاف. ولكن، بعد الارتفاع الكبير فى أسعار النفط، فى أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية فى عام ١٩٧٣، فإن الأسرة الحاكمة، المتحكمة بالعائدات النفطية الجديدة، أعادت إحكام قبـ ـضتها لاسـ ـتعادة السلطة، فأقدمت على حل البرلمان عدة مرات فى الـ ـسبعينيات والثمانينيـ ـات مـ ـن القـ ـرن الماضى، ولم يعد تشكيل البرلمان إلا فى عام ١٩٩١، على إثر حرب الخليج. وكان من بين الأسباب لذلك، إصرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عليه، حيث إنها خشيت اتهامهـ ـا بخوض الحرب لمجرد إعادة آل الصباح إلى السلطة.

والبرلمان، الذى أعيد افتتاحه بعد الحرب، كان حتما برلمانا مختلفا بمكان عن سـ ـابقه. فالبلد، الذى كان فى الأصل مجرد مدينة محاطة بأرياف مفتوحة، تقطنها قبائل من البـ ـدو، أصبح الآن دولة حضرية. وكانت الجنسية قد منحت، وعلى مراحـ ـل، بـ ـدءا مـ ـن النـ ـواة الحضرية القديمة، وانتهاء بباقى السكان. ورغم ذلك، لا يزال هناك تمييـ ـز فـ ـى طبقـ ـات المواطنين حتى اليوم. أما التحولات الاقتصادية فقد باتت الآن تعنى أن العائلات الكبيرة لم يعد لها دور مركزى شامل مثلما كان عليه الحال فى سابق الأمر، ذلك أن لاعبين جددا قـ ـد انضموا إلى الحلبة. وكما هو الحال فى بقية دول العالم العربى، فإن الحركـ ـات الإسـ ـلامية برزت كلاعب مهم جديد، وأصبحت منظمة بطريقة منهجية، وتتواصل مع الفئـ ـات الأقـ ـل رخاء من السكان، لأن مصطلح "الفئات الفقيرة" لا ينطبق جيدا على واقع الكويـ ـت. وهـ ـذه

الشريحة تتألف، بوجه عام، على فئة الكويتيين الذين أصبحوا حضريين حديثا، وبتعبير آخر، البدو السابقين.

لا تشكل حركات الإسلاميين فى الكويت عنوانا لهذه الورقة. ولهذا يكفينا القول إن هذه الفئات كثيرة ومتفرقة، فمنها الجماعات السنية، والجماعة الشيعية، ومنها المعتدلة، ومنهـا السلفية. وتشرذم الأطياف الإسلامية جعل من السهل على الـسياسيين العلمـانيين التنـافس معهم، وحتى إن كانوا أقل تنظيما مما هو عليه الحال عادة عبـر المنطقـة. والـسياسيون العلمانيون فى الكويت، الذين يفضلون نعت أنفسهم "بالليبراليين"، وهى صفة مغلوطة تمامـا كما سنبحث لاحقا، يتنافسون إلى حد كبير، كأفراد، لا كجزء مـن منظمـات أو جمعيـات (فالأحزاب السياسية محظورة فى الكويت). وحتى الفترة الأخيرة، كان النظـام الانتخـابى يشجع الروح الفردية المتطرفة. وعلى الرغم من العدد القليل للناخبين المـسجلين (حـوالى ١٤٠,٠٠٠ ناخب قبل حصول المرأة على حق التصويت فى عام ٢٠٠٥)، فإن البلاد كانت مقسمة إلى خمس وعشرين دائرة انتخابية، بحيث لم يكن على المرشحين الحصول على أكثر من فارق صوت واحد كى يفوزوا. ونتيجة لذلك، فإن المرشح كان يحفزه الترشح منفـردا ملتمسا أولا أصوات عائلته، وأصدقائه، ثم مشتريا بعض الأصوات الإضافية الأخرى عنـد الحاجة، عوضا عن انضمامه إلى أفراد آخرين من المرشحين لإنشاء آلية سياسية.

وما دامت الدوائر الانتخابية صغيرة، فإن هذا النظام الانتخابى كان يعمل بشكل جيد فى صالح المرشحين العلمانيين المنفردين غير المنظمين، ولكن، فـى عـام ٢٠٠٦، تغيـرت الأشياء فجأة إلى غير مصلحة المرشحين العلمانيين. فأولا، وفى شهر نيسان/أبريل، قررت الحكومة، فى آخر المطاف، أن تدفع باتجاه تمرير القانون الذى يعطى المرأة حق التصويت. كانت الحكومة تؤيد هذا القانون منذ أمد بعيد، وقد أرسلته إلى البرلمان غير مرة، لكنه كان يصطدم على الدوام بمعارضة الإسلاميين عند التصويت عليه. وبعد تشريع هـذا القـانون تضاعف عدد الناخبين.

الأمر الثانى، هو المواجهة المكشوفة بين النواب الإصلاحيين، الداعين إلى تعديل قانون الانتخابات، وبين الحكومة، المواجهة التى أدت إلى إقدام الأمير على حل البرلمان، والدعوة إلى انتخابات جديدة. ما لبث البرلمان الجديد أن تبنى بسرعة قانونا يقلـص عـدد الـدوائر الانتخابية من ٢٥ إلى ٥، وهى خطوة إصلاحية كان قد طال انتظار المعارضة لها. وفجأة، وجد السياسيون العلمانيون أنفسهم، وبينهم الكثير ممن أيد هذا الإصلاح، يجـابهون ميـدانا

سياسيا أكثر عدائية ويميل إلى مصلحة الإسلاميين، لتنظيم المتفوق، الذى لا يقوى السياسيون العلمانيون المنفردون على الوقوف بوجهه.

أصبح السياسيون العلمانيون يدركون فعليا أن الوضع الجديد بات يتطلب تنظيما مختلفا عن الأسلوب السابق. ذلك أن عدد المقترعين فى كل دائرة تضاعف عشر مرات، كما أن عدد المرشحين ازداد من مرتين إلى عشر مرات فى الدائرة الواحدة. وهذا الوضع الجديد يضعف إلى درجة كبيرة التأثير العائلى، والعلاقات الشخصية، باعتبارها الطريقة الأساسية فى اجتذاب الأصوات، معطيا أفضلية للتنظيمات التى تستطيع تقديم لوائح لمرشحين يرتقون فيها إلى مستوى الحملات السياسية المهنية. وعلى الرغم من أن القانون لا يسمح بأن يزيد عدد أعضاء القائمة على أربعة مرشحين، خوفا من إتاحة الفرصة لتنظيم أو تيار واحد من اكتساح الدائرة، غير أن الجماعات المنظمة أمست تلقى حظوظا للفوز أكبر من السابق. لذلك، قد يتشكل تنظيمان أو تياران علمانيان تختلف فيهما شخصيات الأعضاء، ولكنها لا تختلف فى الإيديولوجيات والبرامج. وحتى الذين انخرطوا فى هذه المجهودات لا يبالغون فى تفاؤلهم بالنجاح. فالسياسيون العلمانيون فى الكويت فرديون جدا، الكثير منهم من رجال الأعمال الكبار، وهؤلاء فى العادة يأتون من سلالات عائلات التجار القدماء الأصليين، أما الآخرون فهم من رجال الفكر والمثقفين، وهناك عدد كبير ومدهش من هؤلاء، من كتاب المقالات وأعمدة الرأى فى الصحف الذين يكونون لأنفسهم الشهرة عن طريق نشر آرائهم بهذه الوسيلة. ولكنها ليست الطريقة لتكوين منظمات حزبية قوية، بل إن السياسة تحتاج إلى منظمين محترفين، وهذا ما صار جزءا من طريقة العمل فى الحركات الإسلامية، لكنه لا يزال فكرة بعيدة عن أذهان السياسيين العلمانيين. ففى سلسلة من المقابلات أجريت مؤخرا، ذكر لأحد كاتبى هذا المقال، غير مرة، أن الإسلاميين فى الكويت يمتازون، دون وجه حق، عن السياسيين العلمانيين؛ لأنهم يستطيعون تشغيل أخصائيين متفرغين لشئون التنظيم. إن مثل هذه الشكوى، إن دلت على شىء، فهى تدل على فارق الثقافة السياسية بين الساسة العلمانيين والإسلاميين أكثر مما تدل على الفارق التمويلى. لأن تأسيس منظمات ذات طواقم عمل، هو بالتأكيد أمر فى متناول القدرة المادية لأناس هم فى غالبيتهم رجال أعمال من طبقة المجتمع الموسرة.

وفى هذا الوضع، فإن العديد من السياسيين العلمانيين يتطلعون بأمل إلى نهوض ما يمكن أن يسمى بحركة "ما بعد السياسة الحديثة" فى الكويت، وهذا يعنى تدخل أعضاء

المجتمع المدنى مباشرة فى الحياة السياسية لوضع ضغوط على الحكومـة، إمـا بواسـطة التظاهرات، أو بسواها من علميات التحرك فى الشارع، من أجل بلـورة أجنـدة سياسـية. فخلال المواجهة بين البرلمان والحكومة، حول قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٦، لعب الطلبـة دورا مهما عن طريق التجمع والتظاهر تأييدا للإصلاح. خيم الطلاب فى باحة البرلمان ليلا بأسلوب فى بعضه نشاط سياسى، وفى بعضه الآخر احتفال شبابى، سادته الأجواء الموسيقية والفنية. وكان هذا الاحتجاج ناجحا، حيث أدى، مع عوامل أخرى، إلى حل البرلمان القديم، والى انتخاب برلمان جديد، ما لبث أن صوت فورا على قانون ينص علـى إنقـاص عـدد الدوائر الانتخابية.

إن عددا كبيرا من السياسيين العلمانيين ينظرون إلى هذا النوع من العمـل المباشـر بوصفه صيغة من صيغ العمل السياسى، والتى تمكنها من مساعدة الجماعات العلمانية فـى زيادة تأثيرها ضد تعاظم نفوذ الإسلاميين. فالطلبة الذين نظموا التظاهرات، ينتمـون إلـى جماعات علمانية، وقد قاموا برفض ادعاءات الإسلاميين، ممن حاول منهم أن ينسب هـذا النجاح إلى جهودهم. وإذا أخذنا بعين الاعتبار تقلـب الـسياسات الطلابيـة بوجـه عـام، والصعوبة التى تلاقيها الجماعات الطلابية فى جميع الدول، هى المحافظة على نشاط سياسى يستمر إلى ما بعد الفورات الحماسية القصيرة، ولهذا يبدو أن تقدير الـسياسيين العلمـانيين لأهمية مثل هذا الأسلوب فى النشاط السياسى مبالغ فيه كثيرا. ذلك لأنه تقدير غير مـستند إلى تقييم واقعى بقدر ما هو مبنى على الأمل فى أن يفلح السياسيون العلمانيون بشكل مـا، فى اكتساب الإسلاميين، الذين يتمتعون بأفضلية فى التنظيم، ليس عن طريق إنشاء تشكيلات منافسة، تكون أقوى منها تنظيما، بل بالتقدم فى عملية تنظيم الآليات السياسية، والشروع فى الفعل المباشر.

المستقبل الغامض للأحزاب العلمانية فى العالم العربى

لقد شرحنا أن قيام الأحزاب، التى سميناها "علمانية"، أمست ضرورة ماسة من أجـل التحول الديمقراطى فى العالم العربى. وليس ذلك بالضرورة لأنهـا تـضم الـديمقراطيين الحقيقيين فى تلك البلدان، بل لأن غيابها، سيبقى المشهد السياسى ضيقا، وسيقتصر التنافس السياسى فيه على السلطة الحاكمة من جهة، وعلى الحركات الإسلامية من جهة ثانية. وفى حال وجود مشهد سياسى متعدد، ومتكون من فاعلين سياسيين متنوعين، فإن ذلك من شـأنه

أن يجعل الممارسة السياسية أقل حدة، رغم أنه لن يزيل بكل تأكيد العوائق القائمـة أمـام التحول الديمقراطى. ومع هذا، فمن أجل أن تصبح الأحزاب والمنظمات السياسية العلمانيـة فى العالم العربى تنافسية، عليها أن تمر بمرحلة من التحول الداخلى قبل أى شىء آخر؛ إذ أنه يلزمها بشكل خاص، تغيير جوهرى فى ثلاث نواح هى: رؤيتها للمجتمـع؛ ورسـالتها السياسية الواضحة والمحددة التى ستنقلها لناخبيها المحتملين؛ والطريقة التى تنتظم بها.

رؤية حول المجتمع :

طيلة ما يقارب ثلاثين سنة مضت، لم تقو الأحزاب السياسية العربية العلمانيـة علـى تقديم نظرة مستقبلية لأوطانها. فالرؤية الأولى لمثل هذه الأحزاب كانت متعلقة بالاسـتقلال، كما هى حال حزب الاستقلال فى المغرب، وحزب الوفد فى مصر، إذ أنهما تكونا كحزبين وطنيين مطالبين بالاستقلال. أما الرؤية الثانية فكانت تنصب على الاشتراكية التى تقوم على نظام الحزب الأوحد، مثلما كان الحال مع حزب الاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر، ومع الأحزاب البعثية فى العراق وسوريا. ولكن أبعد من الاشتراكية، فقد كانت الرؤية بـالتحول إلى دولة رأسمالية ذات نمو اقتصادى سريع وتحول اجتماعى موجه من النظام الحاكم. وهذه الرؤية لم تترك حيزا كبيرا لحرية الفرد أو لمبادرته، لكنها تعهدت بالتنمية والتحديث. ولفترة معينة من الزمن، على الأقل، حققت هذه الرؤية ما وعدت به.

أما الرؤية المنافسة لهذه الرؤى العلمانية المتتالية، فقد كانت، منذ العشرينيات فصاعدا، تظهر على صورة مجتمع إسلامى عادل، أطلقتها حركة الإخوان المـسلمين فـى مـصر، وأخواتها من الجماعات والحركات الإسلامية فى العالم العربى. وطالما كانت أنظمة الحكـم قادرة على توفير حياة أفضل، أو على الأقل زرع الأمل بحياة أفضل، فإن الرؤية الإسلامية لم تستطع المسطرة. وخلال سبعينيات القرن العشرين، كانت درجة القبول بالأنظمة القومية والاشتراكية الحاكمة قد بدأت تتناقص كثيرا بفعل سلسلة من الهزائم العربية فى الصراع مع إسرائيل، وبسبب زيادة الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية، عندما أصبحت الأنظمة غيـر قادرة على تأمين الخدمات الأساسية لمواطنيها. فصارت الأفكار الإسلامية تجتـذب النـاس بشكل متزايد، وبدأت الحركات الإسلامية تلقى التأييد من قطاعات متنامية من السكان. وفى الدول التى كانت تسمح للحركات العلمانية بالعمل، فقد كانت الأحزاب المعارضة العلمانيـة تعانى أيضا. فمثلا، تأثرت الأحزاب الليبرالية واليسارية، فى المغرب ومصر، من وضـع

صارت فيه محاصرة بين الأنظمة السلطوية الفاشلة، وبين الإيديولوجيات الإسـلامية التـى كانت تعد بحلول سهلة لجميع المشاكل.

وحتى ذلك الحين، لم تكن الأحزاب العلمانية قد تمكنت من تقديم رؤية جديدة خاصـة بها. وهى كغيرها من الأحزاب اليسارية فى أنحاء العالم، بدأت الأحزاب اليسارية العربيـة تدريجيا تتبنى الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية، فى أعقـاب زوال الاتحـاد الـسوفيتى. فالأحزاب الليبرالية صارت أكثر اهتماما بالمجتمع المدنى، ودفعت، بنـسب مختلفـة مـن النجاح، فى اتجاه تنظيمه المستقل. إلا أن ذلك جاء أقل من صياغة رؤية للمجتمع الـصالح. فالمواطنون، فى دول كثيرة جرت فيها تحولات ديمقراطية، اكتشفوا أن الديمقراطية نادرا ما تدر الأرباح على المدى القصير، فى حين تسبب الإصلاحات الاقتصادية أضرارا حقيقيـة لمدة معينة. أكثر من ذلك، فإن التطلع إلى مجتمع ديمقراطى، ذى اقتصاد منفتح، هى نظرة عريضة يشترك فيها الكثيرون، نظريا على الأقل، بحيث لم يعد يمكن لأى حزب أن يدعيها لنفسه. فهناك حكومات أوتوقراطية عديدة فى العالم العربى تدعى العمل من أجل الديمقراطية واقتصاد السوق، فى الوقت نفسه الذى تكذب فيه أفعالها هذه الأقـوال. كمـا أن حركـات إسلامية عدة أمست تقبل الآن بالديمقراطية وبالليبرالية الاقتصادية أيضا. وهكذا، فإن الرؤية الديمقراطية باتت اليوم ميدانا مكتظا، الأمر الذى لا يمنح أى حزب أفضلية خاصـة علـى سواه.

أما لماذا تجد الأحزاب العلمانية العربية المعارضة الصعوبة فى تطوير رؤية، فهو أمر غير واضح. فلعله فى جزء منه عائد إلى نقص ثقة هذه الأحزاب فى أنفسها، إذ مـا هـى الغاية من إعداد برامج متقنة ما لم تكن قادرة على الحصول على أصوات كافيـة ؟ وهـى تعود، فى جزء آخر منه، إلى منافسة الإسلاميين لهذه الأحزاب، إضافة إلى منافسة نمط أقل شيوعا، من التعاون العلمانى – الإسلامى لها، الأمر الذى يدفع الأحـزاب العلمانيـة إلـى الإعلان عن أنها هى بدورها تتمسك بالقيم الإسلامية، وهذا بدوره يجعل موقفها وسطيا فى قضايا مثل الحريات الاجتماعية والثقافية. وفى حالات أخرى، فإن الوقـوف إلـى جانـب السلطة الحاكمة ضد الإسلاميين، يقلل من قدرة هذه الأحزاب على صياغة سياسات صـائبة بديلة للسياسات الحكومية. ومهما تكن الأسباب، فإنه يبدو واضحا أن فشل الأحزاب العلمانية فى طرح رؤية واضحة حول موقفها، هو المسئول عن تقويض جاذبيتها.

ولخيبة أمل أحزاب المعارضة العلمانية، فإن أوضح الرؤى المقترحة فى العالم العربى اليوم، تأتى من مؤسسات الحكم المتجددة فى الخليج، وبعض الدول الأخرى القليلة. وهـذه رؤى لمجتمع يتحول بسرعة بفعل النمو الاقتصادى المستدام، والذى يطلق عليـه الـبعض مصطلح "نموذج دبى". وهذا النموذج يتطلع الناس إليه عادة فى دول الخليج النفطية الغنية، حيث يشعر فيها جيل الشباب أن بلدانهم تخسر فرصة السعى الدءوب فى مـسار الحداثـة المتمثل فى دبى، بنموها الاقتصادى المتفجر، وطرازها المعمـارى الحـديث، وأجوائهـا المبشرة بفتح آفاق جديدة. وحتى فى دول ذات كثافة سكانية عالية، وذات عائدات شـحيحة، مثل مصر، فإن الحلم بالتحديث السريع يجرى دفعه بجهود وارث الحكم المحتمـل، جمـال مبارك، والناس المحيطين به، القائم على أساس رؤيتهم المستقبلية لبلـدهم. وعلـى وجـه الإجمال، فإن هذه الرؤية تأتى من لدن الحكومة، لا من جهة المعارضة.

الرسـالة :

الأحزاب السياسية المتنافسة فى الانتخابات قد لا تملك رؤية معينة دائما، لكنها تحتاج على الأقل، إلى إبلاغ رسالة عما ستحققه إن هى ربحت الانتخابات. وفى الأنظمة السلطوية وشبه السلطوية فى العالم العربى، تملك الأنظمة الحاكمة رسالة بـسيطة ملموسـة، تقـول للناس: انتخبوا لأننا نمسك خيوط الإنفاق بأيدينا، وباستطاعتنا تحقيق حاجاتكم. هذه الرسالة باتت اليوم أقل إقناعا من ذى قبل، حيث تآكلت قدرات الدول على الإنفاق إلى درجة كبيرة، فى كل من المغرب، ومصر، واليمن. وفى تسعينيات القرن العشرين، نجد أنه حتى الـدول المنتجة للنفط ذاتها، تلاقى صعوبة فى تقديم المستوى نفسه من الخدمات الذي كانت تقدمـه فى العقود الثلاثة السابقة لعقد التسعينيات الفائت، إلى أن ارتفعت أسعار النفط بسرعة مـن جديد خلال حرب العراق. ومع ذلك، فإن الأنظمة الحاكمة لا يزال بين أيديها الكثيـر ممـا يمكنها إنفاقه، وكذلك الكثير مما يمكنها حجبه عن الناس، بمـا لا يقـارن مـع إمكانـات المعارضة. أما سياسة الرعاية وتقديم الخدمات فليست رسالة معقدة، بل رسـالة واضـحة وفعالة.

أما رسالة الإسلاميين فتبقى مبهمة. فرسالة "الإسلام هو الحل" ليست رسالة ملموسـة بكل تأكيد، إلا أنها كشعار تدغدغ المشاعر، وتماشى التقاليد، وتروق للورع الدينى. والأكثر من ذلك، أن الحركات الإسلامية استخدمت بإتقان الجمعيات الخيريـة وشـبكات الـضمان

الاجتماعى غير الحكومية على مستوى القواعد الشعبية من أجل إشاعة الثقة الاجتماعية بها والرصيد السياسى لها. ففى عدة دول عربية تأتى برامج الرعاية الإسلامية المنظمة فى المرتبة الثانية بعد مثيلاتها التى تلقى رعاية حكومية. فالإسلاميون استفادوا من تنامى موجة التدين فى المجتمعات العربية منذ سبعينيات القرن الفائت، وقد بنوا عليها ليجنوا الدعم الشعبى لهم. لكنهم كانوا دائما يقرنون الحمية الدينية بالخدمات الاجتماعية التى يقدمونها لقواعدهم الانتخابية، دون أن ينظروا إلى هذه القواعد كأمر مسلم به.

الأحزاب العلمانية، التى لا تملك فى واقع الحال أى رؤية مميزة، لا تحمل فى غالب الأحوال، رسالة محددة إلى المواطنين. وقد فشلت هذه الأحزاب فى تعيين المساحات، والقضايا، والقواعد الانتخابية تعيينا استراتيجيا يختلف عن النظرة المسيطرة لدى الأنظمة الحاكمة، أو لدى الحركات الإسلامية، أو بتفصيل رسائلها على قياس هؤلاء الناخبين. وعلى كل حال، فإن الأحزاب العلمانية كانت أيضا أكثر إخفاقا فى مقارعة الأنظمة الحاكمة والإسلاميين، فى القضايا السائدة العامة أو فى اختراق قواعدهما الثابتة. كما لم يكن لدى هذه الأحزاب غير القليل مما يمكنها تقديمه، سواء فى مجال الحوافز المالية، أو فى مجال الخدمات الاجتماعية. وتبعا لذلك، بقيت غير قادرة على اجتذاب الفئات الأكثر وعيا، أو اجتذاب الناخبين المهتمين بمصالحهم الخاصة، الذين يبحثون عن حزب يمثل مصالحهم هذه. كما أن هذه الأحزاب لا تملك شعارا بسيطا يمكن أن يستجيب له الناس عاطفيا. أما النتيجة فكانت تظهر فى صناديق الاقتراع.

مسألة التنظيم :

كنا قد أشرنا إلى مكامن الضعف التنظيمية لدى الأحزاب العلمانية، وهى مشكلة تدركها هذه الأحزاب تماما، كما تدرك تماما أن عليها معالجتها. لكن هذه الأحزاب غير واثقة من الكيفية التى يتوجب عليها أن تنظم صفوفها بها. فهل عليها أن تنافس الإسلاميين على تعبئة الأصوات على مستوى القاعدة الشعبية، معتنقة أسلوبا فى التنظيم قد يعتبره البعض منطويا على مفارقة تاريخية اليوم، لكنه ينفع الإسلاميين بطريقة جيدة جدا؟ أم عليها أن تعطى الأفضلية لمؤسسات المجتمع المدنى دون الأحزاب ؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف ستتم ترجمة تنظيم المجتمع المدنى إلى أصوات وإلى نفوذ سياسى؟.

هذه أسئلة بالغة الصعوبة أمام الأحزاب العلمانية فى العالم العربى الذى يواجه عددا من الحقائق المتناقضة. إن الأحزاب الجماهيرية المنظمة، والتى انتعشت فى أوروبا فى النصف الأول من القرن العشرين، هى الآن فى انحدار أينما كانت. فانخفاض مستوى الحماس الإيديولوجى، وتحسن مستوى المعيشة التى صارت تأخذ نسقا فرديا فى الحياة، قد أضعف الأحزاب بشكل خطير فى معظم بلدان العالم. أما فى العالم العربى، فإن الحركات الإسلامية تظهر بشكل مقنع أن البنى التنظيمية الشبيهة بالأحزاب ليست ممكنة فحسب، بل أنها فائقة الفعالية. وأما إذا كان هذا يعنى أن البلدان العربية تقف الآن فى مرحلة مختلفة من التطور السياسى، أو أن الأحزاب السياسية تحتاج إلى إيديولوجية قوية من أجل أن تزدهر، فهذا أمر غير واضح. والواقع يبين أن الأحزاب السياسية التقليدية تبلى فى العالم العربى أفضل من بلائها فى أى مكان آخر فى العالم.

غير أن الحقيقة الثانية، تبلغ رسالة مختلفة. وهى أن الأحزاب العلمانية فى الوقت الحاضر لا تملك أى أفضلية تنافسية عندما يتعلق الأمر بتنظيم البنى الحزبية القوية؛ ذلك لأن هذه الأحزاب باتت مسبوقة بأشواط، لأنها أهملت تعبئة القواعد الشعبية والناخبين لمدة طويلة، فى حين نجد أن الإسلاميين يجهدون بطريقة منهجية، ومنذ مدة طويلة، لبناء وتطوير بنى أحزابهم، ومؤسساتهم الأخرى، التى تشكل شبكات مساندة لها. إضافة إلى ذلك، لا تملك الأحزاب العلمانية إيديولوجية متماسكة، أو رؤية واضحة حول المجتمع، كما أنها لا تملك شعارات سياسية سهلة مجتذبة للتعاطف. وفى عدة دول، لم تطور هذه الأحزاب أساليب تمويل للحفاظ على عناصر متفرغة تتابع العمل التنظيمى الممنهج. غير أنه ما من سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه المشاكل عصية على التغلب، التمويل، بوجه خاص، وهو لا يعدو كونه مجرد عذر فى معظم الأحيان. لكن الواقع هو أن الأحزاب العلمانية اليوم أصبحت عالقة فى حلقة مفرغة.

وأما الحقيقة الثالثة فتكمن فى أن الاختلاف بين الأحزاب العلمانية والحركات الإسلامية، لا يقتصر فقط على الفارق فى المقدرة. لكنه يتعدى ذلك إلى الأسلوب السياسى. فالأحزاب العلمانية ليست مجرد مؤسسات أضعف من الحركات الإسلامية، بل إنها تمثل نوعا مختلفا تماما من المؤسسات السياسية، ونمطا مختلفا فى السياسة. فمع استثناءات قليلة، ترجع الأحزاب العلمانية فى العالم العربى إلى نمط وثقافة تعود إلى ما قبل قيام المشاركة الجماهيرية. وعندما تنأى هذه الأحزاب عن ذلك التقليد فسوف تتمكن من المضى فى اتجاه

سياسات جديدة يمكن تسميتها بسياسات ما بعد الحداثة، حيث يسبق عمل المجتمع المدنى المباشر الذى يقوم به المجتمع المدنى دور الأحزاب ذاتها. والمواطنون العرب الذين كانت تجذبهم فى الماضى سياسات الأحزاب السياسية العلمانية تحولوا إلى المجتمع المدنى منذ تسعينيات القرن الماضى. وكان جزء من ذلك، يعود لأسباب إيديولوجية، حيث كانت النقاشات حول الديمقراطية والتحول الديمقراطى التى دارت حول العالم فى أعقاب الحرب الباردة قد شددت على أهمية المجتمع المدنى. والى حد ما، فإن عودة الشعبية من جديد لمنظمات المجتمع المدنى كانت لأسباب براجماتية. فالأحزاب السياسية ذات القيادات القديمة لم توفر متنفسا كبيرا للأجيال الشابة المتطلعة إلى رؤية إصلاح حقيقى يتحقق فى مجتمعاتها. فبدت الأحزاب هرمة وتعبة، بينما ظهرت منظمات المجتمع المدنى ناشئة وواعدة. والأبعد من ذلك، أن وجود التمويل الخارجى المتوفر اليوم لمنظمات المجتمع المدنى، خاصة من جانب البلدان الأوروبية، جعل من تأسيس المنظمات غير الحكومية عمليا، فضلا عن أنه، بكل تأكيد، يحتاج إلى جهد أقل من محاولة تأسيس حزب سياسى جديد، أو من محاولة إعادة بعث الحياة فى جسد حزب قديم مصاب بالتكلس.

إن أوضاع الأحزاب العلمانية تبقى محفوفة بالشكوك إلى حد كبير فى الوقت الحاضر. فهى ضعيفة من ناحية الرؤية، والرسالة، والتنظيم. وهى عاجزة عن منافسة الإسلاميين عندما يعود الأمر إلى تطوير الأحزاب بشكل اصطلاحى.

لكن العلمانيين من المثقفين والنشطاء فى الأحزاب العلمانية، كان لهم الأثر الكبير فى النقاش العام الدائر حول الحريات الاجتماعية والثقافية، بينما لا يزال حتى أكثر المثقفين الإسلاميين ليبرالية، مترددين فى مواقفهم حول هذه القضايا. وفى بعض البلدان العربية تتميز المعارضة العلمانية بأفضليات مقارنة بسواها عندما يتعلق الأمر بتأسيس منظمات للمجتمع المدنى تتعامل مع قضايا مثل حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق الأقليات، وفى بعض البلدان الأخرى، توفر التحالفات التى تجاوزت الاختلافات الإيديولوجية مع الحركات الإسلامية، فرصة الانتقال إلى أبعد من محدودية التنظيمات الضعيفة والقواعد الانتخابية غير المستقرة. والأهم من ذلك كله، أن الأحزاب العلمانية تملك الفرص لزيادة تأثيرها : فالمشاركة السياسية فى البلدان العربية تبقى قليلة، الأمر الذى ينبئ بأن ثمة قواعد شعبية جديدة لا يزال من الممكن إقناعها واجتذابها إلى العملية السياسية. ولأنها تحارب الآن على جبهتين، ضد الأنظمة الحاكمة، وضد الحركات الإسلامية على حد سواء، فإن الأحزاب

العلمانية فى العالم العربى لم تتمكن حتى الآن من تحديد أسلوب سياسى، واضح ومحدد يسمح لها بالنجاح.

فى السياسات العربية المعاصرة، لا تزال الأحزاب والمنظمات العلمانية تحتل موقعا هامشيا، وهذا الواقع لا يبدو أنه سيتغير فى المستقبل المنظور. أما الاستراتيجيات الغربية التى تعتمد على الأحزاب العلمانية كى تدفع باتجاه المزيد من الحريات والمشاركة فى الحياة العامة، فهى بدورها محكومة بعدم النجاح، لأن الأحزاب العلمانية أضعف من أن تقوى على تبديل طبيعة السياسة فى مجتمعاتها، أو أن تؤثر على مجرى صنع القرارات السياسية بطريقة ذات معنى، أو أكثر ديمومة، أو أثرا. إن الأساليب التقليدية لمساعدة هذه الأحزاب، التى تقدمها عدة مؤسسات أمريكية أو أوروبية تتعاون مع الأحزاب العلمانية فى العالم العربى، لا تعدو كونها برامج لمساعدة الأحزاب من أجل التغلب على ضعفها التنظيمى، والأخذ بيدها للدخول فى حملات انتخابية فعالة. إن هذه البرامج غير مصممة للتصدى لمشاكل منظمات سياسية غير واثقة من حقيقة هويتها، أو غير المتأكدة من قدرتها على التواصل مع جمهور الناخبين لديها، أو حتى غير المتفائلة بمستقبلها. إن أزمة الأحزاب العلمانية تتطلب إعادة نظر أكثر عمقا، وتفكيرا متأنيا، تمارسه هذه الأحزاب على نفسها.

المراجـع

١- من أجل المزيد من المعلومات عن الحملة الانتخابية لجماعة الإخوان المـسلمين فـى العام ٢٠٠٥، انظر بحث ناثان براون وعمرو حمزاوى "هل تستطيع الانتخابات المـصرية العاثرة أن تنتج مستقبلا أكثر ديمقراطية ؟". مؤسسة كـارنيجى للـسلام الـدولي، دليـل السياسات، العدد رقم ٢٤، شهر كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

٢- من أجل المزيد من المعلومات عن النظام اليمنى السياسى، أنظر بحث سارة فيليـبس، "تقييم الإصلاح السياسى فى اليمن"، مؤسسة كارنيجى للسلام الـدولي، ورقـة رقـم ٨٠، شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٣- من أجل المزيد من المعلومات عن الحركات الإسلامية فى الكويت، انظر مقالة ناثـان براون، "الدفع نحو سياسة حزبية ؟ الحركة الدستورية الإسلامية فـى الكويـت"، مؤسـسة كارنيجى للسلام الدولي، ورقة كارنيجى رقم ٧٩، كانون الثانى/يناير ٢٠٠٧.